

# تقرير الاستقرار المالي

1442 هـ - (2021 م)

البنك المركزي السعودي  
SAMA  
Saudi Central Bank



## **تقرير الاستقرار المالي 2021م**

البنك المركزي السعودي

إدارة الاستقرار المالي

شارع الملك سعود بن عبدالعزيز

صندوق بريد 2992

الرياض 11169

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: MPFSD@sama.gov.sa

## جدول المحتويات

5	الملخص التنفيذي
7	<b>1. التطورات الاقتصادية العالمية</b>
8	1.1 نظرة عامة
8	2.1 النمو والنتائج الاقتصادي
8	3.1 اتجاهات التضخم
9	4.1 أسعار الفائدة
9	5.1 الأسواق المالية العالمية
10	6.1 سوق النفط
10	7.1 آفاق النمو والمخاطر عالمياً
11	الإطار 1-1: أثر فيروس كورونا على قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات
12	<b>2. تطورات المالية الكلية المحلية</b>
13	1.2 نظرة عامة
13	2.2 تطورات النمو
13	3.2 اتجاهات التضخم
14	4.2 الانفاق الاستهلاكي
15	5.2 التطورات النقدية
15	1.5.2 المجاميع النقدية
15	2.5.2 السياسة النقدية والأوضاع المالية
16	6.2 تطورات المالية العامة
16	1.6.2 الإيرادات الحكومية
17	2.6.2 الإنفاق الحكومي
17	3.6.2 عجز الميزانية والدين
17	7.2 أداء سوق العمل
18	8.2 القطاع الخارجي
18	1.8.2 ميزان المدفوعات
18	1.1.8.2 الحساب الجاري
18	2.1.8.2 الحساب المالي
18	2.8.2 التجارة الخارجية
18	1.2.8.2 الصادرات
19	2.2.8.2 الواردات
19	9.2 توقعات نمو الاقتصاد السعودي ومخاطره
20	الإطار 2-1: قياس إنتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية
21	<b>3. تطورات القطاع المصرفي</b>
22	1.3 نظرة عامة
22	2.3 أصول القطاع المصرفي

23	3.3 ائتمان القطاع المصرفي
24	1.3.3 الائتمان لقطاع الشركات
24	2.3.3 الائتمان لقطاع لأفراد
25	4.3 جودة الأصول
26	5.3 متانة القطاع المصرفي
26	1.5.3 كفاية رأس المال
26	1.1.5.3 نسبة كفاية رأس المال
27	2.1.5.3 الأصول المرجحة بالمخاطر (الركيزة الأولى)
27	2.5.3 التمويل والسيولة
29	3.5.3 الربحية
31	الإطار 3-1: إصلاحات مؤشر سعر الفائدة والتحول نحو معدلات خالية من المخاطر

#### 4. تطورات قطاع التأمين

33	1.4 نظرة عامة
34	2.4 اتجاهات السوق
34	1.2.4 نمو السوق
34	2.2.4 التركيز في القطاع
35	3.2.4 وساطة التأمين
35	4.2.4 عمق التأمين وكثافته
36	3.4 أداء قطاع التأمين
36	1.3.4 الاكتتاب والربحية
37	2.3.4 كفاية رأس المال والاحتياطيات
37	3.3.4 الربحية
38	الإطار 4-1: المعيار الدولي 17 وجائحة فيروس كورونا
39	الإطار 4-2: الاستجابة التنظيمية للظروف الناشئة بسبب جائحة كورونا

#### 5. تطورات شركات التمويل

40	1.5 نظرة عامة
41	2.5 أصول شركات التمويل
42	3.5 المحفظة التمويلية لشركات التمويل
43	4.5 مصادر التمويل
43	5.5 توقعات مخاطر شركات التمويل
44	6.5 متانة شركات التمويل
44	1.6.5 الربحية
45	2.6.5 الرافعة المالية
45	الإطار 5-1: الوساطة المالية غير المصرفية

#### 6. تطورات سوق الأصول

47	1.6 نظرة عامة
48	2.6 سوق الأسهم

50	3.6 سوق الدين
50	4.6 سوق العقارات
51	الإطار 1-6: سوق المشتقات المالية
52	الإطار 2-6: الإجراءات التي اتخذتها هيئة السوق المالية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا
<b>54</b>	<b>7. تطورات الأطر التنظيمية والسياسات المالية</b>
55	1.7 نظام البنك المركزي السعودي
55	2.7 التدابير الاحترازية للبنك المركزي
55	3.7 تطورات سياسة المؤسسات المالية
55	1.3.7 اللوائح والأنظمة المصرفية
56	1.1.3.7 إصلاحات بازل (3)
56	2.3.7 لوائح وأنظمة التأمين
56	3.3.7 لوائح وأنظمة شركات التمويل
57	4.3.7 تطورات التقنية المالية
57	5.3.7 نظم المدفوعات
58	4.7 الأمن السيبراني
58	5.7 نظام معالجة المنشآت المالية المهمة
59	الإطار 1-7: الإجراءات المتخذة من البنك المركزي السعودي لحماية استقرار النظام المالي

## المخلص التنفيذي

ظل الاقتصاد السعودي والقطاع المالي في المملكة يتمتعان خلال عام 2020م بالمتانة أمام حالة عدم اليقين غير المسبوقة نتيجة جائحة فيروس كورونا. واستمر القطاع المصرفي في تقديم الدعم المالي من خلال منح قروض جديدة للشركات والأسر طوال فترة الجائحة. ومع استمرار تأثير الجائحة على الصعيد العالمي، لا تزال توقعات الاقتصاد الكلي والتعافي العالمي غير واضحة المعالم. ومع ذلك، ما يزال الاقتصاد السعودي والقطاع المالي وسوق الأصول في المملكة في وضع جيد قادر على الاستجابة لمزيد من التطورات وتسهيل مسار التعافي الاقتصادي.

اتخذت دول العالم مختلف أنواع التدابير لاحتواء تداعيات جائحة كورونا. وبهدف دعم الاقتصاد والمحافظة على الاستقرار المالي، أُستخدم في معظم الحالات مزيج من إجراءات السياسة النقدية والمالية والمرونة في السياسات الاحترازية والتنظيمية، وهو ما عزز متانة القطاع المالي وأتاح له الحفاظ على تدفق الائتمان ودعم التعافي الاقتصادي. ومع هذا، قد تتعرض بعض القطاعات لبعض نقاط الضعف في ظل مسار التعافي غير المؤكد. وكان لمحدودية قدرة نظام الرعاية الصحية، وتدفعات رؤوس الأموال الخارجة، والتقييد الإضافي للحيز المالي دورٌ بارزٌ في تباين مخرجات نمو الناتج بين اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من جهة والاقتصادات المتقدمة من جهة أخرى.

وشهد الاقتصاد السعودي انكماشًا كبيرًا في عام 2020م تماشيًا مع التدابير الصحية الاحترازية اللازمة التي تم وضعها استجابةً للجائحة، مما أثر مؤقتًا على كل من العرض والطلب. إذ تأثر قطاع النفط سلبيًا نتيجة لتراجع الإنتاج من النفط بسبب الانخفاض الكبير في الطلب العالمي على النفط، في حين يُعزى تراجع القطاع غير النفطي بشكل رئيس إلى الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا. وعلى الرغم من تراجع النشاط الاقتصادي، ظل معدل التضخم إيجابيًا نتيجة لارتفاع ضريبة القيمة المضافة في النصف الثاني من عام 2020م. وتأثرت مؤشرات المالية العامة مع انخفاض الإيرادات الحكومية واستقرار النفقات وارتفاع عجز الميزانية. ويُعزى ارتفاع الإنفاق إلى الإجراءات الحكومية المتخذة استجابةً للجائحة.

وعلى الرغم من أوجه عدم اليقين التي قد تؤثر في التعافي الاقتصادي، ظل الاقتصاد السعودي مرتبًا في مواجهة تأثير الجائحة، حيث تم تطبيق مجموعة واسعة من التدابير المالية والنقدية في عام 2020م لتخفيف حدة تأثير الجائحة. وبدأ الوضع يتحسن في القطاع الخاص غير النفطي، على وجه

الخصوص، بحلول النصف الثاني من عام 2020م نتيجة لتبني السياسات الفعالة. وعلى الرغم من استقرار أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2020م، إلا أن مخاطر ظهور موجات جديدة من فيروس كورونا وانخفاض سرعة تقديم اللقاحات عالميًا عن المتوقع قد تؤدي مجددًا إلى خلق بعض التقلبات في أسعار النفط. وعمومًا، لا تزال توقعات الاقتصاد الكلي السعودي مستقرة نسبيًا مدعومةً باستجابة الحكومة لتخفيف من حدة تأثير الجائحة على الاقتصاد.

لقد أظهر القطاع المصرفي المحلي حتى الآن مرونة تشغيلية ومالية في مواجهة تأثير الجائحة. ونما الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي بوتيرة قوية، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع نمو القروض العقارية للأفراد. وشهد الائتمان الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة زيادة ملحوظة، مدفوعًا بحزم الدعم الحكومي للقطاع الخاص. وارتفعت إجمالًا القروض المتعثرة، إلا أنها ظلت منخفضة. ويتمتع النظام المصرفي بوضع جيد يمكنه من تحمل أي تدهور إضافي قد يحصل في جودة أصوله نظرًا لقوة وضع الملاءة المالية له حسبما هو مقاس في نسبة كفاية رأس المال للبنوك المحلية.

وظلت السيولة في القطاع المصرفي وافية، مدعومةً بنمو ودائع القطاع الخاص بالإضافة إلى دعم السيولة من البنك المركزي السعودي. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت ربحية البنوك في عام 2020م، حيث انخفض دخل الفائدة وزادت المخصصات التي أثرت في صافي الربحية. ومع ذلك، من المتوقع أن يسجل القطاع المصرفي أداءً أقوى في عام 2021م بسبب الانتعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي، والتوسع في تقديم اللقاحات وأثره في تعزيز الثقة، والإصلاحات الهيكلية القائمة في المملكة.

حقق قطاع التأمين أداءً جيدًا على الرغم من تأثير جائحة كورونا. وبينما ظل النمو في قطاع التأمين الصحي إيجابيًا خلال الجائحة، واصلت أقساط التأمين على المركبات انخفاضها للعام الرابع على التوالي. وما زال وضع الملاءة المالية لقطاع التأمين قويًا على الرغم من انخفاض معدل نمو الاحتياطيات الفنية. وتحسنت نسبة الخسارة في القطاع في عام 2020م، حيث أدى الإغلاق إلى خفض عدد المطالبات. وبإيجاز، لا يزال قطاع التأمين محافظًا على متانته على الرغم من جائحة كورونا.

أما قطاع شركات التمويل، فقد سجل إجمالي أصول القطاع ارتفاعًا، إلى جانب نمو إجمالي الائتمان العقاري وغير العقاري. ومن التطورات الايجابية لشركات التمويل انخفاض

نسبة القروض المتعثرة، والذي يعكس فعالية الجهود الرقابية وقوة الإطار التنظيمي.

أدى دعم السيولة الذي قدمه البنك المركزي السعودي للسوق المالية المحلية إلى التخفيف من تأثير تقلبات تدفقات رؤوس الأموال الخارجية وتراكم نقاط الضعف النابعة من المخاطر النظامية للنظام المالي، وهو ما عزز ثقة المستثمرين التي انعكست على تعافي مؤشر السوق السعودي (تداول) بنهاية عام 2020م إلى مستوى ما قبل الجائحة.

وشهد عام 2020م أيضًا الموافقة على نظام البنك المركزي السعودي، حيث تمكن البنك من خلال توليه مهامه ومسؤولياته من المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي ودعم النمو الاقتصادي في المملكة. وفي نطاق جهود البنك المركزي في مجال التطوير، تم خلال العام الماضي تحديث القواعد الاحترازية مع التركيز على استجابة البنوك والمؤسسات غير المصرفية، والتقنية المالية، ونظم المدفوعات، والأمن السيبراني للانقطاعات الاقتصادية والمالية الناشئة عن إجراءات الاحتواء المتخذة لمواجهة مخاوف تأثير الجائحة على الصحة العامة.

1

# التطورات الاقتصادية العالمية



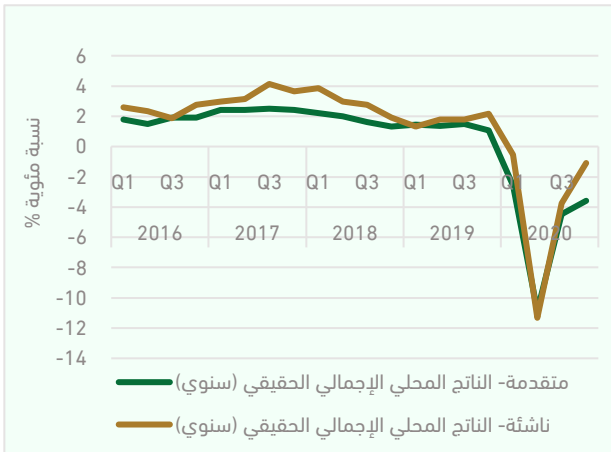


ساهمت بدرجة كبيرة في التخفيف من التبعات الاقتصادية للجائحة العالمية.

## 2.1 النمو والناتج الاقتصادي

تسببت الجائحة العالمية بنشوء أزمة اقتصادية غير مسبوقة، مع التأثير سلبيًا على الأنشطة الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2020م بصورة أكبر مما كان متوقعًا. وأظهرت بعض الاقتصادات بوادر انتعاش بحلول النصف الثاني من عام 2020م (الشكل البياني 1-1). وقد أسهمت محدودية سعة الرعاية الصحية وقلة الحيز المالي بالتأثير على اقتصادات الأسواق الناشئة بدرجة أكثر حدة مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة. ولم تُستثنى المملكة العربية السعودية من التطورات العالمية، حيث انخفضت أسعار النفط بسبب صدمة الطلب. ووفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2021م، تقلص الناتج العالمي بنسبة 3.3 في المئة في عام 2020م، إلا أنه من المتوقع ارتفاعه بنسبة 6.0 في المئة في عام 2021م مدفوعًا باستمرار دعم السياسات وطرح اللقاقات. ومع ذلك، من المرجح أن يكون التعافي غير متساوٍ اعتمادًا على فعالية برامج التطعيم والحد الذي يصل إليه دعم السياسات والخصائص الهيكلية للاقتصادات.

### الشكل البياني 1-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: بلومبيرغ

## 3.1 اتجاهات التضخم

أدى تأثير الجائحة على النشاط الاقتصادي إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات. وأدت التدابير الوقائية مثل التباعد الاجتماعي وحظر السفر إلى تراجع الطلب على الخدمات في الاقتصاد بشكل خاص. وبلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك للاقتصادات المتقدمة 0.1 في المئة في ديسمبر 2020م مقابل 1.4 في المئة في عام 2019م. وهبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك للاقتصادات الناشئة إلى 7.8 في المئة مقابل 9.4 في المئة.

## 1. التطورات الاقتصادية العالمية

### 1.1 نظرة عامة

ألقت جائحة فيروس كورونا بأثرها على جميع أنحاء العالم وكان لها تبعات وخيمة على النمو الاقتصادي العالمي والتوظيف، وخاصةً في قطاع الخدمات. ففي عام 2020م، شهد العالم أسوأ ركود اقتصادي منذ الكساد الكبير المشهود في الثلاثينيات من القرن الماضي. كما أن الجائحة تسبب أيضًا في استجابة واسعة النطاق من سياسات المالية العامة والسياسة النقدية لإنقاذ الأرواح وسبل العيش والحيلولة من ازدياد عمق الانهيار الاقتصادي. وقد تجاوزت حزم التحفيز المالي العالمية في عام 2020م تلك المتبناة في عامي 2008م/2009م بدرجة كبيرة. (جدول 1-1 أدناه). وتُعد الحزم التحفيزية لعام 2020م أكبر من الناحية الكلية وكحصة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام 2008م. وارتفع إجمالي الدين العام نتيجة للركود وحزم التحفيز بأكثر من 13 نقطة مئوية في جميع أنحاء العالم، ووفقًا لتقرير الرائد المالي لصندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2021م.

### الجدول 1-1: حزم التحفيز المالي العالمية

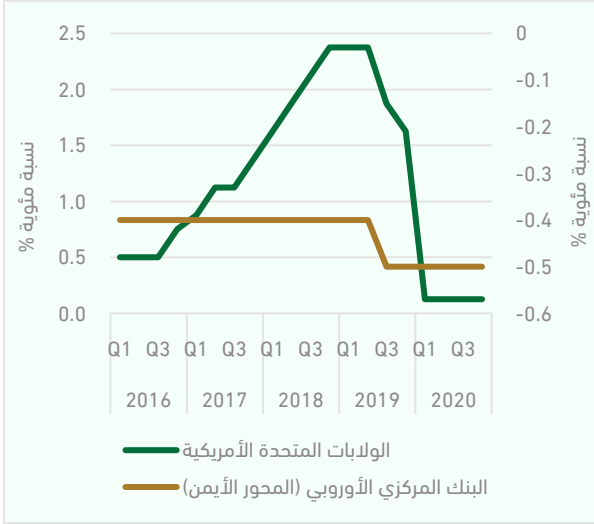
نسبة التغيير	متوسط الحزمة التحفيزية لعام 2020م كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط الحزمة التحفيزية لعامي 2008م-2009م كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الدول المتقدمة
270	9.73	2.63	الدول المتقدمة
18	5.46	4.62	الدول النامية
10	8.4	7.65	الدول مرتفعة الدخل
6	6.42	6.04	الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل
50	3.76	2.5	الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل
65	3.3	2	الدول منخفضة الدخل
-74	3.4	13.2	الاقتصادات الانتقالية

المصدر: الأونكتاد، ديسمبر 2020م

لقد تألفت استجابة السياسة النقدية لأزمة فيروس كورونا من عدة تدابير (خفض أسعار الفائدة إلى مستوى قريب من الصفر أو حتى دون الصفر، والبرنامج المكثف لشراء الأصول، والتدابير الاحترازية الكلية، والتحكم في منحى العائد) بهدف ضمان وجود ظروف مالية داعمة بما يكفي للحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد الحقيقي وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد تمكّنت الاستجابة التاريخية للسياسة النقدية في العديد من الدول من احتواء أثر نقاط الضعف الناجمة عن التداعيات الاقتصادية للجائحة، حيث

اليابان، إذ يركز بنك اليابان على الآثار الفعالة والمستدامة للتيسير النقدي المطول في تحقيق معدل التضخم المستهدف منها، مع مراقبة آثاره الجانبية (أي ربحية البنك وعمل السوق). وفي اقتصادات الأسواق الناشئة تتباين أسعار الفائدة، مما يعكس مدى اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية وتأثرها بتقلبات أسعار الصرف ومخاطر التضخم.

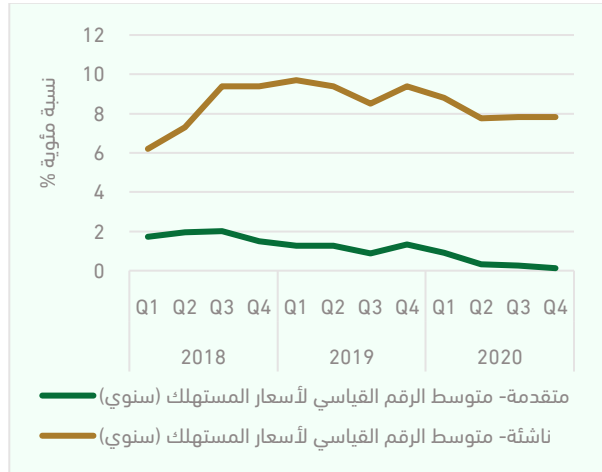
### الشكل البياني 1-3: أسعار الفائدة



المصدر: رويترز

ومن الملاحظ أن معدلات التضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة ظلت مرتفعة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني 1-2). ويُعد ارتفاع التضخم الآن موضوعًا رئيسيًا في الأسواق، ويعود ذلك لحجم التحفيز المالي المستمر في جميع أنحاء العالم - خاصةً في الولايات المتحدة - والطلب المكبوت الذي يُتوقع أن يقود انتعاش محتمل للتضخم في العديد من الدول.

### الشكل البياني 1-2: الرقم القياسي العالمي لأسعار المستهلك

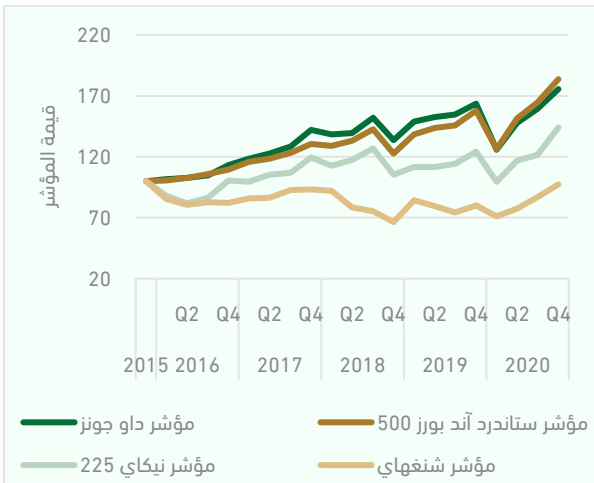


المصدر: بلومبيرغ

## 5.1 الأسواق المالية العالمية

كان عام 2020م عامًا استثنائيًا بالنسبة للأسواق المالية، حيث ظهر انفصال ملحوظ بين الاقتصاد العالمي وأسواق الأسهم بدأ خلال الربع الثاني من عام 2020م، حيث شهدت الأسهم ارتفاعًا واضحًا بعد انخفاضها الكبير في أواخر مارس (الشكل البياني 1-4). وتخلت السندات السيادية عن مكاسبها الضخمة التي حققتها في أوائل عام 2020م بسبب مخاوف التضخم (الشكل البياني 1-5).

### الشكل البياني 1-4: مؤشرات السوق العالمية



المصدر: بلومبيرغ  
سنة الأساس: 2015

## 4.1 أسعار الفائدة

خضعت جميع البنوك المركزية تقريبًا أسعار الفائدة في عام 2020م إلى جانب تطبيق تدابير إضافية مثل برامج شراء الأصول، وتوفير السيولة من خلال التسهيلات الخاصة، وتيسير المتطلبات الاحترازية الكلية، وتوسيع خطوط مفاضلة الدولار الأمريكي. ومن المؤكد في مجمل الأمر أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي تبنى مؤخرًا استراتيجية جديدة للسياسة النقدية (استهداف متوسط التضخم المرن) سيُبقى سعر الفائدة القياسي على القروض ليوم واحد ضمن نطاق مستهدف يتراوح بين صفر في المئة و0.25 في المئة في المستقبل القريب. وقد ساعدت استراتيجية التضخم الجديدة لبنك الاحتياطي الفيدرالي وانتعاش النشاط الاقتصادي على زيادة انحدار منحنى عائد سندات الخزينة الأمريكية. إضافةً إلى ذلك، تهدف برامج شراء الأصول واسعة النطاق إلى احتواء علاوات الأجل وعلاوات المخاطر المضمنة في العوائد طويلة الأجل. وأعاد البنك المركزي الأوروبي ضبط إجراءاته التحفيزية، حيث أبقى أسعاره للفائدة دون تغيير مع بقاء معدل إعادة التمويل (معدل إعادة الشراء) عند صفر في المئة ومعدل الفائدة على الإقراض على الهامش عند 0.25 في المئة ومعدل الفائدة على الودائع عند -0.5 في المئة (الشكل البياني 1-3). وفي اليابان، يبلغ سعر الفائدة قصير الأجل -0.10 في المئة للحسابات الجارية التي في حوزة المؤسسات المالية لدى بنك

## الشكل البياني 6-1: سعر نفط برنت



المصدر: بلومبيرغ

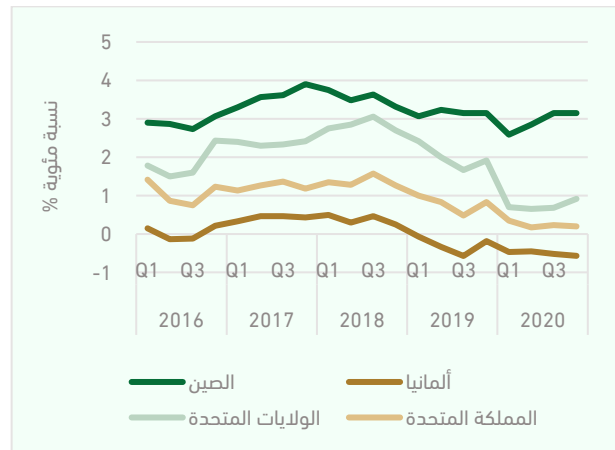
## 7.1 آفاق النمو والمخاطر عالمياً

لقد كان للاستجابة غير المسبوقة من سياسات المالية العامة والسياسة النقدية لاحتواء تأثير الجائحة دور جوهري في كبح الركود العالمي في عام 2020م. وقد تحسنت آفاق النمو العالمي بعد المراجعات التصاعدية الأخيرة لتوقعات النمو. علاوة على ذلك، ما تزال البنوك المركزية الكبرى تركز على دعم النمو، فغايتها في هذا السياق التحلي بالصبر قبل عكس مسار سياساتها التيسيرية، على الرغم من مخاوف الأسواق بشأن التضخم، وذلك بهدف تقليص المخاطر المحتملة على التعافي. وبحسب ما ورد في التقارير، جمع المستهلكون في كبرى اقتصادات العالم مدخرات إضافية تبلغ قيمتها 2.9 تريليون دولار (نصفها، أي 1.5 تريليون دولار تقريباً، في الولايات المتحدة وحدها)<sup>1</sup>. ومن بين الدوافع الثلاثة للادخار (أي الاستهلاك في المستقبل، وسداد الديون، والادخار)، قد يكون الاستهلاك هو من شأنه أن يضيف على نمو الطلب العالمي.

بالمقابل، أخذ الجانب الآخر من التحفيز الهائل للسياسات - بنحو أساسي - صورة التراكم السريع للديون السيادية وديون الشركات، إذ كان التوسع الكبير في الميزانيات العمومية للبنوك المركزية على وجه الخصوص سبباً في تسهيل ذلك. وإذا ارتفعت أسعار الفائدة بشكل ملحوظ عن المستويات الحالية، فإن المخاطر المحتملة ستكون ضمن مشاكل خدمة الديون وما يترتب على ذلك من آثار على النشاط الاقتصادي. لذا تواجه البنوك المركزية موقفاً صعباً في موازنة مخاطر النمو والتضخم.

بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة، أدت الجائحة إلى انعكاس تدفقات المحافظ بشكل حاد وغير مسبق، مما سلط الضوء على تحديات إدارة تدفقات رؤوس الأموال في الأسواق الناشئة والأسواق الحدودية. وتميل الظروف المالية في الاقتصادات المتقدمة إلى التأثير على تدفقات المحافظ من اقتصادات الأسواق الناشئة وإليها. وقد دخلت البنوك الأزمة من موقع قوة، حيث أن إصلاحات مابعد الأزمة المالية العالمية نتج عنها نظام مصرفي عالمي يتمتع بالسيولة والرسملة الجيدة.

## الشكل البياني 5-1: عائدات السندات لمدة 10 سنوات



المصدر: بلومبيرغ

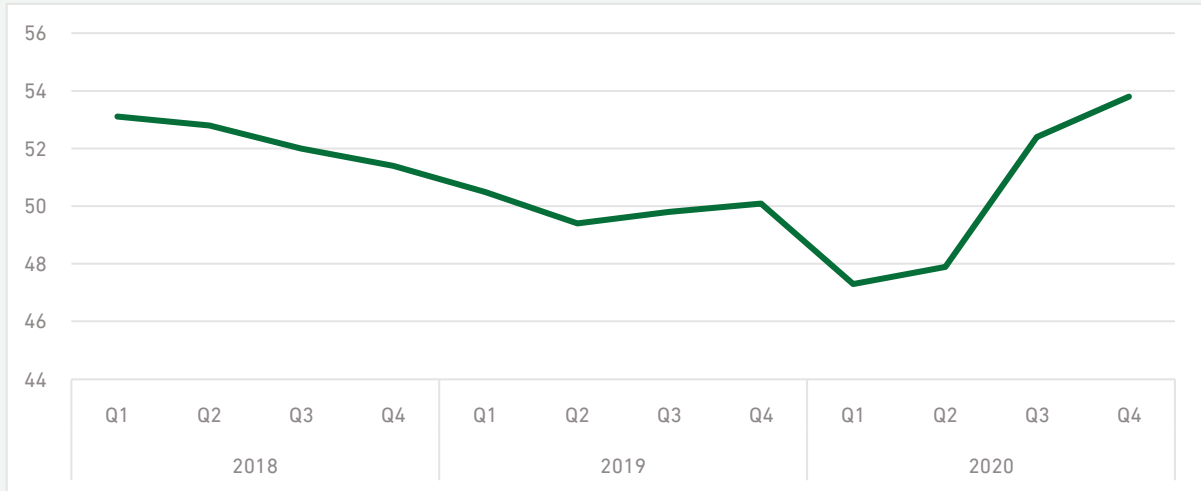
## 6.1 سوق النفط

أثرت الجائحة بدرجة شديدة أيضاً على أسواق النفط، فقد أدت صدمة الطلب العالمي إلى فرط زيادة المعروض من النفط، مما تسبب في انخفاض أسعار النفط بشكل حاد على خلفية تدابير الاحتواء. وبخلاف عام 2019م، كانت أسعار النفط متقلبة بصورة كبيرة في عام 2020م. مع ذلك، ومع خروج الاقتصادات من تدابير الإغلاق العام واستمرار منظمة الدول المصدرة للنفط وحلفائها (أوبك+) في تقييد إنتاجها من النفط، أظهرت أسعار السوق بعض التعافي والاستقرار، فبلغ سعر نفط برنت 51.8 دولار للبرميل في نهاية عام 2020م مقابل أدنى مستوى له عند 19.2 دولار للبرميل في أبريل 2020م (الشكل البياني 6-1).

<sup>1</sup> المصدر: بلومبيرغ

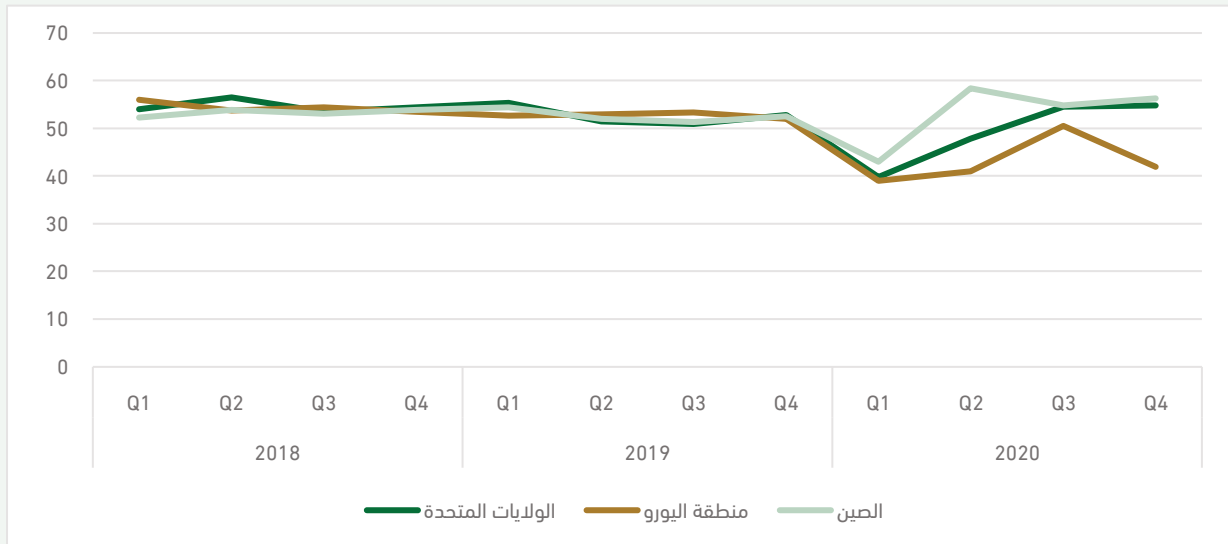
## الإطار 1-1: أثر فيروس كورونا على قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات

## الشكل البياني 7-1: مؤشر مديري المشتريات العالمي لقطاع الصناعات التحويلية



المصدر: رويترز

## الشكل البياني 8-1: مؤشر مديري المشتريات العالمي لقطاع الخدمات



المصدر: رويترز

شهدت أنشطة الصناعات التحويلية تباطؤًا في عام 2019م بصورة واسعة النطاق في ظل التبعات الاقتصادية الكلية للسياسة التجارية العالمية والتعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة والتي أثرت سلبًا في ثقة الأعمال وثقة المستهلك عالميًا وكذلك الصناعات والصادرات الصينية. وأفضى هذا التباطؤ إلى تراجع حاد حين ولدت جائحة فيروس كورونا ضغوطًا على النشاطات الرئيسية، بما في ذلك قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، وذلك خلال الربع الأول من عام 2020م، وجاء هذا على خلفية انخفاض شديد في الطلب. فأدى الانكماش الحاد غير المعتاد في الصناعات التحويلية وتباطؤ استخدام الطاقة الإنتاجية نتيجة إيقاف الأنشطة على الأجل القصير - بغرض تعقيم المصانع إضافة إلى تدابير الاحتواء - إلى إيجاد معدلات نمو سلبية للغاية في الربع الثاني من عام 2020م.

مع ذلك، أخذ التعافي بالترسخ بحلول النصف الثاني من عام 2020م في الوقت الذي تعافى فيه قطاع الصناعات التحويلية، مدعومًا بتحول في الطلب على السلع والخدمات. وبوجود تباينات إقليمية بين الدول، فإن تعافي قطاع الخدمات يتباطأ في دول مثل دول منطقة اليورو التي اضطرت إلى تمديد تدابير الإغلاق العام أو إعادة فرضها خلال النصف الثاني من عام 2020م. وتجدر الإشارة إلى أن التعافي في نشاط الخدمات يعتمد بشكل أساسي على وتيرة طرح لقاح فيروس كورونا.

# 2

## تطورات المالية الكلية المحلية



## 2. تطورات المالية الكلية المحلية

### 1.2 نظرة عامة

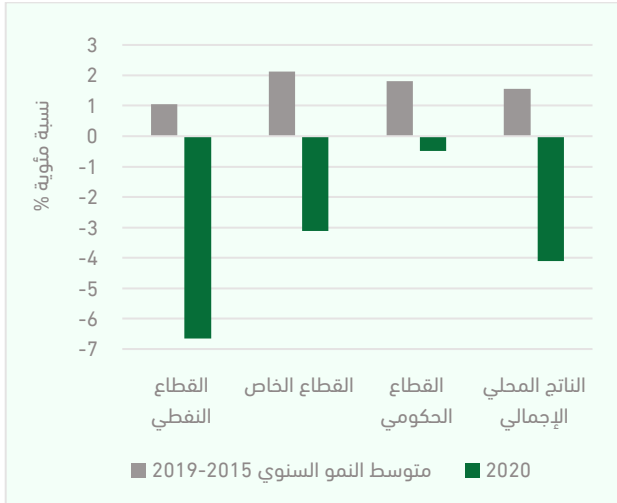
أثرت جائحة فيروس كورونا سلبيًا في معظم اقتصادات العالم في عام 2020م، ولم يكن الاقتصاد السعودي بمنأى عن ذلك، حيث واجه الاقتصاد المحلي تراجعًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي نتيجةً للتراجعات التي سجلتها معظم قطاعات الاقتصاد، فضلًا عن الانخفاض الكبير في الطلب على النفط خلال عام 2020م.

### 2.2 تطورات النمو

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد السعودي انخفاضًا نسبته 4.1 في المئة في عام 2020م مقارنةً بارتفاع نسبته 0.3 في المئة في عام 2019م، في ظل انخفاض الأنشطة في كلٍ من القطاع النفطي وغير النفطي طوال عام 2020م، وتراجع القطاع النفطي بنسبة 6.7 في المئة مقارنةً بانخفاض نسبته 3.6 في المئة في عام 2019م، ومتوسط نمو سنوي إيجابي نسبته 1.1 في المئة خلال الفترة 2015م - 2019م (الشكل البياني 2-1). ويُعزى انخفاض نشاط القطاع النفطي بشكل واضح إلى جائحة فيروس كورونا التي أثرت سلبيًا في الطلب على النفط، وعليه اتفق المنتجون في تحالف أوبك+ على خفض الإنتاج حتى نهاية ديسمبر 2020م لضمان استقرار أسعار النفط.

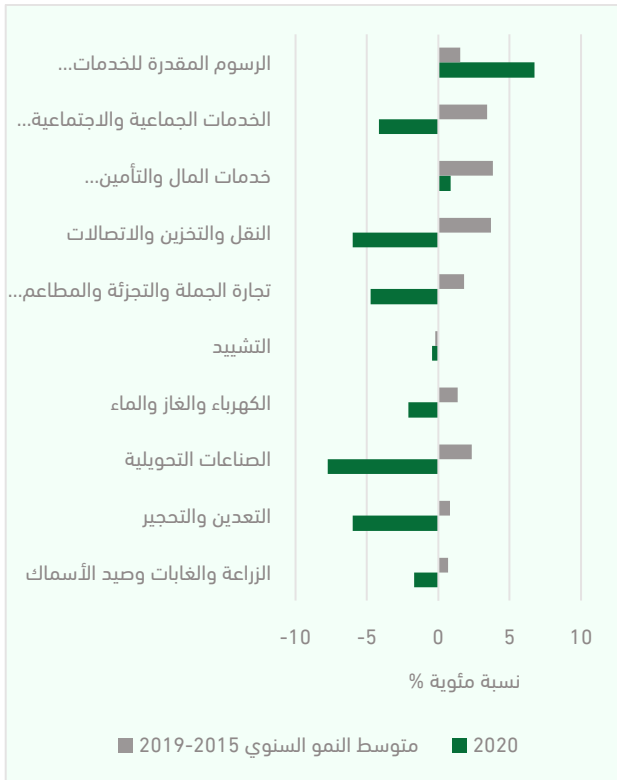
وسجل القطاع غير النفطي نموًا سلبيًا بنسبة 2.3 في المئة في عام 2020م مقارنةً بنمو إيجابي في العام السابق نسبته 3.3 في المئة. ويُعزى تراجع الناتج غير النفطي بشكل كبير إلى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة للحد من انتشار فيروس كورونا، فقد أثر الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة خاصةً في الربع الثاني من عام 2020م، بشكل كبير في عددٍ من القطاعات، أبرزها الصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، حيث سجلت هذه القطاعات تراجعًا بلغت 7.7 في المئة و4.8 في المئة و6.0 في المئة على التوالي (الشكل البياني 2-2).

### الشكل البياني 2-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع المؤسسي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

### الشكل البياني 2-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع الاقتصادي



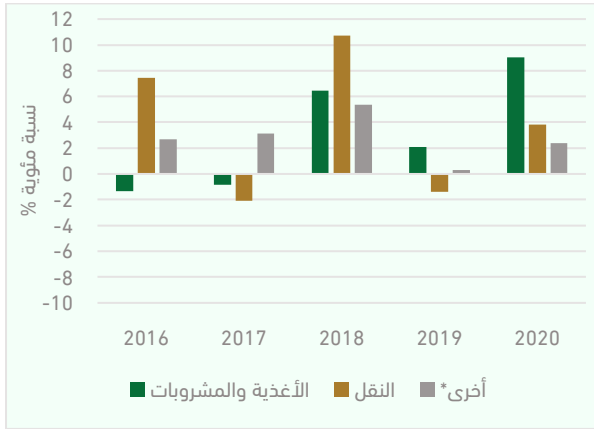
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

### 3.2 اتجاهات التضخم

ارتفع معدل التضخم في المملكة بشكل كبير في النصف الثاني من عام 2020م، حيث ارتفع المتوسط السنوي من 1.0 في المئة في النصف الأول إلى 5.8 في المئة في

أسعار النفط وأسعار الإيجارات خلال عام 2020م (الشكل البياني 2-4).

#### الشكل البياني 2-4: معدل التضخم للرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب الأقسام الرئيسية



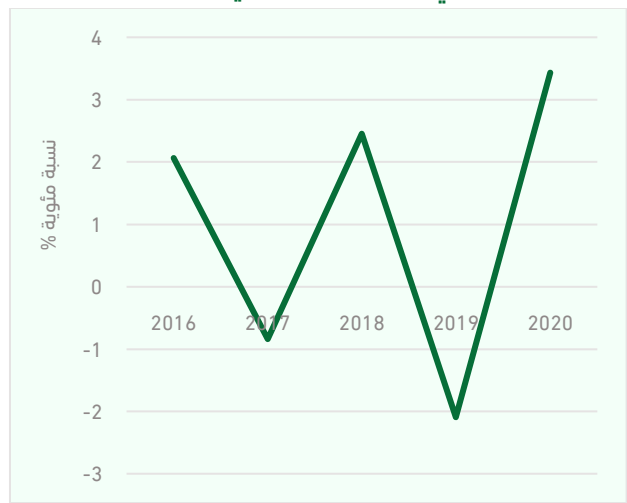
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء  
\*تشمل الأقسام الأخرى الملابس والأحذية، والسكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، وتأثيث وتجهيزات المنزل، والاتصالات، والمطاعم والفنادق.

#### 4.2 الإنفاق الاستهلاكي

ارتفع عدد عمليات نقاط البيع بنسبة 75.8 في المئة، وارتفعت المبيعات بنسبة 24.2 في المئة في عام 2020م (الشكل البياني 2-5). وجاء هذا الارتفاع الكبير في عمليات نقاط البيع نتيجة للإجراءات الاحترازية المطبقة لمنع انتشار فيروس كورونا التي تضمنت تقليل التعامل النقدي وتعزيز أدوات الدفع الإلكترونية، ونتيجة أيضاً لزيادة عدد أجهزة نقاط البيع بنسبة 64.4 في المئة لتصل إلى 721,000 جهاز. وعند النظر إلى معدل الاستخدام، أي متوسط عدد مرات استخدام كل جهاز، يُلاحظ ارتفاع معدل الاستخدام بنسبة 6.9 في المئة مقارنة بنمو بنسبة 25.5 في المئة في العام السابق (الشكل البياني 2-6). ويفسر ارتفاع استخدام أدوات الدفع الإلكترونية انخفاض عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي بنسبة 15.1 في المئة خلال عام 2020م. بالإضافة إلى ذلك، سجل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص كما يقاس في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تراجعاً بنسبة 4.1 في المئة في 2020م مقارنةً بالعام السابق بسبب الإغلاق والإجراءات الاحترازية المطبقة لاحتواء الجائحة.

النصف الثاني من العام، ويعزى ذلك بشكل رئيس لرفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 في المئة إلى 15 في المئة في الأول من يوليو 2020م، إضافة أيضاً لزيادة الرسوم الجمركية في يونيو 2020م، بنسبة تراوحت بين 0.5 في المئة و15 في المئة لمختلف المنتجات. ومع ذلك، وخلال النصف الثاني من عام 2020م، انخفض معدل التضخم تدريجياً مرة أخرى، حيث تراجع المتوسط السنوي من 6.2 في المئة في أغسطس إلى 5.3 في المئة في ديسمبر. وعند النظر إلى النصف الأول والثاني من العام معاً، يلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع بنسبة 3.4 في المئة في عام 2020م مقارنة مع 2.1- في المئة في عام 2019م (الشكل البياني 2-3).

#### الشكل البياني 2-3: التضخم السنوي (100=2018)

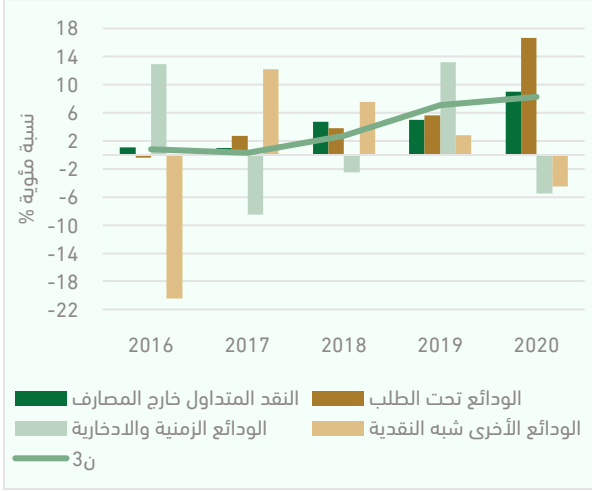


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ارتفعت أسعار سبعة أقسام رئيسة في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2020م، حيث سجل قسم الأغذية والمشروبات أعلى زيادة ملحوظة بمتوسط ارتفاع بلغ 9.0 في المئة في عام 2020م. جاء بعد ذلك كل من التبغ (7.1 في المئة)، والاتصالات (4.8 في المئة)، وتأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها (4.6 في المئة)، والمطاعم والفنادق (4.3 في المئة)، والسلع والخدمات (4.0 في المئة)، والنقل (3.8 في المئة). وفي المقابل، سجل قسم السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى انخفاضاً طفيفاً في الأسعار (0.6- في المئة)، وقد يعزى ذلك إلى تراجع

والادخارية والودائع الأخرى شبه النقدية، معدلات نمو سنوية سلبية في 2020م بلغت -5.5 في المئة و-4.5 في المئة على التوالي (الشكل البياني 2-7).

#### الشكل البياني 2-7: معدلات نمو عرض النقود (ن3) ومكوناته



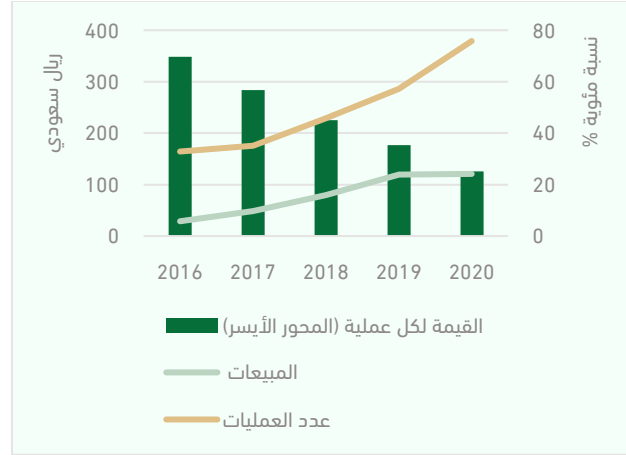
المصدر: البنك المركزي السعودي

### 2.5.2 السياسة النقدية والأوضاع المالية

عند بداية الجائحة، أكد البنك المركزي السعودي التزامه بسياسة سعر الصرف المتمثلة في ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي كخيار استراتيجي دعم النمو الاقتصادي في المملكة. علاوةً على ذلك، أعلن البنك المركزي أنه لا يزال ملتزمًا بالحفاظ على سعر صرف الريال عند السعر الرسمي 3.75 ريال للدولار كمرتكز للاستقرار النقدي والمالي. وفي أعقاب التطورات الاقتصادية الكلية السلبية، قرر البنك المركزي خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس مرتين خلال شهر مارس من عام 2020م، حيث خفض البنك المركزي معدل اتفاقيات إعادة الشراء بواقع 50 نقطة أساس (من 2.25 في المئة إلى 1.75 في المئة)، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 50 نقطة أساس أيضًا (من 1.75 في المئة إلى 1.25 في المئة). ثم قرر البنك المركزي السعودي خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بمقدار 75 نقطة أساس أخرى، من 1.75 في المئة إلى 1.00 في المئة لمعدل اتفاقيات إعادة الشراء، ومن 1.25 في المئة إلى 0.50 في المئة لمعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس.

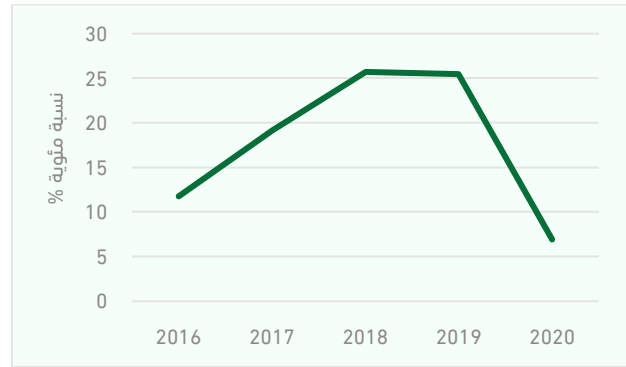
ونتيجة لخفض أسعار الفائدة مرتين، سجل متوسط سعر الفائدة بين البنوك السعودية لمدة 3 أشهر (سايبور) انخفاضًا خلال عام 2020م. وكما يوضح الشكل البياني 2-8، بدأ معدل السايبور في الانخفاض في النصف الأول من عام 2020م، ثم انخفض أكثر ليصل متوسطه إلى 1.19 في المئة بنهاية العام.

#### الشكل البياني 2-5: نشاط نقاط البيع



المصدر: البنك المركزي السعودي

#### الشكل البياني 2-6: معدل نمو استخدام نقاط البيع



المصدر: البنك المركزي السعودي

## 5.2 التطورات النقدية

### 1.5.2 المجاميع النقدية

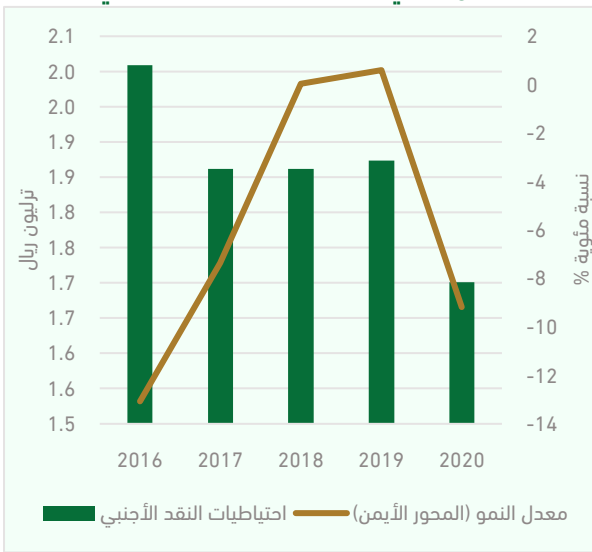
ارتفعت المجاميع النقدية مقارنةً بالعام السابق، حيث سجلت القاعدة النقدية نموًا بنسبة 8.6 في المئة في عام 2020م، مقارنةً بنسبة 4.2 في المئة في عام 2019م. ونتيجةً لزيادة الإنفاق الحكومي وتوفير البنك المركزي السعودي للسيولة الكافية، نما عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3) في نهاية عام 2020م بنسبة 8.3 في المئة مقارنةً بالعام الماضي، ليسجل بذلك أعلى معدل نمو سنوي منذ عام 2015م مدفوعًا بالزيادة في الودائع تحت الطلب. وسجلت الودائع تحت الطلب، التي تشكّل 59.7 في المئة من عرض النقود (ن3)، نموًا بنسبة 16.7 في المئة في عام 2020م مدعومة بشكل رئيس بارتفاع ودائع قطاع الأعمال والأفراد، كما سجل أيضًا النقد المتداول خارج المصارف نموًا قويًا بلغت نسبته 9.1 في المئة مقابل 5.0 في المئة في 2019م. وأدى ذلك إلى ارتفاع عرض النقود بمفهومه الضيق (ن1) بنسبة 15.6 في المئة في 2020م، أي حوالي ثلاثة أضعاف معدل النمو في العام السابق. وسجلت المكونات الأخرى لعرض النقود (ن3)، مثل الودائع الزمنية



السعودي إلى صندوق الاستثمارات العامة في شهري مارس وأبريل (الشكل البياني 2-10).

وتستخدم احتياطات البنك المركزي السعودي من النقد الأجنبي في الوفاء بالتزامات المملكة الخارجية ومدفوعات قيمة الواردات من السلع والخدمات، وتهدف هذه الاحتياطات كذلك إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي. وما تزال احتياطات البنك المركزي السعودي من النقد الأجنبي كافية لتلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي، حيث تغطي هذه الاحتياطات معدل 41.4 شهرًا من الواردات وما نسبته 79.2 في المئة من عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3).

#### الشكل البياني 2-10: احتياطات النقد الأجنبي



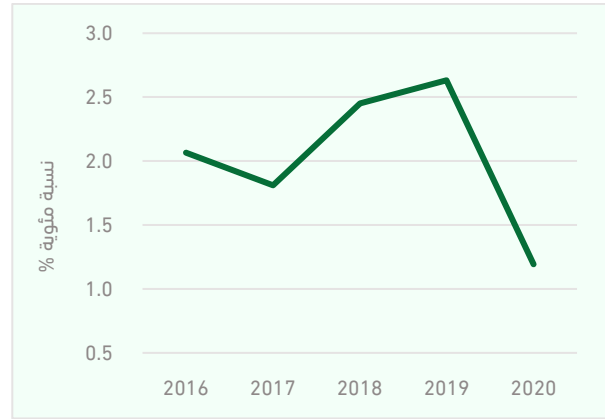
المصدر: البنك المركزي السعودي

## 6.2 تطورات المالية العامة

### 1.6.2 الإيرادات الحكومية

انخفضت الإيرادات الحكومية في عام 2020م، لتبلغ 781.8 مليار ريال في عام 2020م، بانخفاض نسبته 15.6 في المئة مقارنة بالعام السابق. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي تسبب في خفض إيرادات النفط بنسبة 30.5 في المئة مقارنة بالعام السابق. في المقابل، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 10.9 في المئة لتصل إلى 368.7 مليار ريال مقارنة بعام 2019م، ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع إيرادات الضرائب بنسبة 2.9 في المئة لتصل إلى 226.4 مليار ريال مقارنة بالعام السابق. وجاء ارتفاع إيرادات الضرائب، على الرغم من تراجع النشاط الاقتصادي، نتيجة لارتفاع ضريبة القيمة المضافة بمعدل 10 نقاط مئوية في النصف الثاني من العام. ومن جهة أخرى، أعلنت الهيئة العامة للزكاة والدخل مبادرة الإعفاء من غرامات التأخر

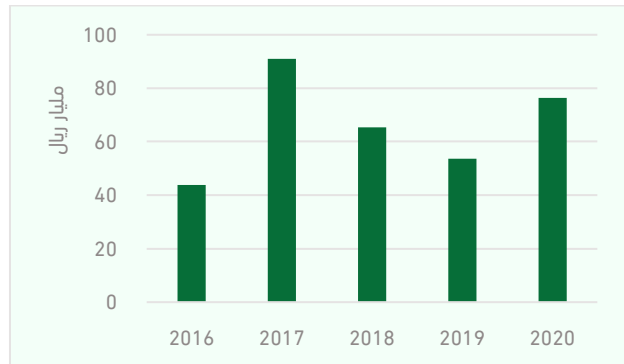
#### الشكل البياني 2-8: أسعار الفائدة بين المصارف السعودية (سايبور)



المصدر: البنك المركزي السعودي

ارتفع حجم اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس في عام 2020م، حيث شهد متوسطها الشهري زيادة ملحوظة من 53.7 مليار ريال في عام 2019م إلى 76.4 مليار ريال في عام 2020م (الشكل البياني 2-9). وظلت اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس عند مستويات مقبولة على الرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا، الأمر الذي قد يُعزى إلى البرامج التي اعتمدها البنك المركزي السعودي لتوفير السيولة، ومنها ضخ 50 مليار ريال. وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي السعودي قد أطلق أيضًا أداة ضخ السيولة ضمن إطار عمليات السوق المفتوحة كأداة مكملة لإصدارات أذونات ساما الحالية، وذلك لتعزيز إدارة مستويات السيولة في النظام المصرفي على المدى القصير للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي المحلي.

#### الشكل البياني 2-9: أداء اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس

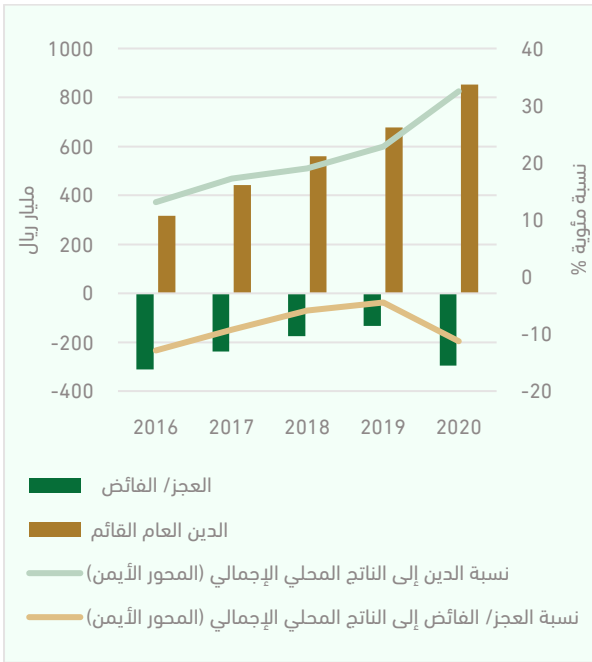


المصدر: البنك المركزي السعودي

انخفضت احتياطات النقد الأجنبي للبنك المركزي السعودي بنسبة 9.2 في المئة في عام 2020م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 1,701 مليار ريال بنهاية عام 2020م، وتمثلت إحدى المسببات الرئيسية لهذا الانخفاض في تحويل مبلغ 150 مليار ريال من احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي

الإجمالي إلى 32.5 في المئة مع وصول مستوى الدين العام القائم إلى 853.5 مليار ريال. وعلى الرغم من ارتفاع الدين العام، إلا أن مستواه لا يزال معتدلاً. علاوةً على ذلك، كانت المخاطر الإضافية المتكبدة محدودة نظراً لأن معظم عمليات الاقتراض قد تمت محلياً وبنسب فائدة منخفضة. ويرجع سبب الاقتراض الحكومي إلى انخفاض الإيرادات وارتفاع الإنفاق نتيجةً للتراجع الاقتصادي الذي تسببت به جائحة فيروس كورونا وضرورة التعامل معه (الشكل البياني 2-13).

### الشكل البياني 2-13: عجز الميزانية



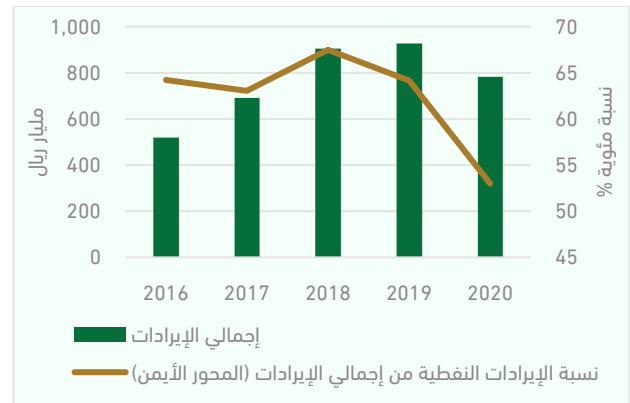
المصدر: وزارة المالية

### 7.2 أداء سوق العمل

ارتفع معدل البطالة بصورة ملحوظة خلال عام 2020م مقارنة بعام 2019م، حيث بلغ معدل البطالة لإجمالي السعوديين 12.6 في المئة مقارنة بنسبة 12.0 في المئة في عام 2019م وهو ما يعكس أثر جائحة فيروس كورونا على سوق العمل (الشكل البياني 2-14). ومع هذا، ساهمت البرامج الحكومية مثل برنامج «ساند»، في الحد من آثار الجائحة على سوق العمل. وأدى انتعاش الاقتصاد في النصف الثاني من العام إلى انخفاض معدل البطالة في الربع الرابع من عام 2020م مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه، حيث تراجع معدل البطالة بين السعوديين الذكور من 7.9 في المئة إلى 7.1 في المئة ومعدل البطالة بين السعوديات من 30.2 في المئة إلى 24.4 في المئة.

في تقديم الإقرارات الضريبية خلال عام 2020م، وهو ما أدى إلى الحد من نمو الإيرادات غير النفطية (الشكل البياني 2-11).

### الشكل البياني 2-11: الإيرادات الحكومية

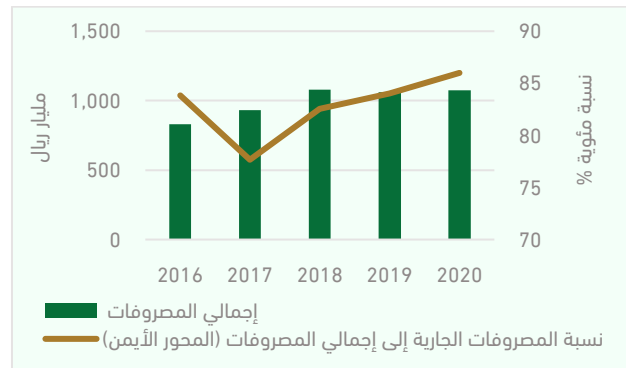


المصدر: وزارة المالية

### 2.6.2 الإنفاق الحكومي

تجاوز الإنفاق الحكومي 1 تريليون ريال للعام الثالث على التوالي في 2020م ليصل إلى 1.07 تريليون ريال بنسبة ارتفاع بلغت 1.5 في المئة تقريباً مقارنةً بالعام الماضي. وتمثل رواتب العاملين الحصة الأكبر من المصروفات الجارية بمبلغ 494.7 مليار ريال، وتُعزى زيادة الإنفاق بشكل رئيس إلى الجهود التي تبذلها حكومة المملكة لدعم القطاعات المتأثرة، علاوةً على المبادرات الرامية إلى دعم توظيف السعوديين خلال أزمة جائحة فيروس كورونا. وبلغت المصروفات الرأسمالية حوالي 155.1 مليار ريال في عام 2020م، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 8.5 في المئة مقارنةً بالعام السابق. وجاء هذا التراجع نتيجةً لخفض المخصصات المالية لبعض الأنشطة تحت إطار «برامج تحقيق رؤية 2030» ومشاريعها، إضافةً إلى إلغاء بعض المشاريع الرأسمالية أو تمديدتها أو تأجيلها (الشكل البياني 2-12).

### الشكل البياني 2-12: الإنفاق الحكومي



المصدر: وزارة المالية

### 3.6.2 عجز الميزانية والدين

ارتفع عجز الميزانية بشكل كبير ليبلغ 293.9 مليار ريال في عام 2020م، بزيادة نسبتها 121.6 في المئة مقارنةً بالعام السابق، إضافةً إلى ذلك، ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي

## الشكل البياني 2-16: الحساب الجاري

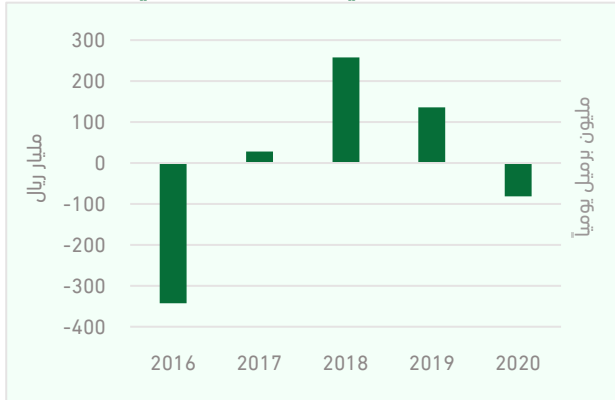


المصدر: البنك المركزي السعودي والهيئة العامة للإحصاء

## 2.1.8.2 الحساب المالي

سجل الحساب المالي تدفقاً للداخل بلغ 80.9 مليار ريال في عام 2020م مقابل تدفق للخارج بلغ 135.6 مليار ريال في عام 2019م (الشكل البياني 2-17). ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الأصول الاحتياطية بمبلغ 172.2 مليار ريال والاستثمارات المباشرة التي سجلت تدفقاً للداخل بمبلغ 2.4 مليار ريال. ومن ناحية أخرى، ارتفع صافي استثمارات الحافطة في عام 2020م حيث بلغ 77.1 مليار ريال بعد أن سجل انخفاضاً بقيمة 43.2 مليار ريال في عام 2019م.

## الشكل البياني 2-17: الحساب المالي



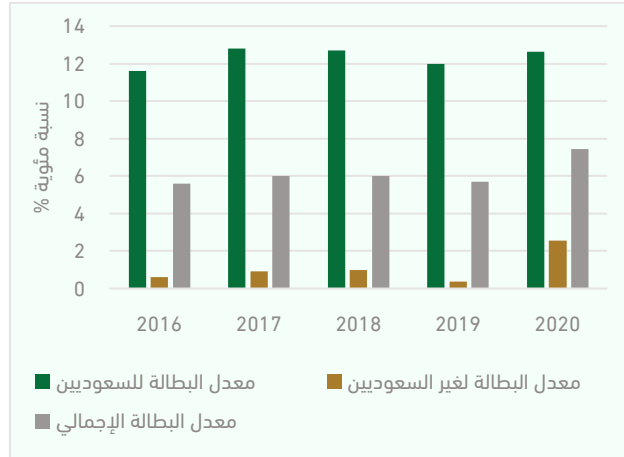
المصدر: البنك المركزي السعودي

## 2.8.2 التجارة الخارجية

## 1.2.8.2 الصادرات

سجلت الصادرات تراجعاً، حيث تراجعت قيمة الصادرات الإجمالية بنسبة 33.5 في المئة في عام 2020م (الشكل البياني 2-18). وانخفضت الصادرات النفطية بنسبة 40.5 في المئة وغير النفطية بنسبة 10.8 في المئة في عام 2020م. ويرجع السبب الرئيس في انخفاض الصادرات النفطية إلى انخفاض الطلب على النفط، إضافة إلى خفض إنتاج النفط. بهدف استقرار الأسعار في ظل التداعيات الاقتصادية للجائحة. في حين يُعزى تراجع الصادرات غير النفطية بشكل رئيس إلى

## الشكل البياني 2-14: معدل البطالة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ارتفع معدل مشاركة السعوديين في سوق العمل في عام 2020م، حيث ارتفعت القوى العاملة السعودية مع ارتفاع نسبة المشاركة من 49.0 في المئة في عام 2019م إلى 51.2 في المئة في الربع الرابع لعام 2020م (الشكل البياني 2-15).

## الشكل البياني 2-15: معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

## 8.2 القطاع الخارجي

## 1.8.2 ميزان المدفوعات

## 1.1.8.2 الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري عجزاً خلال عام 2020م، حيث تُشير البيانات التقديرية إلى وجود عجز بلغ 73.7 مليار ريال مقابل فائض بلغ 143.4 مليار ريال في عام 2019م (الشكل البياني 2-16). ويُعزى ذلك إلى انخفاض الصادرات النفطية، إضافة إلى تراجع الصادرات غير النفطية متأثرة بجائحة فيروس كورونا.

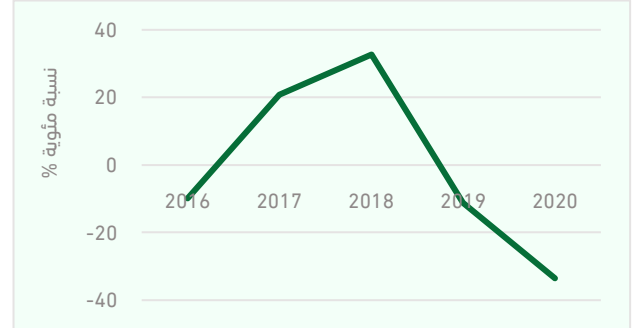
## 9.2 توقعات نمو الاقتصاد السعودي ومخاطره

من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد المحلي بعض الشيء على الرغم من حالات عدم اليقين التي قد تُضعف وتيرة الانتعاش. وساعدت السياسات المالية والنقدية التي تم اعتمادها في عام 2020م في تخفيف التأثير السلبي لجائحة فيروس كورونا بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الأخير الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2021م، ووفقًا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي نموًا سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.9 في المئة في عام 2021م مقارنة بانخفاض نسبته 4.1 في المئة في العام الماضي. ونتيجةً للسياسات والمبادرات التي اعتمدها المملكة لدعم نشاط القطاع الخاص غير النفطي، بدأ الاقتصاد بالتحسّن في عدة مجالات. وبناءً على ذلك، تتسم توقعات عام 2021م للقطاع غير النفطي بإيجابية أكثر نظرًا لرفع الإجراءات الاحترازية محليًا، الأمر الذي من شأنه أن يحفز قطاعي الجملة والتجزئة، إضافةً إلى التقدم المحرز في طرح اللقاحات على مستوى العالم.

وبشكل عام، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي نموًا في عام 2021م نتيجةً لتعافي سوق النفط العالمي بالإضافة إلى التدابير والسياسات المتخذة، متجاوزًا بذلك أي مخاطر عابرة.

إغلاق الاقتصاد والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها حكومة المملكة للحد من انتشار فيروس كورونا التي أثرت بشكل رئيسي على القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي.

### الشكل البياني 2-18: نمو الصادرات

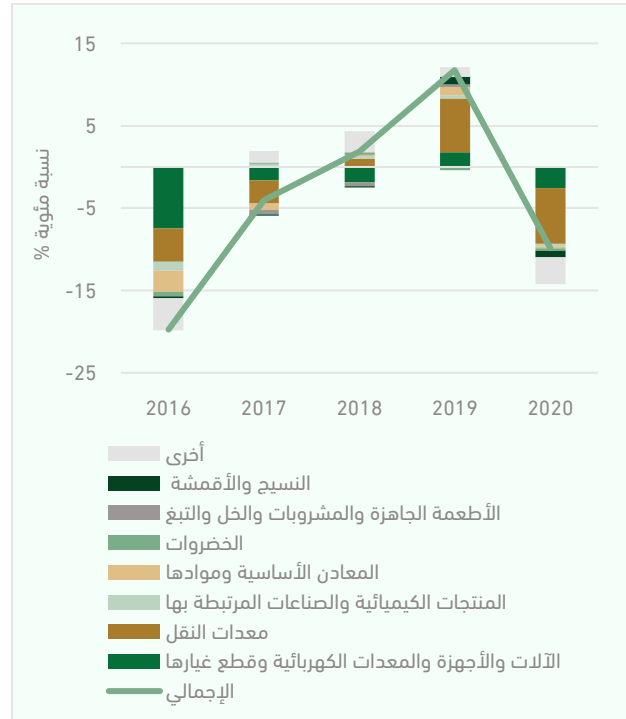


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

### 2.2.8.2 الواردات

سجلت الواردات انخفاضًا نسبته 9.9 في المئة خلال عام 2020م مقارنةً بعام 2019م، وانعكس تراجع نمو القطاع الخاص على الأنشطة الرئيسية المحركة لقطاع الواردات، مثل معدات النقل (الشكل البياني 2-19). ويُعزى هذا الأمر إلى انخفاض النشاط الاقتصادي في المملكة بسبب الإغلاق والآثار الأخرى للجائحة المتعلقة بالتجارة الخارجية على الاقتصاد السعودي.

### الشكل البياني 2-19: نمو الواردات حسب مساهمة الأقسام



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

## الإطار 2-1: قياس إنتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية<sup>2</sup>

يُعد قطاع الصناعات التحويلية في المملكة من القطاعات التي لها أهمية خاصة في التنمية الاقتصادية للدولة، حيث يمارس القطاع دورًا هامًا في رفع معدل النمو الاقتصادي بما يخلقه من قاعدة إنتاجية متنوعة تحقق تنمية اقتصادية مستدامة. وتمتلك المملكة بنية تحتية مناسبة للاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية مع توفر العمالة الوطنية الراغبة في العمل، وإمكانية الوصول إلى فرص التمويل المناسبة، وانخفاض أسعار الطاقة مقارنة بالدول الأخرى.

ويُساهم قطاع الصناعات التحويلية في تحسين المحتوى المحلي من الإنتاج، وبالتالي تحقيق أحد أهداف رؤية المملكة 2030. بالإضافة إلى ذلك، يساعد القطاع في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات غير النفطية والاستعاضة عن الواردات السلعية الأساسية، خاصة من خلال إنتاج السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تخلق العديد من فرص العمل في عدة قطاعات. ويتم إنشاء سلاسل القيمة تمر من خلالها السلع عبر مراحل الإنتاج في عدة قطاعات وصولًا إلى المستهلك النهائي.

تم إجراء دراسة تهدف إلى تقدير دالة إنتاج الصناعات التحويلية في المملكة باستخدام بيانات زمنية مقطعية خلال الفترة (2010-2018م) وبالاعتماد على بيانات مسح النشاط الصناعي الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، ونظرًا للدور الحيوي الذي يمارسه نشاط الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي، تضاعف حجم نشاط الصناعات التحويلية في المملكة حوالي 12 مرة منذ عام 1970م. كذلك، لنشاط الصناعات التحويلية دورٌ مهمٌ في توفير السلع للسوق المحلي، حيث تشكل قيمة البضائع المباعة في السوق المحلي حوالي 62.9 في المئة من إجمالي المبيعات، ويساهم النشاط أيضًا في توفير السلع الاستهلاكية، مثل الأطعمة والمشروبات التي تشكل حوالي 12.4 في المئة من إجمالي المبيعات محليًا.

وعلى الرغم من تراجع حصة نشاط الصناعات التحويلية عالميًا، توصي الدراسة بالاستمرار في دعم هذا النشاط كونه جزء كبير من التنمية الاقتصادية ويرتبط بأنشطة اقتصادية أخرى ذات قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني. علاوةً على ذلك، تناقش الدراسة دعم المنشآت الراغبة في التحول التكنولوجي من خلال تسهيل إجراءات استيراد الآلات والمعدات وتذليل الصعوبات التي تواجهها، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في نشاط الصناعات التحويلية التي تقدم قيمة مضافة عالية ووظائف مستدامة من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة، والعمل على إعداد خطط طويلة الأجل لتوطين هذه الصناعات. وأخيرًا، سيتطلب توطين التوظيف في النشاط في المملكة السعي إلى خلق مواءمة بين المهارات المهنية التي يحتاجها النشاط ومخرجات التعليم المهني.

<sup>2</sup> لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على الورقة البحثية المنشورة على موقع البنك المركزي السعودي.

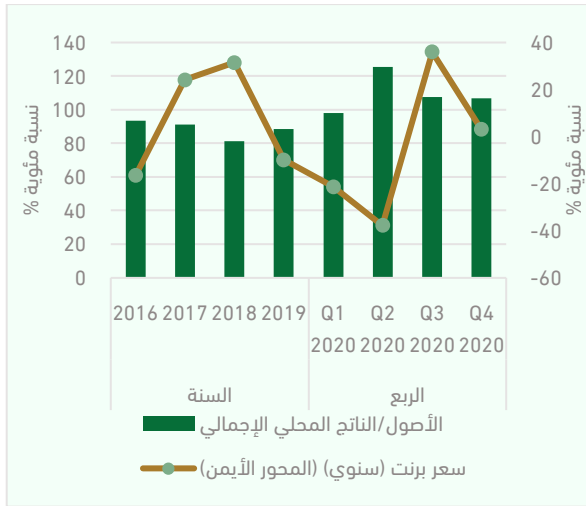
# 3

## تطورات القطاع المصرفي



على الرغم من انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يُعزى بشكل رئيس إلى القيود الصحية العالمية التي ساهمت في التراجع الحاد للعرض والطلب في العديد من الاقتصادات، تُظهر البيانات استمرار إجمالي الأصول في النمو بشكل ثابت في عام 2020م، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تجاوز النمو السنوي لأصول القطاع المصرفي نمو الناتج المحلي الإجمالي كما يتضح من ارتفاع نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي (الشكل البياني 2-3). وجاء النمو الإجمالي للقروض الذي ساهم في نمو أصول القطاع المصرفي مدفوعًا في الغالب بالارتفاع الكبير الذي سجلته القروض العقارية بدعم رئيس من المبادرات الحكومية الهادفة إلى زيادة نسبة تملك المساكن في المملكة.

### الشكل البياني 2-3: نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك المركزي السعودي، بلومبيرغ، الهيئة العامة للإحصاء

ولا تزال المطلوبات من القطاع الخاص تشكل أعلى نسبة مساهمة في نمو الأصول المصرفية، حيث بلغت نسبة نموها 8.2 نقطة مئوية من إجمالي نمو الأصول المصرفية البالغ 13.2 في المئة في عام 2020م مقابل 4.2 نقطة مئوية من الإجمالي البالغ 9.7 في المئة في عام 2019م. وانخفض نمو المطلوبات من القطاع العام من إجمالي الأصول المصرفية بشكل طفيف إلى 2.7 نقطة مئوية من 3.6 نقطة مئوية في عام 2019م، ويُعزى هذا الانخفاض إلى الزيادة في إجمالي أصول القطاع المصرفي المتأثر بالدعم الحكومي للإقراض العقاري والذي فاق مساهمة نمو القطاع العام، علاوةً على ذلك، انخفضت حصة المطلوبات من المؤسسات المالية في

## 3. تطورات القطاع المصرفي

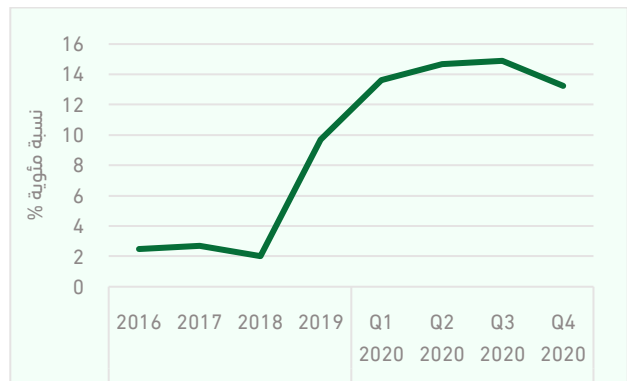
### 1.3 نظرة عامة

أظهر القطاع المصرفي السعودي متانةً عاليةً في مواجهة الصدمة الاقتصادية المزدوجة الناجمة عن جائحة كورونا والانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال النصف الأول من عام 2020م، وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي شهد تراجعًا طفيفًا في جودة الائتمان، إلا أن المستويات العالية لرأس المال والسيولة في فترة ما قبل الجائحة، وإجراءات الدعم التي اتخذها البنك المركزي السعودي خلال ذروة التراجع الاقتصادي وفرت قاعدة قوية للبنوك لمواصلة دعم طلب الاقتصاد على الائتمان. ومن المتوقع أن يسجل القطاع المصرفي أداءً أفضل في عام 2021م مقارنة بالعام السابق وذلك بسبب الإلتعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي، وطرح اللقاقات وأثرها على زيادة الثقة، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية الحالية في المملكة.

### 2.3 أصول القطاع المصرفي

حافظ القطاع المصرفي على متانته على الرغم من التراجع الاقتصادي الذي تسببت به الجائحة، حيث سجلت أصول القطاع في عام 2020م أعلى معدلات نمو ربع سنوية لها على مدار السنوات الخمس الماضية، والتي تراوحت ما بين 13.2 في المئة في الربع الرابع من عام 2020م و14.9 في المئة في الربع الثالث من نفس العام (الشكل البياني 3-1). بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل نمو إجمالي الأصول بشكلٍ ثابت خلال الربع الأول والثاني والثالث من العام. وظلت المطلوبات من القطاع الخاص المحرك الرئيس لنمو أصول المصارف، ومن المتوقع أن تواصل الأصول نموها مدعومةً بالارتفاع القوي المستمر للقروض، وخاصة القروض العقارية.

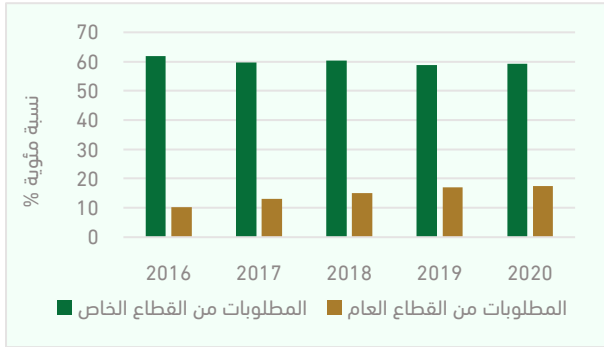
### الشكل البياني 3-1: نمو أصول القطاع المصرفي المحلي (التغير على أساس سنوي)



المصدر: البنك المركزي السعودي

إلى 59.2 في المئة في عام 2020م. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة إجراءات الدعم التي اتخذتها الحكومة لتعزيز نمو القطاع الخاص في ظل تداعيات الجائحة. في المقابل، ارتفعت حصة المطلوبات من القطاع العام من إجمالي الائتمان المصرفي بشكل طفيف، حيث نمت من 16.9 في المئة في نهاية عام 2019م إلى حوالي 17.4 في المئة في نهاية عام 2020م.

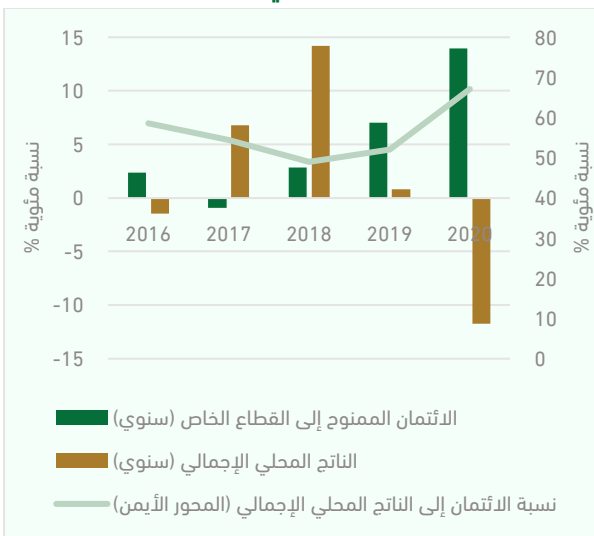
### الشكل البياني 5-3: متوسط حصص المطلوبات من القطاعين الخاص والعام إلى الأصول



المصدر: البنك المركزي السعودي

بلغت نسبة الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تُشير إلى مستوى الرفاهة المالية في القطاع الخاص، 67.1 في المئة في نهاية عام 2020م، بارتفاع كبير من 52 في المئة في نفس الفترة من العام الماضي. ويعود ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع التمويل العقاري وكذلك برنامج دعم تمويل القطاع الخاص التابع للبنك المركزي السعودي. علاوةً على ذلك، عزز النمو السلبى للناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م هذه النسبة (الشكل البياني 6-3).

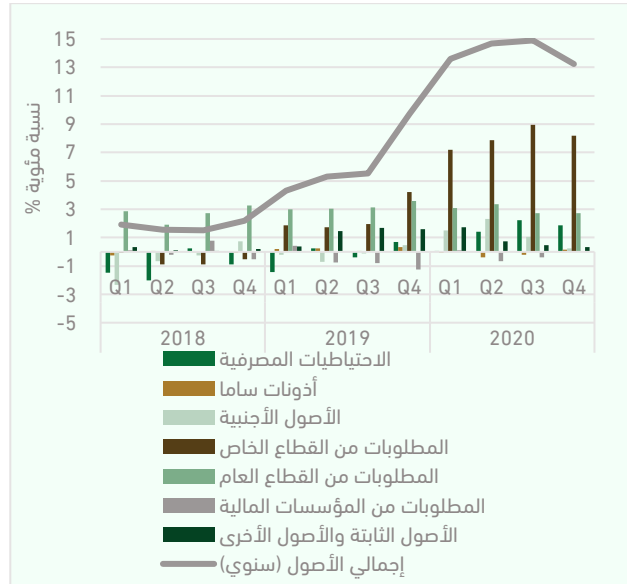
### الشكل البياني 6-3: نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي



المصدر: البنك المركزي السعودي

عام 2020م، في حين سجلت مكونات إجمالي الأصول الأخرى زيادة متواضعة (الشكل البياني 3-3).

### الشكل البياني 3-3: نسبة مساهمة المكونات في نمو الأصول (التغير على أساس سنوي)

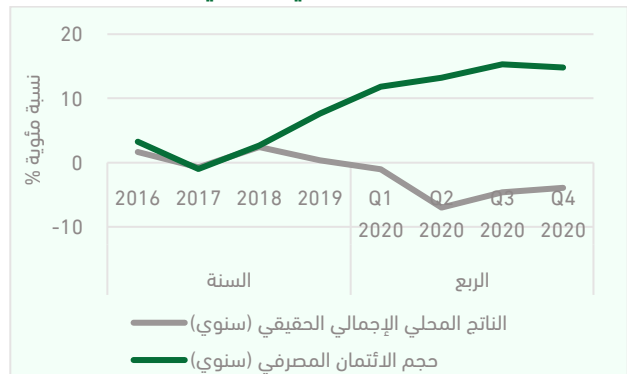


المصدر: هيئة السوق المالية

### 3.3 ائتمان القطاع المصرفي

على الرغم من التراجع الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا، واصل الائتمان المصرفي ارتفاعه، حيث ارتفع بشكل حاد من 7.6 في المئة في عام 2019م إلى 14.8 في المئة في عام 2020م (بيانات نهاية العام) (الشكل البياني 4-3). ويُعزى هذا الارتفاع القوي في الائتمان بشكل رئيس إلى ارتفاع الطلب على القروض العقارية إلى جانب زيادة متطلبات التمويل قصير الأجل من الشركات خلال الجائحة.

### الشكل البياني 4-3: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي الإجمالي



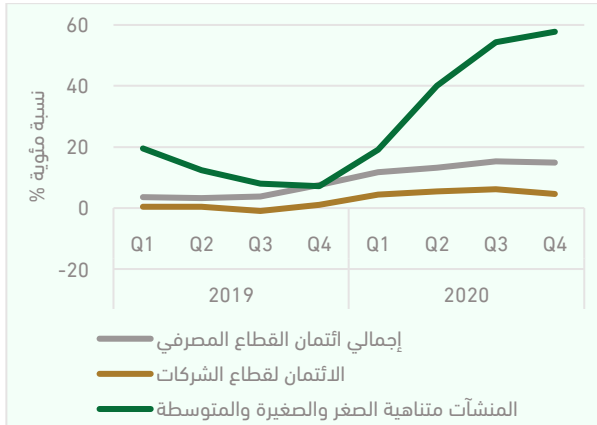
المصدر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء

وكما يوضح الشكل البياني 5-3، لا تزال المطلوبات من القطاع الخاص تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الائتمان المصرفي، مسجلة ارتفاعاً من 58.7 في المئة في عام 2019م



بالإضافة إلى زيادة إجمالي مساهمة القطاع الخاص من 40 في المئة إلى 65 في المئة.

### الشكل البياني 3-8: نمو ائتمان المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

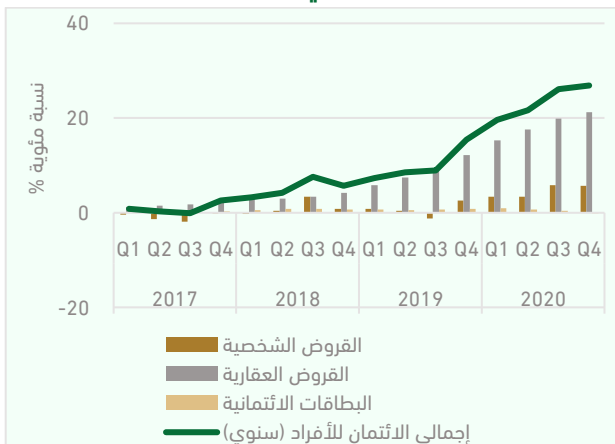


المصدر: البنك المركزي السعودي

### 2.3.3 الائتمان لقطاع الأفراد

واصلت القروض المقدمة لقطاع الأفراد ارتفاعها، حيث سجلت نموًا سنويًا نسبته 26.9 في المئة خلال الفترة الممتدة من الربع الرابع من عام 2020م مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي (الشكل البياني 3-9). وعلى الرغم من ارتفاع جميع أنواع القروض، إلا أن القروض العقارية والقروض الشخصية هما المحركان الرئيسيان، حيث سجلا معدل نمو سنوي نسبته 21.3 في المئة و5.7 في المئة على التوالي في الربع الرابع من عام 2020م. ومن المتوقع أن تحافظ قروض الأفراد على ارتفاعها مدفوعةً إلى حد كبير بالدعم الحكومي للقروض العقارية للأفراد، وانخفاض قيمة الائتمان مقارنة بائتمان الشركات، الأمر الذي قد يفيد سجل المخاطر لكل مصرف.

### الشكل البياني 3-9: المساهمة في نمو ائتمان قطاع الأفراد (ربعي)

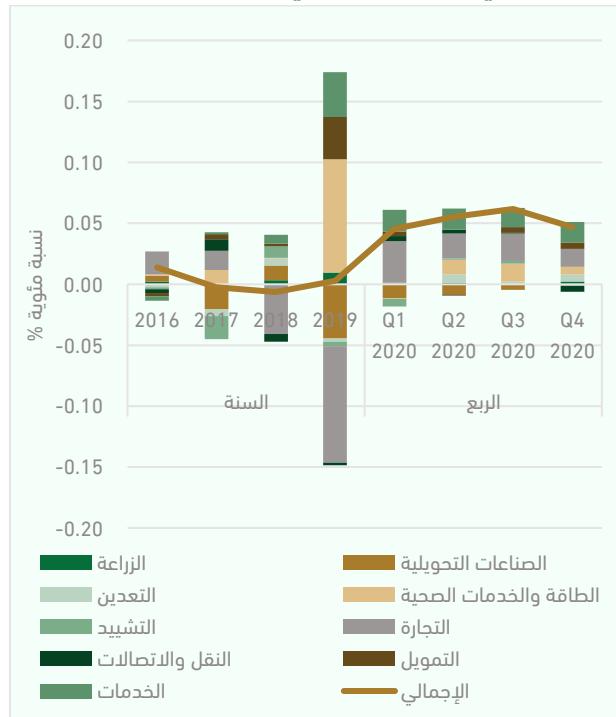


المصدر: البنك المركزي السعودي

### 1.3.3 الائتمان لقطاع الشركات

واصل الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الشركات ارتفاعه حتى وصل إلى مستوى قياسي في عام 2020م، حيث تسببت الجائحة في زيادة طلب الشركات على القروض لتلبية احتياجاتها من السيولة قصيرة الأجل. وتجاوز إجمالي النمو السنوي لقروض الشركات 4.5 في المئة في كل أرباع عام 2020م. ويعود هذا النمو بشكل رئيس إلى التوسع في تقديم الائتمان لقطاع التجارة بنسبة 1.5 في المئة في الربع الرابع من عام 2020م مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ولقطاع الخدمات بنسبة 1.6 في المئة. بالإضافة، سجلت مكونات قطاع الشركات الأخرى نموًا إيجابيًا في الائتمان، باستثناء قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التشييد والبناء وقطاع النقل والاتصالات (الشكل البياني 3-7).

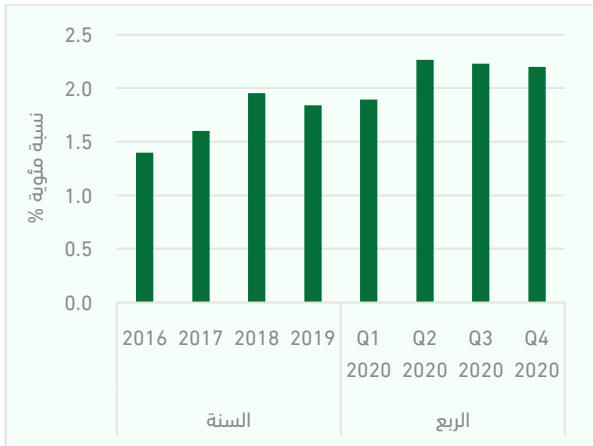
### الشكل البياني 3-7: المساهمة في نمو ائتمان قطاع الشركات



المصدر: البنك المركزي السعودي

ارتفع الإقراض المصرفي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ، حيث سجل نموًا سنويًا تاريخيًا بلغت نسبته 57.8 في المئة في الربع الرابع من عام 2020م مقابل 7.9 في المئة في فترة مماثلة من العام الماضي (الشكل البياني 3-8). ويتماشى هذا النمو الحاد مع هدف رؤية المملكة 2030 المتمثل في زيادة مساهمة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20 في المئة إلى 35 في المئة.

### الشكل البياني 3-11: إجمالي نسبة القروض المتعثرة للنظام المصرفي

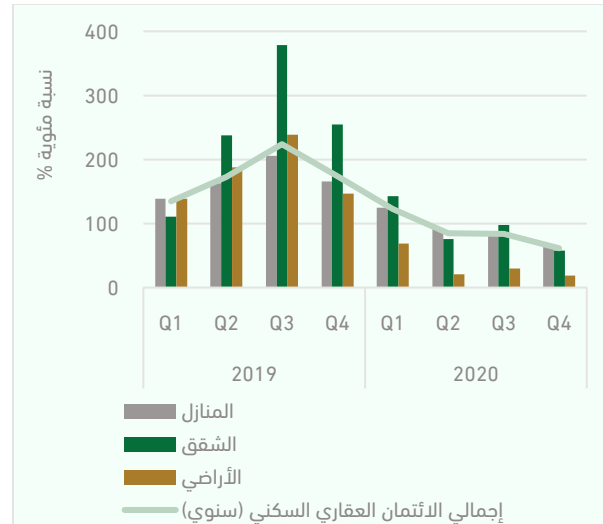


المصدر: البنك المركزي السعودي

سجلت قروض قطاع الشركات أعلى نسبة تعثر في عام 2020م، ويختلف تأثير الجائحة في ائتمان الشركات بحسب الصناعات، حيث يعد قطاع التجارة، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع الصناعات التحويلية أكبر القطاعات المساهمة في نسبة القروض المتعثرة لقطاع الشركات. وحسبما يوضح (الشكل البياني 3-12)، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة في قطاع التشييد والبناء بشكل ملحوظ من 7.2 في المئة في نهاية عام 2019م إلى 9.8 في المئة في عام 2020م. وسجلت أيضًا نسبة القروض المتعثرة في قطاع الصناعات التحويلية زيادةً تفوق الضعف من 2.4 في المئة في نهاية عام 2019م إلى 4.7 في المئة في نهاية عام 2020م. كذلك، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة في قطاع التجارة لتصل إلى 4.3 في المئة مقابل 2.9 في المئة في نهاية العام السابق. ومن الممكن أن تكون قد تأثرت نسب القروض المتعثرة بشكل ما بسبب تأجيل سداد قروض قطاع الشركات مع تمديد فترة السداد بموجب برنامج تأجيل الدفعات حتى نهاية النصف الأول من عام 2021م. وبالتالي، قد تزيد نسب القروض المتعثرة عند إلغاء إجراءات التأجيل هذه. وواصل القطاع بناء مخصصات لأداء الدفعات المؤجلة لما بعد الجائحة مما قد يحد أيضًا من المخاطر السلبية حال انتهاء برنامج تأجيل الدفعات.

استمر الإقراض لقطاع العقارات السكنية في التوسع، مؤكّدًا متانته في ظل أزمة جائحة كورونا ومستفيدًا من ضريبة التصرفات العقارية التي تم اعتمادها في الربع الأخير من عام 2020م. ومقارنة بالعام السابق، تباطأت وتيرة النمو بعض الشيء، حيث سجل إجمالي القروض العقارية السكنية نموًا سنويًا بنسبة 61.3 في المئة مقابل 173.6 في المئة العام الماضي. وشكلت القروض العقارية لشراء المنازل النسبة الأكبر من القروض (الشكل البياني 3-10). ويُعزى النمو المرتفع في الطلب على العقارات السكنية جزئيًا إلى أحد أهداف رؤية المملكة 2030 المتمثل في زيادة نسبة تملك المساكن إلى 60 في المئة في عام 2020م و70 في المئة بحلول عام 2030م. وقبل حلول عام 2020م تحقق الهدف، حيث تجاوزت نسبة تملك المساكن 62 في المئة.

### الشكل البياني 3-10: النمو العقاري السكني



المصدر: البنك المركزي السعودي

### 4.3 جودة الأصول

استمرت القروض المتعثرة في النظام المصرفي في الارتفاع نتيجة للأثر الاقتصادي للجائحة. ومع ذلك، ظلت نسبة القروض المتعثرة منخفضة بمستويات مطمئنة عند نسبة 2.2 في المئة بحلول نهاية عام 2020م. ويُعد النظام المصرفي في وضع جيد يُمكنه من مواجهة تدهور جودة الأصول نظرًا لارتفاع مستويات مخصصاته الاحتياطية. علاوةً على ذلك، خصّصت المصارف احتياطيات للتخفيف من أي حالات تدهور محتملة تصيب جودة الأصول قد تنجم عن القروض التي أجل سدادها (الشكل البياني 3-11).

## الشكل البياني 3-13: نسبة القروض المتعثرة لقطاع الأفراد



المصدر: البنك المركزي السعودي

## 5.3 متانة القطاع المصرفي

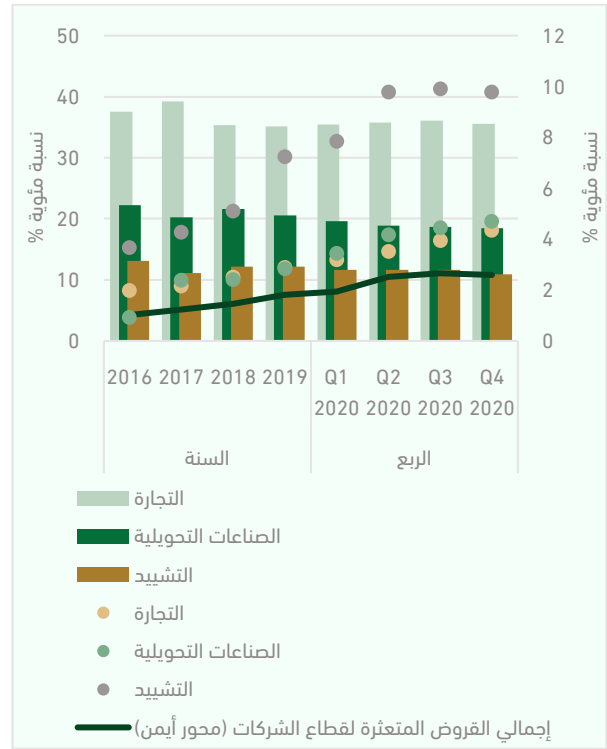
ساعدت المستويات العالية لرأس المال والسيولة في فترة ما قبل الجائحة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمة للاقتصادية والمالية التي نتجت عن الجائحة بشكل جيد. وبالنظر إلى الفترة القادمة، ستزداد التحديات مع تقليص إجراءات الدعم وانتهاء مهلة تأجيل سداد القروض. وسيواصل البنك المركزي السعودي مراقبة تطورات الاقتصاد الحقيقي عن كثب في ظل تداعيات الجائحة، وعلى هذا الأساس، سيقوم البنك المركزي مدى ضرورة استمرار برامج الدعم الخاصة به.

## 1.5.3 كفاية رأس المال

## 1.1.5.3 نسبة كفاية رأس المال

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بشكل طفيف في عام 2020م، حيث بلغت 20.3 في المئة في نهاية العام مقابل 19.4 في المئة في نهاية العام السابق (الشكل البياني 3-14). وعلى الرغم من تدهور جودة الائتمان في الفترة الأخيرة، ظلت نسبة كفاية رأس المال أعلى بكثير من متوسطها البالغ 18.4 في المئة خلال العقد الماضي. وسبق وأن انخفضت نسبة كفاية رأس المال من 19.4 في المئة في الربع الرابع من عام 2019م إلى 18.6 في المئة في الأول من عام 2020م، حيث جاء هذا الانخفاض في الغالب نتيجة لنمو الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة تجاوزت نمو إجمالي رأس المال. ومن المرجح أن تحدد العوامل الثلاثة التالية مسار نسبة كفاية رأس المال على المدى المتوسط إلى الطويل، وهي: وقف إجراءات الدعم المعمول بها، وسلوك المصارف فيما يتعلق بالمخاطرة، وأساسيات الاقتصاد الكلي وتوقعات الانتعاش.

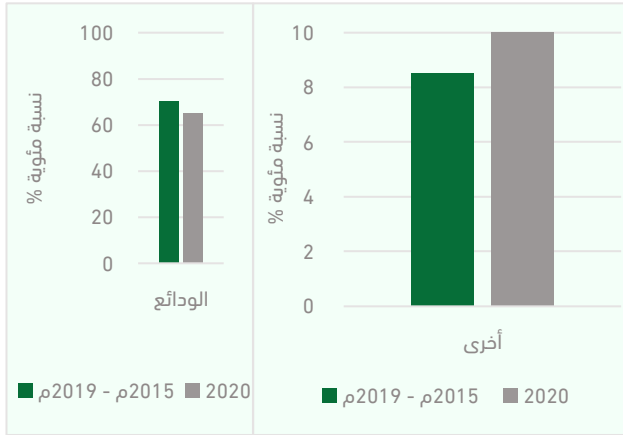
## الشكل البياني 3-12: الحصص القطاعية الأكبر من ائتمان الشركات ومعدلات القروض المتعثرة



المصدر: البنك المركزي السعودي

ظلت نسبة القروض المتعثرة لقطاع الأفراد مستقرة نسبياً مقارنةً بنسبة إجمالي القروض المتعثرة لقطاع الشركات، حيث سجلت زيادة طفيفة لتصل إلى نسبة 0.7 في المئة في نهاية العام (الشكل البياني 3-13). وصاحب هذه الزيادة ارتفاع كبير في قروض الأفراد، وخاصةً القروض العقارية. ولم تتأثر محفظة ائتمان الأفراد سلباً كون معظم القروض تسدد عن طريق الاستقطاع من الراتب، خاصةً مع اعتماد الحكومة لعدة إجراءات تهدف إلى دعم الرواتب خلال الجائحة، بما في ذلك دعم رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بنسبة 60 في المئة (حتى مبلغ 9,000 ريال لكل موظف شهرياً). وساعد ذلك بشكل واضح في المحافظة على استقرار مستويات القروض المتعثرة لقطاع الأفراد.

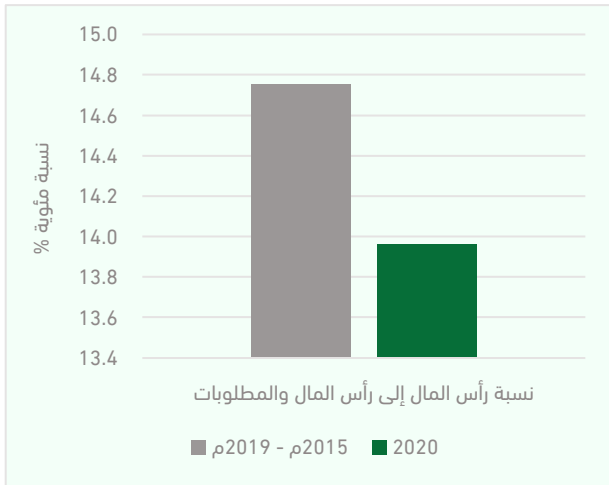
## الشكل البياني 3-16: مكونات مطلوبات النظام المصرفي



المصدر: البنك المركزي السعودي

انخفض نمو رأس المال في النظام المصرفي بحوالي النصف من 11.9 في المئة في عام 2019م إلى 6 في المئة في نهاية عام 2020م. وانخفضت نسبة رأس المال في المركز المالي للمصارف إلى 14.0 في المئة مقارنةً بمتوسط الخمس سنوات السابقة البالغ 14.8 في المئة (الشكل البياني 3-17).

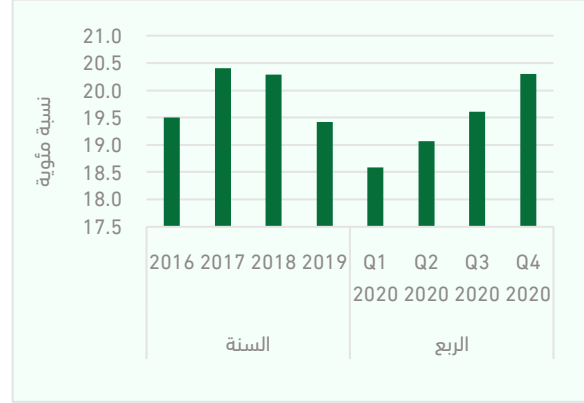
## الشكل البياني 3-17: نسبة رأس المال إلى إجمالي رأس المال والمطلوبات



المصدر: البنك المركزي السعودي

وسجلت الودائع المصرفية ارتفاعاً بلغ 1.9 مليار ريال، حيث نما إجماليها بأكثر من 8 في المئة في كل ربع من عام 2020م مقارنةً بمتوسط الخمس سنوات السابقة البالغ 2.5 في المئة. ومع ذلك وكما جاء سابقاً، نما الائتمان المصرفي بوتيرة أسرع حتى وصل إلى 14.8 في المئة في نهاية العام الماضي (الشكل البياني 3-18).

## الشكل البياني 3-14: نسبة كفاية رأس المال



المصدر: البنك المركزي السعودي

## 2.1.5.3 الأصول المرجحة بالمخاطر (الركيزة الأولى)

انخفضت نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (الركيزة الأولى) إلى إجمالي الأصول بشكل ملحوظ في ظل ارتفاع القروض العقارية المقدمة للأفراد وإجراءات الدعم الحكومية المطبقة لمواجهة الجائحة، حيث بلغت 74.7 في المئة في نهاية العام (الشكل البياني 3-15).

## الشكل البياني 3-15: الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول



المصدر: البنك المركزي السعودي

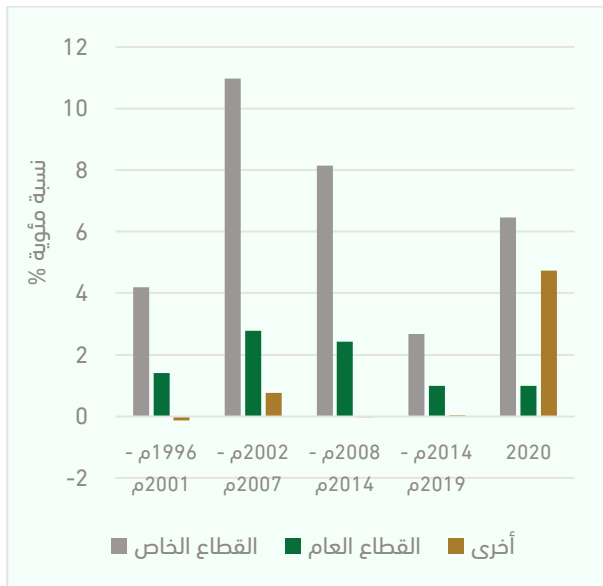
## 2.5.3 التمويل والسيولة

استمر إجمالي مطلوبات المصارف في التوسع في عام 2020م، حيث لا تزال الودائع المصدر الرئيس للتمويل للنظام المصرفي. وشكلت الودائع المصرفية ما نسبته 65.2 في المئة من إجمالي المطلوبات المصرفية في نهاية 2020م، بانخفاض ملحوظ عن 68.2 في المئة في العام الماضي (الشكل البياني 3-16). وعض ارتفاع نسبة المطلوبات الأخرى والمطلوبات الأجنبية هذا الانخفاض.

الودائع الزمنية والادخارية والودائع الأخرى سلبية، إلا أنه تم تعويضها من خلال ارتفاع الودائع تحت الطلب (الشكل البياني 21-3).

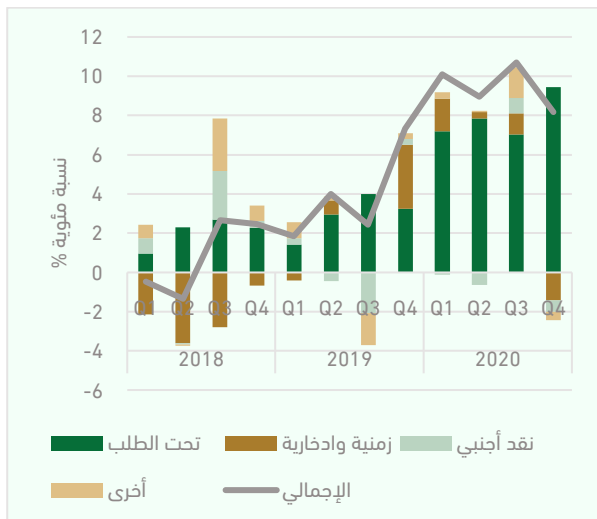
وساعد النمو الكبير في الودائع الخاصة، مصحوبًا بالتمويل المرتبط بالجاثة الذي أتاه البنك المركزي السعودي، في ضمان توفير بيئة تمويلية وافية كما شهدها القطاع المصرفي في عام 2020م.

### الشكل البياني 20-3: متوسط المساهمة لست سنوات في نمو الودائع حسب القطاع



المصدر: البنك المركزي السعودي

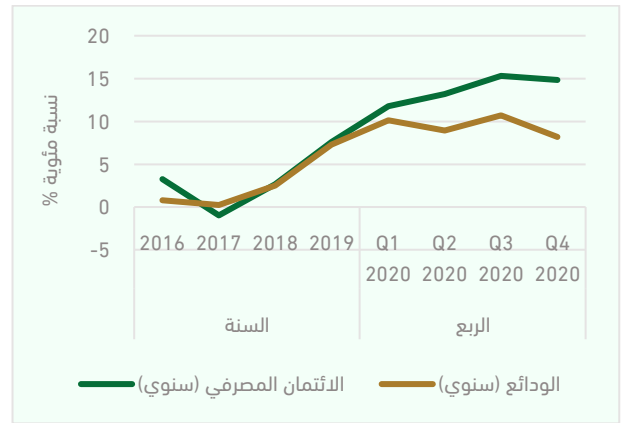
### الشكل البياني 21-3: المساهمة في نمو الودائع حسب النوع



المصدر: البنك المركزي السعودي

في الوقت الذي يشهد فيه كل من الائتمان والودائع ازديادًا في النمو، أظهرت نسبة القروض إلى الودائع في القطاع المصرفي انخفاضًا طفيفًا فقط عند نسبة 75 في

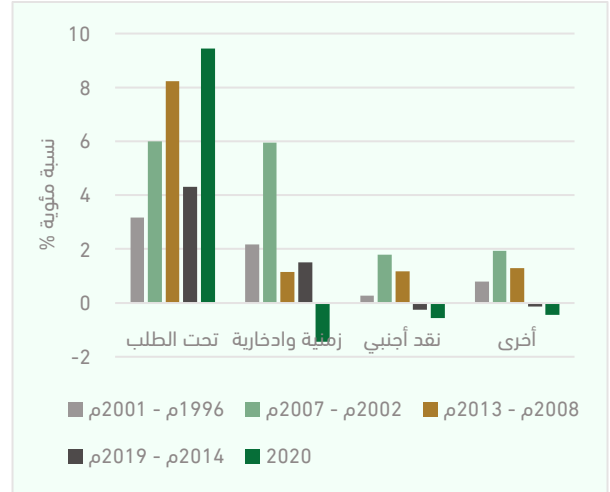
### الشكل البياني 18-3: النمو السنوي للودائع والائتمان



المصدر: البنك المركزي السعودي

سجلت الودائع تحت الطلب في عام 2020م نموًا يفوق معدلها فيما سبقها من سنوات، حيث تضاعف نموها مقارنة بمتوسط الست سنوات السابقة، بينما انخفضت جميع أنواع الودائع الأخرى بدخول معدلات نموها الجانب السلبى (الشكل البياني 19-3). ومن المؤكد أن هذه الزيادة الحادة في الودائع مؤقتة، ويرجح أن تتلاشى مع الرفع التدريجي لتدابير الاحتواء واستيفاء الطلب المحدود.

### الشكل البياني 19-3: متوسط المساهمة لست سنوات في نمو الودائع حسب النوع

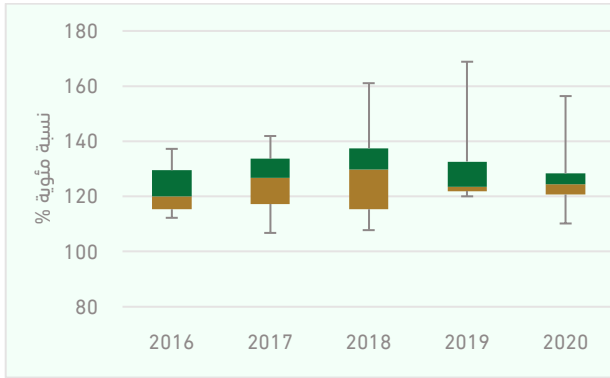


المصدر: البنك المركزي السعودي

انخفض نمو الودائع بجميع أنواعها، باستثناء الودائع تحت الطلب، وانخفض إجمالي وودائع القطاع العام بنسبة 4.7 في المئة وكانت الودائع تحت الطلب مساهمًا رئيسيًا في هذا الانخفاض (الشكل البياني 20-3).

وارتفع نمو إجمالي وودائع القطاع الخاص بشكل كبير بنسبة 6.5 في المئة في عام 2020م (الشكل البياني 20-3). وتتماشى هذه الزيادة بدرجة أعلى مع النمو السريع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وبرغم كون معدلات نمو

## الشكل البياني 3-24: توزيع نسبة صافي التمويل المستقر



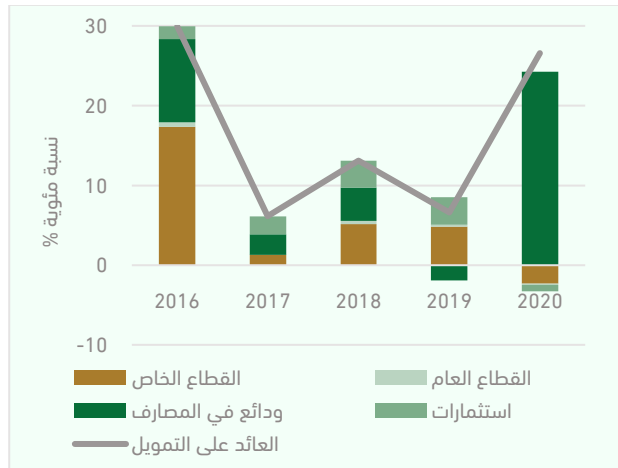
المصدر: البنك المركزي السعودي

## 3.5.3 الربحية

شهدت ربحية النظام المصرفي ضغوطًا في عام 2020م مع التبعات الاقتصادية للجائحة، وانخفاض أسعار الفائدة عالميًا، وانخفاض أسعار النفط.

وارتفع معدل نمو العائد على التمويل بشكل كبير إلى نسبة 26.6 في المئة في عام 2020م من 6.6 في المئة في العام السابق، وواجهت جميع مكونات الإيرادات انخفاضًا باستثناء تلك المتعلقة بالمصارف، حيث أصبحت بالتالي هي المحرك الوحيد للنمو الإجمالي (الشكل البياني 3-25).

## الشكل البياني 3-25: المساهمة في العائد على التمويل

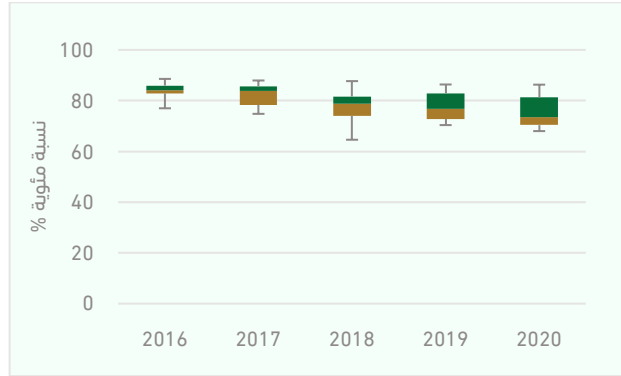


المصدر: البنك المركزي السعودي

تأثرت مصادر الإيرادات الأخرى للقطاع المصرفي سلبيًا نتيجةً لخفض أسعار الفائدة، مما أدى إلى ضغط الهامش. ويوضح الشكل البياني (3-26) تراجعًا في إجمالي الإيرادات إذ انخفضت بنسبة 0.4- في المئة، ويرجع ذلك أساسًا إلى تأثير الضغط في صافي دخل الفائدة. حيث انخفضت مساهمته في نمو إجمالي الإيرادات إلى 1.4 نقطة مئوية فقط، مدفوعةً بمزيج من تأثيرات أسعار الفائدة المنخفضة بالإضافة إلى تعليق

المئة مقارنة بمتوسط القطاع البالغ 77.5 في المئة في العام السابق. ويُشير ذلك إجمالًا إلى مخاطر سيولة تمويل منخفضة على القطاع المصرفي (الشكل البياني 3-22).

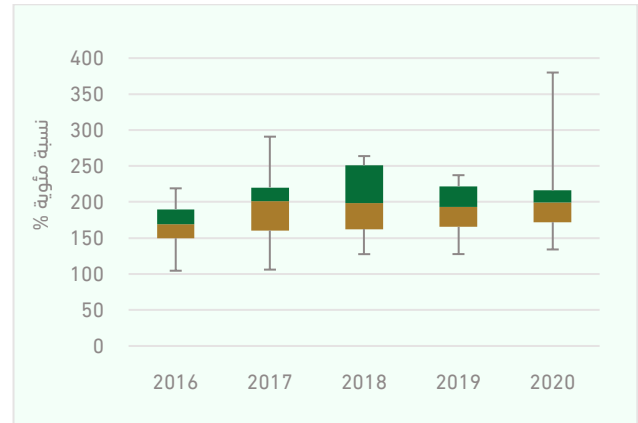
## الشكل البياني 3-22: توزيع نسبة القروض إلى الودائع



المصدر: البنك المركزي السعودي

ظلت نسبة تغطية السيولة للقطاع -التي تُعرّف بأنها نسبة مخزون الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال فترة مدتها 30 يومًا أعلى بقدرٍ كافٍ من المتطلب التنظيمي البالغ 100 في المئة. وحافظت نسبة تغطية السيولة كذلك على نسبة مستقرة بلغت 198.4 في المئة مقارنة بمتوسط القطاع البالغ 198 في المئة في العام السابق. وقد عزز النمو المرتفع للودائع والسياسات النقدية للبنك المركزي السعودي ووضع السيولة القوي في النظام المصرفي (الشكل البياني 3-23).

## الشكل البياني 3-23: توزيع نسبة تغطية السيولة

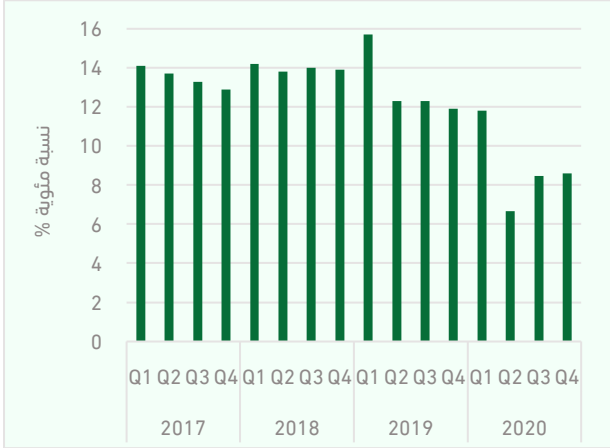


المصدر: البنك المركزي السعودي

لا يزال وضع السيولة طويلة الأجل في القطاع المصرفي سليمًا، رغم استمرار المخاطر المتزايدة وحالة عدم اليقين الناشئة من الجائحة. تحسنت نسبة صافي التمويل المستقر في النصف الثاني من عام 2020م، حيث وصلت إلى 127.2 في المئة في نهاية العام بعد انخفاضها في بداية العام (الشكل البياني 3-24).

القدرة على توليد الدخل. وتحسن العائد على حقوق الملكية في النصف الثاني من عام 2020م، ولكنه ظل دون مستويات السنوات السابقة بشكل واضح.

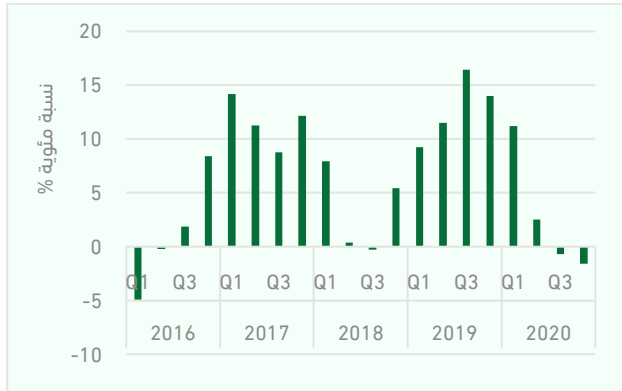
### الشكل البياني 3-28: العائد على حقوق الملكية



المصدر: البنك المركزي السعودي

تماشيًا مع التحليل السابق لإجمالي الإيرادات والمصرفيات، انخفض نمو صافي دخل الفائدة بنهاية عام 2020م. ففي النصف الثاني من العام، وصل صافي دخل الفائدة إلى مستوى سلبي والذي كان مدفوعًا أساسًا بتقلص الفارق بين صافي أسعار الفائدة في سياق انخفاض أسعار الفائدة. (الشكل البياني 3-29).

### الشكل البياني 3-29: نمو صافي دخل الفائدة

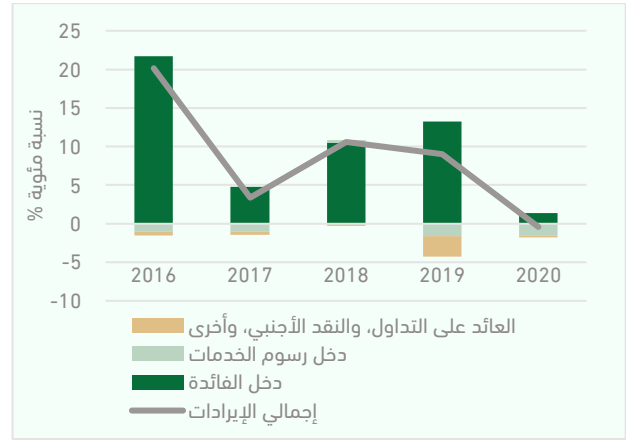


المصدر: البنك المركزي السعودي

نتيجةً لذلك، شهد عام 2020م ارتفاعًا في نسبة مصرفيات الفائدة إلى دخل الفائدة التي حققت استقرارًا نسبيًا خلال السنوات الثلاث السابقة. حيث ارتفعت هذه النسبة بشكل واضح لتتجاوز 44.2 في المئة العام الماضي بعد أن سجلت نسبة 30.6 في المئة في عام 2019م (الشكل البياني 3-30). وربما ساهمت زيادة المخصصات والإجراءات الإدارية المرتبطة بالجائحة في ارتفاع مصرفيات الفائدة للقطاع.

الدفع من خلال برنامج البنك المركزي السعودي لتأجيل الدفعات.

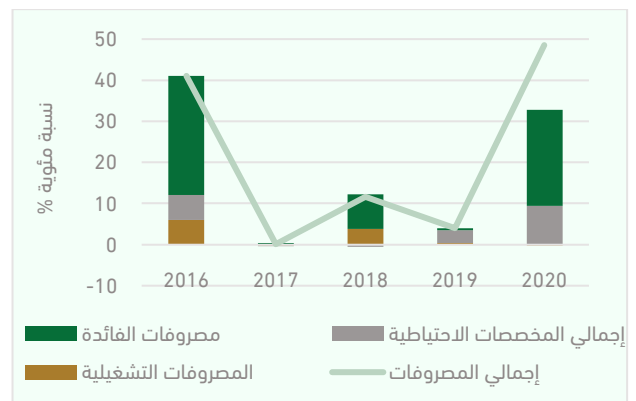
### الشكل البياني 3-26: المساهمة في نمو إجمالي الإيرادات



المصدر: البنك المركزي السعودي

سجل إجمالي المصرفيات نموًا أكبر في عام 2020م، حيث نمت معظم عناصر إجمالي المصرفيات باستثناء النفقات التشغيلية التي سجلت نموًا سلبيًا بنسبة 0.1 في المئة. وكما أُشير له سابقًا، تُعزى هذه التطورات في الغالب إلى إجراءات الإغلاق وحظر التجول ذات الصلة بجائحة كورونا. وكانت عناصر مصرفيات الفائدة وإجمالي المخصصات هي المحركات الرئيسة للنمو في إجمالي المصرفيات، إذ سجلت ارتفاعًا بنسبة 23.4 في المئة و9.4 في المئة على التوالي (الشكل البياني 3-27). ويعود النمو في إجمالي المخصصات بصورة أساسية إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالجائحة.

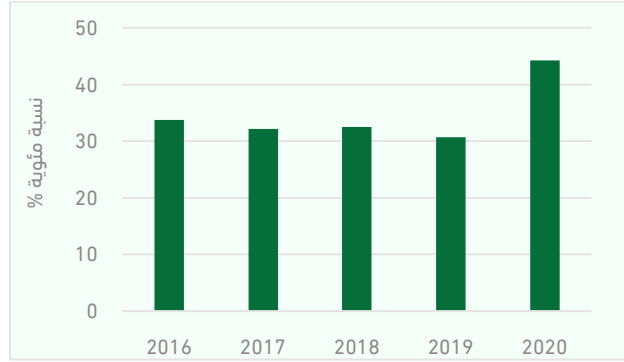
### الشكل البياني 3-27: المساهمة في نمو إجمالي المصرفيات



المصدر: البنك المركزي السعودي

وانخفض إجمالي العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي بشكل كبير إلى مستويات لم يُشهد لها مثيل منذ الأزمة المالية العالمية ليصل إلى نسبة 6.7 في المئة في نهاية الربع الثاني من عام 2020م (الشكل البياني 3-28). ويُعزى هذا الانخفاض أساسًا إلى ارتفاع مخصصات خسائر القروض وتراجع

## الشكل البياني 3-30: نسبة مصروفات الفائدة إلى دخل الفائدة



المصدر: البنك المركزي السعودي

## الإطار 3-1: إصلاحات مؤشر سعر الفائدة والتحول نحو معدلات خالية من المخاطر

في عام 2014م، أصدر مجلس الاستقرار المالي عددًا من التوصيات على إثر عدد من الأخطاء المالية بهدف تعزيز سعر الفائدة بين المصارف ليعكس ظروف السوق بشكل أكبر، إلى جانب تحديد معدلات فائدة بديلة تكاد تخلو من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، قدم مجلس الاستقرار المالي مبادرة إضافية في عام 2016م لتعزيز مائة العقود لمعالجة وقف العمل بمؤشرات سعر الفائدة واسعة الاستخدام. ويعمل المجلس مع الجهات الأعضاء من خلال المجموعة التوجيهية للقطاع الرسمي التابعة لمجلس الاستقرار المالي على تنفيذ هذه التوصيات ومتابعة ذلك.

ويواجه سعر الفائدة بين المصارف في لندن (ليبور) والذي يتكون من خمس عملات رئيسية (الدولار الأمريكي، والجنه الإسترليني، واليورو، والين الياباني، والفرنك السويسري) تحديًا على مستوى العالم نظرًا لتمثيله غير الدقيق لأسعار الفائدة بسبب قلة العمليات والأنشطة. وقد تفاقمَت الظروف الصعبة للسيولة بعد التطورات التي حدثت في مارس 2020م، فاعتمدت أسعار الفائدة في العديد من الحالات على نتائج الأحكام بدلًا من عمليات السوق. وتؤكد هذه التطورات أن مثل هذه الأسواق ليست الأسواق الرئيسية التي تعتمد عليها المصارف في التمويل، وتلقي الضوء على التحديات التي تظهر عند السعي في وضع تدابير ائتمانية قوية تعتمد على تكاليف التمويل غير المضمونة للشركات<sup>3</sup>. وبالتالي، يواصل مجلس الاستقرار المالي تأكيده على ضرورة استمرار جهود القطاع المالي وغير المالي في جميع الدول في وضع معدلات فائدة خالية من المخاطر لتقليل الاعتماد على سعر الفائدة بين المصارف حسبما هو مناسب.

أعلنت هيئة رقابة السلوك المالي مؤخرًا أن جميع فئات مؤشر سعر الفائدة (ليبور) لجميع العملات سيتوقف العمل بها أو ينتهي تمثيلها مباشرة بعد ديسمبر 2021م (للجنه الإسترليني، واليورو، والفرنك السويسري، والين الياباني، وبعض من فئات ليبور للدولار الأمريكي) وبعد يونيو 2023م (لما تبقى من فئات ليبور للدولار الأمريكي)<sup>4</sup>. وقد أنجزت مجموعات العمل الوطنية الكثير من العمل في سبيل وضع مؤشرات أسعار فائدة بديلة لتحل محل أسعار الفائدة بين المصارف، ولا تزال تدرس أيضًا كيفية دعم التحول إلى معدلات فائدة بديلة وإعداد منتجات جديدة تشير إليها.

ستتسم معدلات الفائدة البديلة الجديدة بأجال استحقاق أقصر، وتشمل العمليات المضمونة، وفي بعض الحالات ستعتمد على عملية موثوقة تعكس تكاليف اقتراض الشركات غير المضمون لليلة واحدة، بالإضافة إلى مواجهة أنشطة ضخمة بسبب إدراج متعاملين غير مصرفيين في السوق<sup>5</sup>. وقد اتخذت الدول خطوات لتطبيق معدلات الفائدة الخالية من المخاطر، إذ كانت هناك معدلات بديلة محددة في أكبر خمس مناطق لتداول العملات. سيعتمد معدل التمويل المضمون لليلة واحدة (SOFR) -وهو معدل الفائدة البديل الخالي من المخاطر الذي يديره البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك- وكذلك متوسط المعدل السويسري لليلة واحدة (SARON) على عمليات إعادة الشراء المضمونة. وقد تكون السيولة وحجم العمليات من العوامل المهمة في تحديد معدلات الفائدة الخالية من المخاطر المضمونة أو غير المضمونة التي سيتبناها صانع السياسات.

<sup>3</sup> إصلاح معايير أسعار الفائدة الرئيسية: التقرير المرحلي لعام 2020م.

<sup>4</sup> إعلان هيئة السلوك المالي (FCA) بشأن التوقف المستقبلي وفقدان التمثيل لمعايير الليبور - مارس 2021م.

<sup>5</sup> يشمل ذلك صناديق أسواق النقد وصناديق الاستثمار وشركات التأمين.



بدأ البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بنشر متوسطات معدل التمويل المضمون لليلة واحدة لمدة 30 يومًا و90 يومًا و180 يومًا في مارس 2020م لتسهيل التحول عن مؤشر سعر الفائدة لبيور بالدولار الأمريكي. وعلى الرغم من وجود معدل اليورو الأوروبي قصير الأجل (ESTR)<sup>6</sup>، فإنه لن يصبح بديلًا عن المؤشر الحالي لليلة واحدة (EONIA) إلا بحلول 3 يناير 2022م. أما بالنسبة للجنة الإستراتيجي، فقد كان متوسط مؤشر سعر الفائدة للجنة الإستراتيجي لليلة واحدة موجودًا منذ عام 1997م، وبدأ نشر المتوسط بعد تعديله على موقع بنك إنجلترا في عام 2018م. ونشرت البورصة السويسرية متوسط المعدل السويسري المركب لليلة واحدة في مارس 2020م لتسهيل التحول عن مؤشر سعر الفائدة لبيور بالفرنك السويسري، إذ من المتوقع استبداله في أواخر عام 2021م. وأخيرًا، سيحل متوسط سعر طوكيو لليلة واحدة (TONA) محل مؤشر لبيور بالين الياباني قبل نهاية عام 2021م.

وتعد التحديات التي تسبق عملية التحول كبيرة، وتمثل أبرزها في العقود القديمة، حيث سيخضع الانكشاف على المخاطر المتعلقة بمؤشر سعر الفائدة (ليبور) بعد إلغائه 1 لبنود التعاقد البديلة. ويعد التحول نحو البدائل لبقية العقد قضية اضطرت مجلس الاستقرار المالي للنظر فيها والتشاور مع الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات بشأنها. وفي الآونة الأخيرة، أطلقت الرابطة ملحق بدائل أسعار الفائدة بين المصارف وبروتوكول بدائل أسعار الفائدة بين المصارف. يتضمن الملحق تعديلات لتعاريف مشتقات أسعار الفائدة وفقًا للرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات، وذلك لتضمين بدائل قوية للمشتقات المرتبطة ببعض أسعار الفائدة بين المصارف، وقد دخلت هذه التغييرات حيز التنفيذ في 25 يناير 2021م. ويسهل بروتوكول بدائل أسعار الفائدة بين المصارف إجراء تعديلات متعددة الأطراف لتشمل خيارات أسعار الفائدة العائمة المعدلة، وبالتالي البدائل في عقود المشتقات القديمة. تتألف المعدلات البديلة من عنصرين رئيسيين: السعر المرجعي المعدل وفارق التعديل.

- السعر المرجعي المعدل: هو سعر الفائدة -الخالية من المخاطر- لليلة واحدة والمركب لتوفير سعر محدد الأجل ويتم تحديده كمتأخرات.

- فارق التعديل: هو متوسط الفارق بين سعر الفائدة بين المصارف والسعر المرجعي المعدل على مدى فترة زمنية مدتها خمس سنوات تُحدد عند إيقاف العمل بمعدل سعر الفائدة بين المصارف (25 يناير 2021م).

وقد يؤدي النظام المعتمد حديثًا إلى نشوء أو إبراز مواطن ضعف معينة تؤثر على المؤسسات المالية مثل المخاطر التشغيلية، حيث ينبغي استبدال الأنظمة التي تعتمد على مؤشر سعر الفائدة لبيور وتحديث العمليات لتلائم منهجية الحساب الجديدة لأسعار الفائدة المركبة الخالية من المخاطر، بالإضافة إلى مراعاة أي تعديلات للبدائل. ومن الواضح أيضًا أن المخاطر القانونية ستزداد مع بدء ظهور تأثير العقود القديمة. أما بالنسبة للمؤسسات ذات مراكز التحوط، فقد تواجه صعوبات أكبر بسبب الانكشاف على مخاطر أساس جديدة نتيجة للتحوط التدريجي للمراكز أو اختلاف المعدلات البديلة.

نشر مجلس الاستقرار المالي خارطة طريق التحول العالمي التي تهدف إلى إعلام الجهات المنكشفة على مخاطر مؤشرات لبيور ببعض الخطوات التي ينبغي اتخاذها حاليًا وعلى مدى الفترة المتبقية حتى نهاية عام 2021م للنجاح في التخفيف من هذه المخاطر. وتعد هذه الخطوات ضرورية لضمان أن يكون التحول منظمًا قبل نهاية عام 2021م، وهي تهدف إلى استكمال الجداول الزمنية/ المراحل الرئيسية القائمة والخاصة بمجموعات العمل في القطاع والجهات التنظيمية.

ويُعد سعر الفائدة بين المصارف في المملكة العربية السعودية (سايبور) هو المرجع الأساسي لسعر الفائدة في الوقت الحالي. وقد عمل البنك المركزي السعودي على تيسير عملية التحول، حيث أنشأ مجموعة عمل التحول عن مؤشر سعر الفائدة (ليبور) مع كبار ممثلي القطاع المصرفي بهدف طرح منصة تمكّن المتعاملين في السوق وصانعي السياسات من مناقشة التحديات التي يواجهها الأعضاء ونقاط الضعف المحتملة، بالإضافة إلى مناقشة المستجدات العالمية حول عملية التحول وأفضل الممارسات بصورة منتظمة.

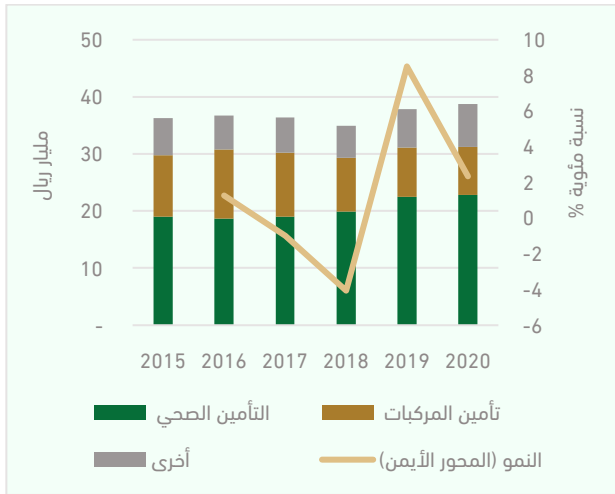
<sup>6</sup> تحت إدارة البنك المركزي الأوروبي.

# 4

## تطورات قطاع التأمين

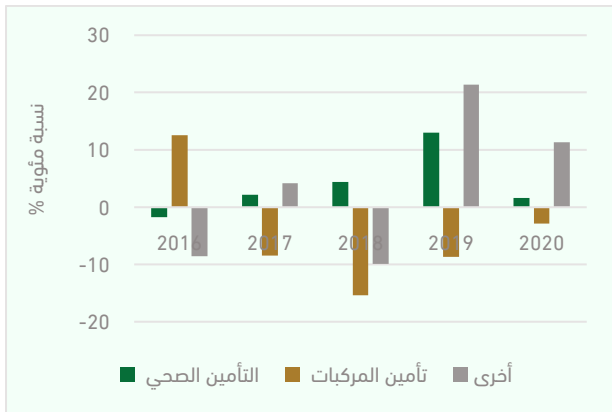


### الشكل البياني 4-1: مساهمة أنشطة التأمين في إجمالي الأقساط المكتتبة



المصدر: البنك المركزي السعودي

### الشكل البياني 4-2: معدل النمو السنوي لإجمالي الأقساط المكتتبة



المصدر: البنك المركزي السعودي

### 2.2.4 التركيز في القطاع

استمر نشاطا التأمين الصحي وتأمين المركبات في فرض هيمنتها على سوق التأمين، حيث مثلاً سويًا ما نسبته 80 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2020م، وتراجعت حصة التأمين الصحي من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنحو طفيف لتصل إلى 58.9 في المئة مقارنة بنسبة 59.3 في المئة في عام 2019م، وانخفضت كذلك حصة تأمين المركبات من الإجمالي إلى 21.6 في المئة في عام 2020م من نسبة 22.7 في المئة في عام 2019م. وعلى عكس ذلك، ارتفعت حصة الأنشطة الأخرى التي تتضمن تأمين الممتلكات، والتأمين ضد الحوادث، وتأمين الحماية والادخار إلى 19.5 في المئة مقارنةً بنسبة 17.9 في المئة في عام 2019م، نتيجة لنمو تلك الأنشطة بنسبة مكونة من رقمين في عام 2020م.

## 4. تطورات قطاع التأمين

### 1.4 نظرة عامة

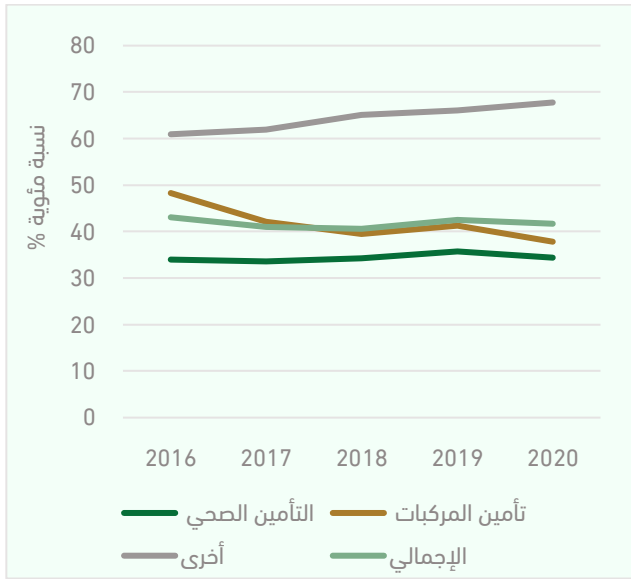
أظهر قطاع التأمين متانته في عام 2020م، إذ حقق نتائج إيجابية خلال العام على الرغم من التحديات التي واجهها جراء جائحة فيروس كورونا، ومن ضمنها التباطؤ في نمو أقساط التأمين. وقد شهد قطاع التأمين إصلاحات مؤسسية وبرامج نُفذت في السنوات الأخيرة، وهو ما جعل توقعات القطاع تتخذ منحىً إيجابياً. علاوةً على ذلك، من شأن جميع ما يربط برؤية 2030 من أنشطة اقتصادية ومشاريع عملاقة للبنية التحتية أن يوفر فرصاً واعدة لتنمية القطاع. ومع هذا، من المتوقع أن تؤدي التطورات الاقتصادية الكلية الأخيرة الناجمة عن فيروس كورونا إلى خفض هذه التوقعات. وخلال عام 2020م، بدأت عشر شركات تأمين مفاوضات الاندماج، تمت منها عمليتي اندماج وما زال الباقي في مراحل مختلفة من عملية الاندماج.

### 2.4 اتجاهات السوق

#### 1.2.4 نمو السوق

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 2.3 في المئة في عام 2020م مقارنةً بالعام الماضي، ليصل إلى 38.3 مليار ريال، حيث واصل التأمين الصحي نموه المستمر خلال الأعوام القليلة السابقة. وبحلول عام 2020م، استمرت الأقساط في النمو ولكن بوتيرة أقل وذلك بنسبة 1.6 في المائة. وكانت الزيادة المتواضعة نسبياً في أقساط التأمين الصحي مقارنةً بالأعوام السابقة ناتجةً من انخفاض عدد المؤمن لهم من غير السعوديين، لاسيما ممن ينتمون إلى أصحاب الدخل المنخفض الذين غادروا الدولة جراء الضغوط الاقتصادية التي ولّدها الجائحة. وفي المقابل، شهدت أقساط تأمين المركبات تراجعاً قليلاً بنسبة 2.9 في المئة مقارنةً بعام 2019م، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى استمرار انخفاض متوسط الأقساط إضافةً إلى تمديد التغطية التأمينية دون مقابل لمدة شهرين الذي قدمته شركات تأمين المركبات لحاملي وثائق التأمين من الأفراد كبادرة حميدة في ظل انخفاض استخدام المركبات خلال فترة الإغلاق العام في 2020م (الشكلان البيانيان 4-1 و 4-2).

#### الشكل البياني 4-4: مساهمة الوسطاء في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة



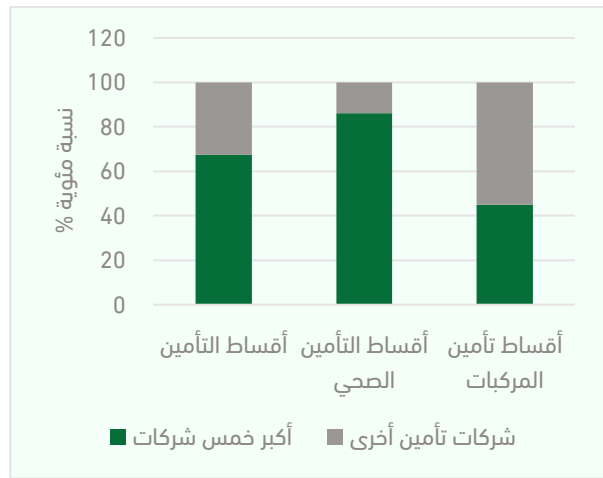
المصدر: البنك المركزي السعودي

#### 4.2.4 عمق التأمين وكثافته

ارتفعت مساهمة نشاط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م، إلا أنها ما زالت منخفضة جدًا، حيث مثلت ما نسبته 1.48 في المئة في عام 2020م مقارنةً بنسبة 1.27 في المئة في 2019م. وساهم قطاع التأمين الصحي بنسبة 0.87 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م مقابل 0.76 في المئة في عام 2019م، في حين بلغت مساهمة قطاع تأمين المركبات في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 0.32 في المئة في عام 2020م مقارنةً بنسبة 0.29 في المئة في 2019م. وارتفعت نسبة عمق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكلٍ طفيف من 1.85 في المئة في عام 2019م إلى 1.92 في المئة في عام 2020م. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت كثافة التأمين (أي: متوسط إنفاق الفرد على خدمات التأمين) انخفاضًا طفيفًا من 1,107 ريال في 2019م إلى 1,095 ريال في 2020م (الشكل البياني 4-5).

استحوذت أضعف خمس شركات تأمين في القطاع على الجزء الأكبر من أقساط التأمين، وهو ما يمثل تقريبًا 67.5 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2020م. وفي نشاط التأمين الصحي، شكلت أكبر خمس شركات تأمين ما نسبته 86 في المئة من النشاط. ويلاحظ انخفاض التركيز في نشاط تأمين المركبات نظرًا لتوزعه على نحو جيد بين فئتي الأفراد والشركات، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى التنافسية في هذا النشاط. واستحوذت أكبر خمس شركات في نشاط تأمين المركبات على نسبة 45 في المئة من أقساط تأمين المركبات (الشكل البياني 3-4).

#### الشكل البياني 3-4: تركيز إجمالي أقساط التأمين المكتتبة حسب أكبر خمس شركات

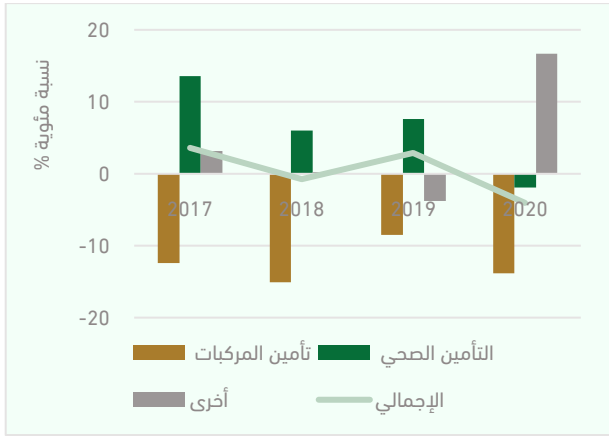


المصدر: البنك المركزي السعودي

#### 3.2.4 وساطة التأمين

بلغت نسبة الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين عن طريق وسطاء التأمين ووكلاء التأمين نحو 41.6 في المئة في عام 2020م، مقارنةً بنسبة 42.5 في المئة في عام 2019م. وكان نشاط التأمين الصحي الأقل اعتمادًا على خدمات الوساطة، إذ بلغت نسبة الأقساط المكتتبة في النشاط عن طريق وسطاء التأمين ووكلاء التأمين 34.3 في المئة من إجمالي الأقساط، بانخفاض نسبته 2.4 في المئة عن عام 2019م. وفي نشاط التأمين على المركبات، بلغت نسبة الأقساط المكتتبة عبر الوساطة 37.8 في المئة أي بانخفاض نسبته 11.1 في المئة مقارنةً بعام 2019م. أما في نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث-الليمان يعتمدان اعتمادًا كبيرًا في العادة على خدمات الوساطة-فقد بلغت نسبة الأقساط المكتتبة عبر وسطاء التأمين ووكلاء التأمين 69.9 في المئة (الشكل البياني 4-4).

## الشكل البياني 4-7: معدل نمو صافي المطالبات المتكبدة

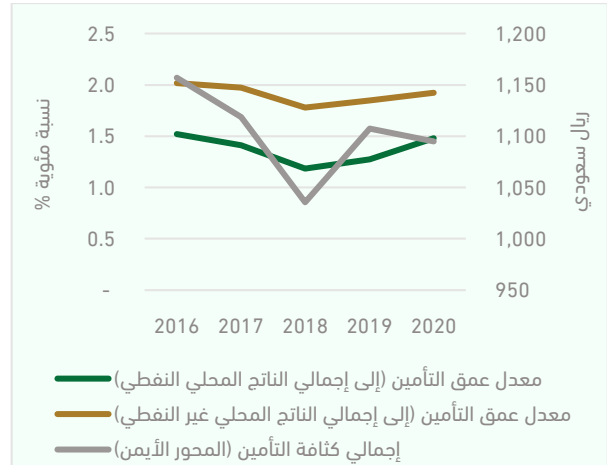


المصدر: البنك المركزي السعودي

فيما يتعلق بنسبة الخسارة التي تقيس صافي الخسائر المتكبدة نسبةً إلى صافي أقساط التأمين المتحصلة، شهد قطاع التأمين تغيرات إيجابية في نسبة الخسارة خلال عام 2020م، فقد انخفضت النسبة الإجمالية من 81.87 في المئة في عام 2019م إلى 76.66 في المئة في عام 2020م، أي بانخفاض يزيد على 5 في المئة.

انخفضت نسبة الخسارة للتأمين الصحي من 87.78 في المئة في عام 2019م إلى 82.57 في المئة في عام 2020م، وتراجعت أيضًا نسبة الخسارة لتأمين المركبات من 73.07 في المئة في عام 2019م إلى 66.63 في المئة في عام 2020م، وفي المقابل، بقيت نسبة الخسارة لتأمين الممتلكات والتأمين ضد الحوادث عند مستوى منخفض نسبيًا على الرغم من ارتفاعها بعض الشيء خلال عام 2020م، إذ وصلت إلى نسبة 41.60 في المئة مقارنةً بنسبة 37.29 في المئة في عام 2019م، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع صافي المطالبات المتكبدة لتأمين الطاقة (الشكل البياني 4-8).

## الشكل البياني 4-5: عمق التأمين وكثافته



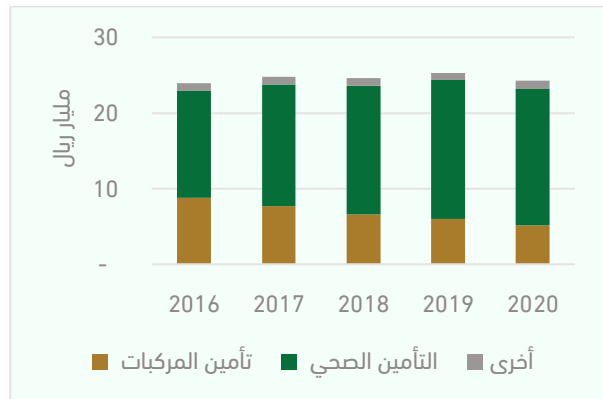
المصدر: البنك المركزي السعودي

## 3.4 أداء قطاع التأمين

## 1.3.4 الاكتتاب والربحية

بلغ صافي المطالبات التي تكبدها على شركات التأمين 24.3 مليار ريال في عام 2020م، بانخفاض قدره 4 في المئة مقارنة بعام 2019م. وفيما يخص أنشطة التأمين، شهد صافي المطالبات المتكبدة للتأمين الصحي انخفاضًا بنسبة 1.9 في المئة من 18.3 مليار ريال ليصل إلى 17.9 مليار ريال، والسبب الرئيس في هذا الانخفاض هو تراجع طلب المؤمن لهم على العلاجات الطبية غير الضرورية خلال فترة جائحة كورونا تولى حكومة المملكة مسؤولية توفير العلاجات لمصابي فيروس كورونا. وسجل صافي المطالبات المتكبدة في تأمين المركبات انخفاضًا أكبر ليصل إلى 5.17 مليار ريال من 5.99 مليار ريال، أي منخفضًا بنسبة 13.8 في المئة، ويُعزى ذلك أساسًا إلى (1) اتباع ممارسات أكثر كفاءة لإدارة المطالبات، و(2) تطبيق إصلاحات تنظيمية، و(3) تأثير الإغلاق العام (الشكلان البيانيان 4-6 و 4-7).

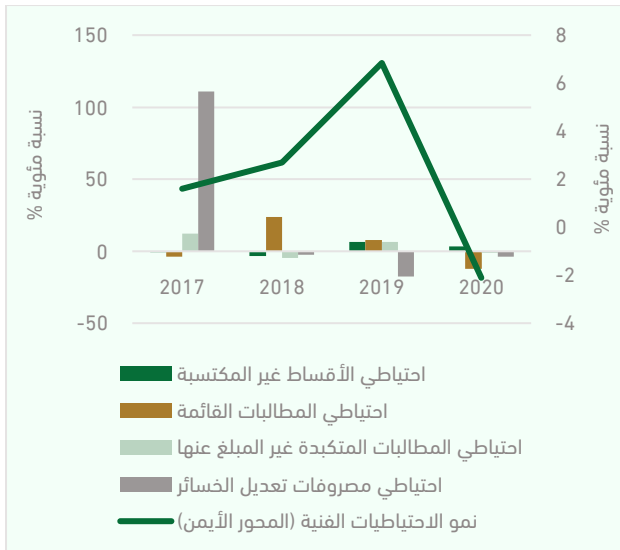
## الشكل البياني 4-6: مساهمة أنشطة التأمين في صافي المطالبات المتكبدة



المصدر: البنك المركزي السعودي

ارتفع بنسبة 3.3 في المئة مقارنةً بعام 2019م، في حين انخفض احتياطي المطالبات القائمة بنسبة 12.3 في المئة مقارنةً بعام 2019م، وانخفض أيضًا احتياطي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها بنسبة 1.1 في المئة، واحتياطي مصروفات تعديل الخسائر بنسبة 3.9 في المئة (الشكل البياني 10-4).

#### الشكل البياني 10-4: الاحتياطيات الفنية



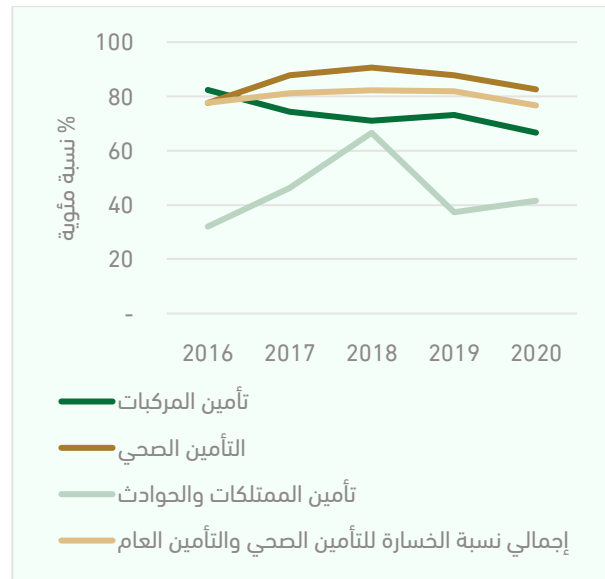
المصدر: البنك المركزي السعودي

#### 3.3.4 الربحية

شهد عام 2020م زيادةً في إجمالي الربحية لقطاع التأمين مقارنةً بعام 2019م، وارتفع العائد على الأصول من 1.34 في المئة في عام 2019م إلى 2.05 في المئة في عام 2020م، وسجلت شركات التأمين زيادةً في العائد على حقوق الملكية من 5.27 في المئة في عام 2019م إلى 7.52 في المئة في عام 2020م (الشكلان البيانيان 11-4 و 12-4).

وحققت شركات التأمين الكبرى نتائج إيجابية للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية على مدار السنوات الخمس الماضية، وكانت الزيادة أكبر في عام 2020م، ومن ناحية أخرى، عانت شركات التأمين الصغيرة من الخسائر في العامين الماضيين، وعلى الرغم أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لهذه الشركات ظل سلبين، إلا أنه لودحظ تحسن هذين المؤشرين بدرجة كبيرة في عام 2020م.

#### الشكل البياني 8-4: نسبة الخسارة

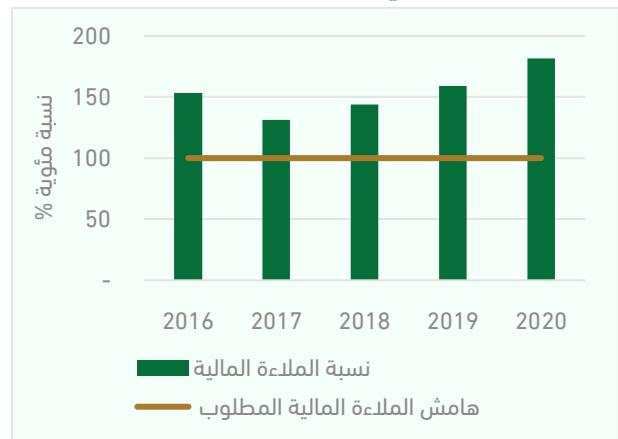


المصدر: البنك المركزي السعودي

#### 2.3.4 كفاية رأس المال والاحتياطيات

واصلت النسبة الإجمالية للملاءة المالية لقطاع التأمين نموها الثابت خلال الأعوام القليلة الماضية، وهو ما يبرهن على ازدياد متانة القطاع، ويستوفي قطاع التأمين متطلبات رأس المال التنظيمي ويتخطاها بقدر ربح، حيث وصل رأس المال المتاح إلى نسبة 181 في المئة من متطلب رأس المال في عام 2020م مقارنةً بنسبة 158 في المئة في عام 2019م (الشكل البياني 9-4).

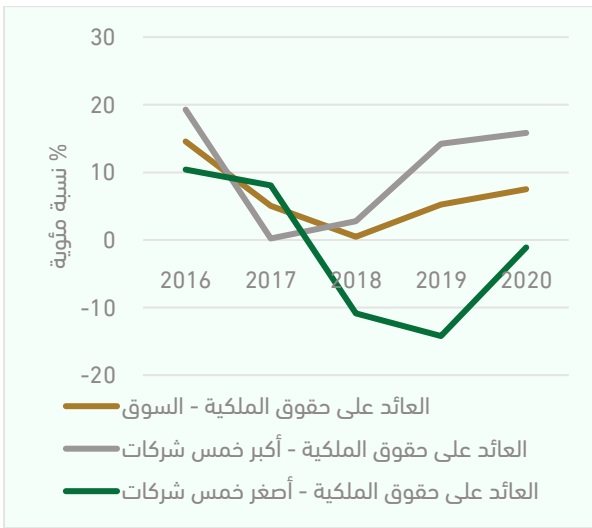
#### الشكل البياني 9-4: نسبة الملاءة المالية



المصدر: البنك المركزي السعودي

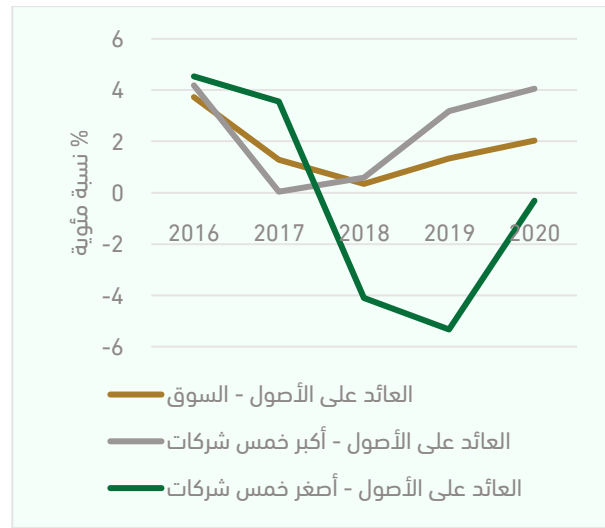
شهدت الاحتياطيات الفنية تراجعًا طفيفًا يُعزى جزئيًا إلى الوضع الإيجابي للمطالبات خلال عام 2020م، والتشجيع التنظيمي القوي لشركات التأمين الصحي على تسريع تسوية المطالبات، وانخفض إجمالي الاحتياطي الفني للقطاع بنسبة 2.1 في المئة في عام 2020م مقارنةً بعام 2019م، وكان احتياطي الأقساط غير المكتسبة الوحيد الذي شهد ارتفاعًا، إذ

## الشكل البياني 4-12: العائد على حقوق الملكية



المصدر: البنك المركزي السعودي

## الشكل البياني 4-11: العائد على الأصول



المصدر: البنك المركزي السعودي

## الإطار 4-1: المعيار الدولي 17 وجائحة فيروس كورونا

سيدخل المعيار رقم 17 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حيز التطبيق في 1 يناير 2023م، ويُعد هذا المعيار متطورًا ومعقدًا إلى حد ما، ومن المتوقع أن يستدعي تطبيقه من شركات التأمين إجراء تغييرات فنيّة وتشغيليّة كبيرة، وبمجرّد دخول هذا المعيار حيز التطبيق، فمن المتوقع أن يعزز شفافية تقارير شركات التأمين وأن يوحد إعداد التقارير بين مختلف المناطق الجغرافية، مما يسهل إمكانية مقارنة القوائم المالية لشركات التأمين العاملة تحت إشراف أنظمة تنظيمية مختلفة.

وإدراكًا للتحديات التي تواجه تطبيق المعيار في المملكة، قام البنك المركزي السعودي باستعدادات مبكرة، فطرح في ديسمبر 2018م خارطة طريق المعيار الدولي 17 التي تتكون من أربع مراحل، ومنذ ذلك الحين، عمل البنك عن كثب مع قطاع التأمين وأصحاب المصلحة المعنيين لضمان إقرار تقديم مستمر؛ حيث صدرت تعليمات وإرشادات واضحة لكل مرحلة، وعُقد العديد من الندوات الفعلية والافتراضية عبر الإنترنت، وشُكلت مجموعة عمل المعيار 17 في المملكة لتعزيز النقاش المهني والتعاون بين خبراء القطاع، وزوّدت شركات التأمين بالملاحظات في الوقت المناسب بعد كل مرحلة. وكان آخر نشاط رئيس في سلسلة الأنشطة هذه هو عقد ندوة عبر الإنترنت للقطاع في يناير 2021م حضرها أكثر من 400 مشارك من 21 دولة، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بنهج التنفيذ الفعال الذي يطبقه البنك المركزي السعودي.

اكتملت المرحلة الأولى بعنوان «تحليل الثغرات» في عام 2019م، في حين اكتملت المرحلة الثانية بعنوان «تقييم الأثر المالي» في عام 2020م، وتجري حاليًا المرحلة الثالثة بعنوان «خطة التطبيق»، ومن المقرر أن تكتمل في أبريل 2021م، وستليها المرحلة النهائية التي تشمل «التطبيق المبدئي للمعيار» إلى أن يدخل العمل بالمعيار حيز التنفيذ.

خلال هذه المسيرة، مكّن النهج التعاوني الثابت بين البنك المركزي السعودي من تحديد المشكلات والتحديات ومعالجتها في الوقت المناسب، ومكّنه أيضًا من خلق الوعي لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين بالمجالات المهمة محط الاهتمام من خلال الخطابات الموجهة من البنك المركزي السعودي إلى الرؤساء التنفيذيين لشركات التأمين والمقارنات المرجعية المقدمة لجميع شركات التأمين. وأعدت الخطابات المرسلة إلى الرؤساء التنفيذيين بهدف تلخيص نتائج المرحلة الثانية، وتضمنت هذه الخطابات الملاحظات والمعلومات الرئيسة التالية:

- يمكن توقُّع حدوث تغيير جوهري في نمط ظهور الأرباح بين المعيار 17 والنظام المحاسبي الحالي لمختلف أنشطة العمل، وهو ما يجب أن تأخذه إدارة الشركة في الحسبان عند تخطيط الأعمال.
- تتطلب طبيعة المعيار 17 المستندة إلى المبادئ أن تتخذ إدارة شركة التأمين قرارات مهمة بشأن خيارات السياسات والمنهجيات، ومن الضروري أن تطور الإدارة فهمًا وأثرًا كافيين لجميع الخيارات المتاحة، وأن تتخذ خيارات مدروسة، ويجب إشراك المراجعين الخارجيين في العملية باكراً لتفادي أي عواقب مفاجئة لاحقًا.
- في ظل تخطيط غالبية شركات التأمين لشراء نماذج بائعين لغرض حساب المعيار 17، وهو ما يتطلب استثمارًا كبيرًا، فعلى إدارة شركة التأمين أن تضمن حصول الفهم الكامل لقدرات النظام المختار وقيوده.

- نظرًا لتعقيد المعيار الجديد، من الضروري توفير تدريب متقدم للعاملين في قطاع التأمين ورفع مهاراتهم. لذلك، يجب تصميم خطط تدريب شاملة وتنفيذها لجميع العاملين في الوظائف ذات الصلة. ومع تخطيط غالبية شركات التأمين لزيادة مواردها الإكتوارية، ينبغي تنفيذ خطط التوظيف في الوقت المناسب.

#### الإطار 4-2: الاستجابة التنظيمية للظروف الناشئة عن جائحة كورونا

نتيجة لانخفاض مطالبات تأمين المركبات أثناء فترة الإغلاق العام لاحتواء جائحة كورونا، أعلن قطاع التأمين مختارًا تمديد جميع وثائق تأمين المركبات للأفراد لمدة شهرين دون مقابل. وطلب البنك المركزي السعودي من جميع شركات التأمين توفير مخصصات كافية لهذا التمديد في التغطية التأمينية. ومنذ إنشاء هذا المخصص في الربع الثاني من عام 2020م، عمل البنك المركزي السعودي بشكل فاعل على مراقبة نمط السحب منه لضمان توفر مخصصات كافية إلى حين انتهاء صلاحية جميع وثائق التأمين المستفيدة من التمديد.

ونظرًا لإجراءات الإغلاق والمخاوف العامة حول طلبات الرعاية الطبية أثناء الجائحة، شهد الإقبال على الخدمات الصحية غير المتصلة بفيروس كورونا انخفاضًا حادًا خلال عام 2020م. وكان من المتوقع الاستفادة من العلاجات المؤجلة لتلك الفترة-خاصة العلاجات الاختيارية-في الفترات الربعية التالية. ولذلك، أصدر البنك المركزي السعودي تعليمات لجميع شركات التأمين بوضع مخصصات لتأجيل مطالبات التأمين الصحي. ومنذ ذلك الحين، عمل البنك المركزي السعودي بفاعلية على مراقبة التجربة الناشئة، وتأثير المطالبات المؤجلة سابقًا على الفترات الربعية التالية، ونمط السحب من المخصصات الأولية بهدف ضمان كفاية المخصصات، وأدى هذا الإجراء الذي اتخذته البنك المركزي السعودي في الوقت المناسب إلى تجنب شركات التأمين إعلان الأرباح قبل أوانه، وتقليل تذبذب القوائم المالية.

تزامنًا مع بدء أخبار تفشي فيروس كورونا في مارس 2020م، نفذ البنك المركزي السعودي على الفور اختبارات التحمل لتقييم التأثير المحتمل لفيروس كورونا في التزامات مطالبات شركات التأمين ونسبة الملاءة المالية. وكما هو متوقع، أشارت النتائج إلى احتمالية أن يكون التأمين الصحي هو المتأثر الأكبر من الأزمة. وكان التأمين على الائتمان، والتأمين على انقطاع الأعمال، والتأمين على الحياة من أنشطة التأمين الأخرى التي رُصدت احتمالية تأثرها ولكن بدرجة أقل نظرًا لصغر حجم هذه الأنشطة نسبيًا. وترك الإعلان اللاحق للحكومة عن تحملها تكلفة علاج مصابي فيروس كورونا ارتياحًا كبيرًا في قطاع التأمين. وفي الربع الأول من عام 2020م، وضع البنك المركزي السعودي متطلبات إعداد التقارير ربع السنوية لشركات التأمين للإبلاغ عن المطالبات المتكبدة بسبب فيروس كورونا، بشكل مباشر أو غير مباشر، تحت مختلف أنشطة التأمين. وحتى هذا الحين، كان التأثير في المطالبات محدودًا، مع سداد غالبية المطالبات المتعلقة بوثائق التأمين على الحياة.



5

# تطورات شركات التمويل



## 5. تطورات شركات التمويل<sup>7</sup>

### 1.5 نظرة عامة

ثانيًا: رخص البنك المركزي السعودي لشركة توثيق لتسجيل عقود الإيجار التمويلي، وتمكّن هذه الشركة شركات التمويل من تسجيل عقود الإيجار التمويلي، وتسمح أيضًا بالتسجيل لدى أي من الشركات المختصة بعقود الإيجار التمويلي المرخصة، مما يؤدي إلى سهولة جمع البيانات وتأكيد عقود الإيجار (الجدول 2-2).

#### الجدول 2-5: تطورات الشركات غير التمويلية

2020م	2019م	2018م	
2	1	1	شركات تسجيل العقود
1	1	0	نشاط دعم التمويل

ثالثًا: في ظل النمو القوي للائتمان العقاري، واصلت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري توسعها، وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري كان في عام 2017م بهدف تطوير سوق التمويل السكني في المملكة من خلال تمكين المقرضين من تقديم حلول تمويلية سكنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل تساعد على امتلاك المساكن الخاصة. وقد شهدت الشركة منذ تأسيسها زيادة في عمليات الاستحواذ على المحافظ، مما رسخ دورها المتزايد في سوق الرهن العقاري المحلي. وفيما يتعلق بتمويل عمليات الاستحواذ هذه، يعكس هيكل رأس مال الشركة زيادة في الاقتراض. ومع ذلك، ما يزال إجمالي أصول الشركة يمثل 0.3 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وتواصل الشركة إصدار صكوك جديدة لتمويل نموها.

### 2.5 أصول شركات التمويل

على الرغم من أزمة جائحة كورونا، زادت أصول شركات التمويل بنسبة 18.6 في المئة في عام 2020م، مدفوعة بزيادة نسبتها 23.4 في المئة في الأصول غير العقارية إلى جانب زيادة نسبتها 9.0 في المئة في الأصول العقارية مقارنة بعام 2019م. وبلغ إجمالي الأصول 45.6 مليار ريال في نهاية عام 2020م مقابل 38.4 مليار ريال في نهاية عام 2019م (الشكل البياني 5-1)، والسبب الرئيس لهذا الارتفاع هو ترخيص شركة تبلغ أصولها نحو 3.3 مليار ريال من الشركات غير العقارية. وشكّلت الأصول العقارية 31 في المئة من إجمالي أصول شركات التمويل، في حين شكّلت الأصول غير العقارية 69 في المئة منه. وما زال القطاع يشكّل حصة ضئيلة من النظام المصرفي تبلغ قرابة 1.1 في المئة من إجمالي الأصول.

على غرار الكثير من القطاعات الاقتصادية، واجهت شركات التمويل بعض الصعوبات في عام 2020م بسبب تأثيرات جائحة كورونا، إلا أنها سرعان ما بدأت في التعافي مع نهاية عام 2020م لتتخف نسبة القروض المتعثرة إلى 8.2 في المئة. وساعدت برامج الدعم الحكومي شركات التمويل في تخطي هذه الجائحة بأقل الخسائر. وفيما يتعلق بحزم الدعم، أعلن البنك المركزي السعودي في 14 مارس 2020م برنامج دعم تمويل القطاع الخاص، وهو برنامج موجه للبنوك وشركات التمويل، ويهدف تحديدًا إلى تمكين البنوك وشركات التمويل من مواصلة منح القروض أثناء الجائحة، وبالتالي دعم القطاع الخاص، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقدم نوعين من الدعم ضمن هذا البرنامج، هما: (1) برنامج تأجيل الدفعات الذي خصص له مبلغ يقارب 30 مليار ريال قُدم للبنوك وشركات التمويل لتمويل تأخر مستحقاتها من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، و(2) برنامج تمويل الإقراض الذي قدم تمويلًا ميسرًا بلغ نحو 13.2 مليار ريال لتمكين البنوك وشركات التمويل من مواصلة إقراض قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدعم استمرارية أعمالها ونمو القطاع ككل. وأتاحت المبالغ المقدمة ضمن هذين البرنامجين لصالح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تواصل شركات التمويل أداءها الجيد خلال فترة الجائحة، إذ حصلت شركات التمويل من هذين البرنامجين على سيولة خالية من الفوائد لم تكن لتتاج بدون هذا الدعم.

وبغض النظر عن تأثير الجائحة كورونا، شهد قطاع شركات التمويل استقرارًا كبيرًا من حيث عدد الشركات، مع استمرار نمو إجمالي الأصول (الجدول 5-1).

#### الجدول 5-1: تطورات شركات التمويل

2020م	2019م	2018م	
36	37	37	إجمالي عدد الشركات المرخص
6	6	6	شركات التمويل العقاري
28	29	29	شركات التمويل غير العقاري
1	1	1	شركات إعادة التمويل
1	1	1	شركات التمويل المصغر
1	0	0	التمويل الاستهلاكي المصغر

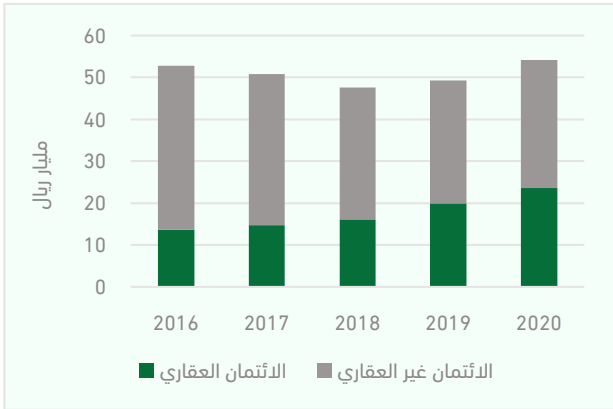
في عام 2020م، حصلت تطورات هيكلية عديدة مهمة شملت كذلك الشركات غير التمويلية؛ وهي:

أولًا: ربط شركات التمويل بمنصة «نافذ»، وتوفر هذه المنصة خدمة إصدار السندات التنفيذية وإدارتها إلكترونيًا.

<sup>7</sup> جميع البيانات الواردة في هذا الفصل لا تشمل الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري.

شركات التمويل والبنوك، يواصل البنك المركزي السعودي عن كثب مراقبة التطورات في سوق العقارات وتمويلها.

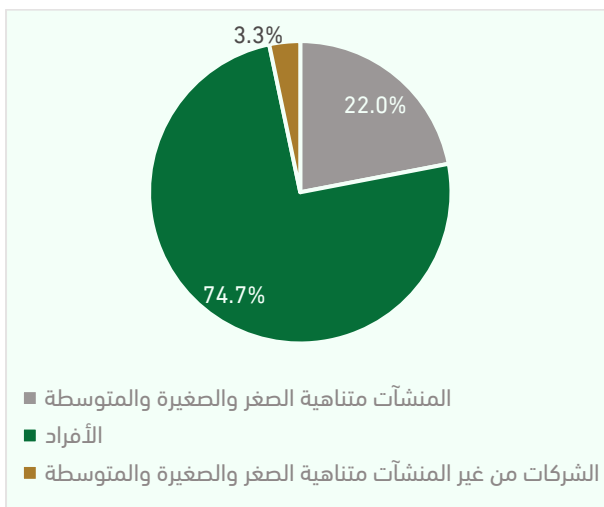
### الشكل البياني 2-5: إجمالي الائتمان لشركات التمويل



المصدر: البنك المركزي السعودي

تتركز محفظة الإقراض لشركات التمويل في الإقراض للأفراد حيث يمثل 74.7 في المئة من إجمالي المحفظة، والذي ارتفع بنسبة 8.1 في المئة بين عامي 2019م و2020م. وبلغت حصة الإقراض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 22 في المئة من إجمالي المحفظة، بعد أن شهدت زيادة بنسبة 26.7 في المئة بين عامي 2019م و2020م. وشكل الإقراض للشركات من غير المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 3.3 في المئة فقط من إجمالي محفظة الإقراض لشركات التمويل، منخفضًا بنسبة 28.5 في المئة في عام 2020م مقارنة بالعام السابق (الشكل البياني 3-5).

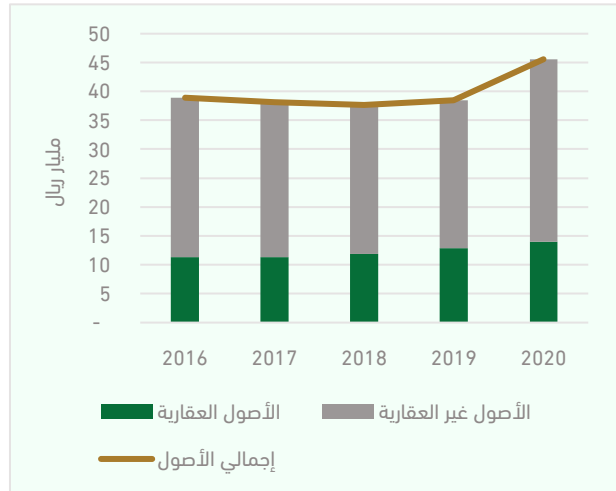
### الشكل البياني 3-5: إجمالي محفظة شركات التمويل حسب المقترض



المصدر: البنك المركزي السعودي

بدأ تكوين محفظة شركات التمويل في التغيير تحت تأثير الإقراض العقاري الذي تجاوز قطاعات السوق الأخرى،

### الشكل البياني 1-5: حجم شركات التمويل



المصدر: البنك المركزي السعودي

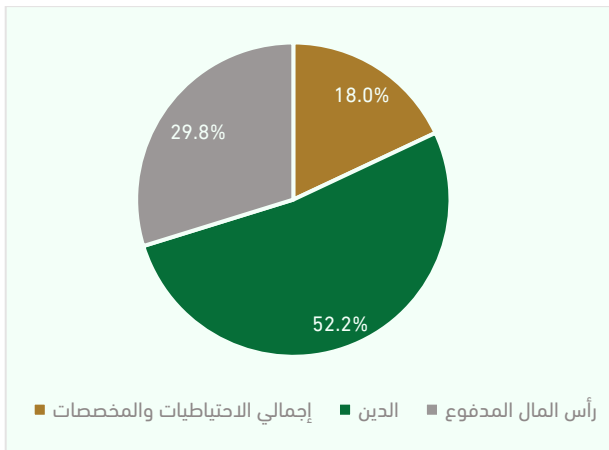
### 3.5 المحفظة التمويلية لشركات التمويل

ارتفع إجمالي الائتمان داخل الميزانية العمومية وخارجها لشركات التمويل من 49.3 مليار ريال في عام 2019م إلى 54.1 مليار ريال في عام 2020م، وهو ما يمثل زيادة قدرها 9.8 في المئة. وشهد ائتمان الشركات العقارية ارتفاعًا نسبيته 18.0 في المئة ليلعب 23.5 مليار ريال في عام 2020م مقابل 19.9 مليار ريال في عام 2019م، في حين شهد ائتمان الشركات غير العقارية ارتفاعًا معتدلاً بنسبة 4.1 في المئة، حيث ارتفع من 29.4 مليار ريال في عام 2019م إلى 30.6 مليار ريال في عام 2020م (الشكل البياني 2-5). وشهد الإقراض العقاري نموًا مستمرًا، مدفوعًا بالتطورات العقارية الجديدة والدعم الحكومي، وفي حقيقة الأمر، كان الدافع الرئيس لزيادة الإقراض العقاري هو الدعم الجزئي الذي تقدمه المبادرات الحكومية، مثل: برنامج سكني. بالإضافة إلى ذلك، يتوافق نمو الائتمان العقاري لشركات التمويل مع التطورات في الإقراض العقاري للقطاع المصرفي.

وفيما يتعلق بالمخاطر ونقاط الضعف التي يمكن أن تنشأ في قطاع شركات التمويل، فقد يؤدي المسار التصاعدي الحاد للإقراض العقاري إلى تركيز المخاطر على المدى المتوسط، إذ يمثل الإقراض العقاري حاليًا 44.3 في المئة من إجمالي إقراض شركات التمويل. ويجب النظر في هذا التأثير مع الأخذ في الحسبان الصغر النسبي لحجم محفظة الإقراض لشركات التمويل، حيث يعادل إجمالي الائتمان لشركات التمويل 3.0 في المئة من إجمالي ائتمان النظام المصرفي.

على المستوى الكلي، تظل المخاطر متدنية. ومع ذلك، نظرًا للزيادة المستمرة في الإقراض العقاري من خلال

## الشكل البياني 5-5: تحليل مصادر التمويل

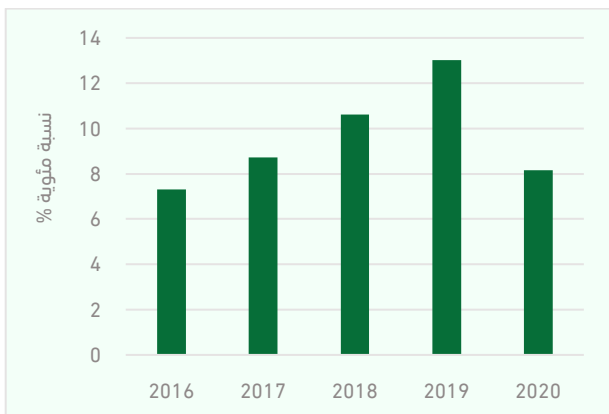


المصدر: البنك المركزي السعودي

## 5.5 توقعات مخاطر شركات التمويل

انخفضت القروض المتعثرة لشركات التمويل من 13 في المئة في عام 2019م إلى 8.2 في المئة في عام 2020م، وقد يعود هذا الانخفاض إلى المتابعة الدقيقة من شركات التمويل للديون المتعثرة التي يمكن معالجتها. بالإضافة إلى ذلك، منحت برامج البنك المركزي السعودي الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أثناء الجائحة، ولاسيما برنامج تأجيل الدفعات، الوقت اللازم لتعافي المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليًا لتتمكن بذلك من دفع ديونها المستحقة لعام 2020م، وهو ما أثر إيجابًا في التطور الحاصل في القروض المتعثرة (الشكل البياني 5-6).

## الشكل البياني 5-6: نسبة القروض المتعثرة لشركات التمويل

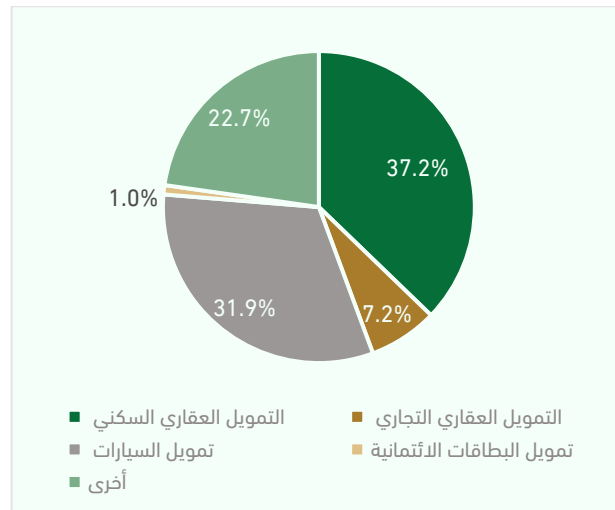


المصدر: البنك المركزي السعودي

بالنظر إلى حجم القروض المتعثرة حسب القطاع، يلاحظ أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يزال يمثل حصة كبيرة من إجمالي القروض المتعثرة نسبتها 42.0 في المئة مقارنةً بنسبة 45.7 في المئة في عام 2019م، وقد يُعزى انخفاض هذه النسبة إلى حزم الدعم الحكومي لمواجهة جائحة كورونا. وتقارب نسبة القروض المتعثرة للأفراد نسبة

وكان للدعم الحكومي دور مؤثر في ذلك. وبينما حاز تمويل السيارات على الحصة الأكبر من محفظة التمويل في عام 2019م، مشكلًا ما نسبته 42.2 في المئة من إجمالي الإقراض، تراجعت هذه الحصة في عام 2020م لتصل إلى 31.9 في المئة، ليحتل الإقراض العقاري السكني المرتبة الأولى بفضل زيادة حجم حصته من المحفظة لتصل إلى 37.2 في المئة في عام 2020م مقارنةً بنسبة 34.3 في المئة في عام 2019م. وشكل الإقراض العقاري التجاري 7.2 في المئة من إجمالي الإقراض مقارنةً بنسبة 8 في المئة في عام 2019م، وشكل الإقراض ببطاقات الائتمانية 1 في المئة فقط، فيما مثلت نسبة 22.7 في المئة المتبقية أنواعًا أخرى من الإقراض (الشكل البياني 4-5).

## الشكل البياني 4-5: المحفظة التمويلية حسب نوع النشاط

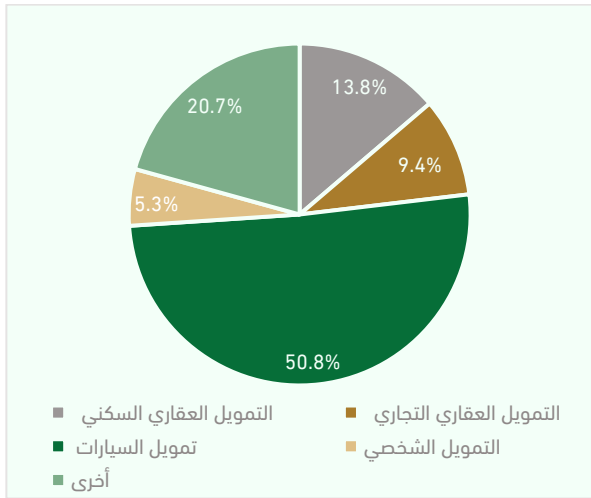


المصدر: البنك المركزي السعودي

## 4.5 مصادر التمويل

يتضح الفرق بين شركات التمويل والبنوك في أن البنوك تأخذ الودائع، في حين لا تقبلها شركات التمويل. وفي ضوء ذلك، تتأثر شركات التمويل تأثرًا أكبر بتحركات أسعار الفائدة نظرًا لاعتمادها على الديون لتمويل نشاطها الإقراضي. ولا يزال الدين بالفعل يستحوذ على النصيب الأكبر من مصادر التمويل لشركات التمويل. وبنهاية عام 2020م، بلغ إجمالي مصادر التمويل 43.1 مليار ريال، وشكل الدين 52.2 في المئة منه، بقيمة بلغت 22.5 مليار ريال. وشهد العام الماضي توجيهًا متزايدًا نحو الدين، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض أسعار الفائدة، مما أعطى شركات التمويل رغبة أكبر في الاقتراض والإقراض. وبلغ رأس المال المدفوع 12.8 مليار ريال، وهو ما يمثل 29.8 في المئة من إجمالي التمويل، بينما بلغت الالتمانيات والمخصصات 7.8 مليار ريال، أي 18.1 في المئة من إجمالي التمويل (الشكل البياني 5-5).

### الشكل البياني 5-8: حجم القروض المتعثرة لشركات التمويل حسب النشاط



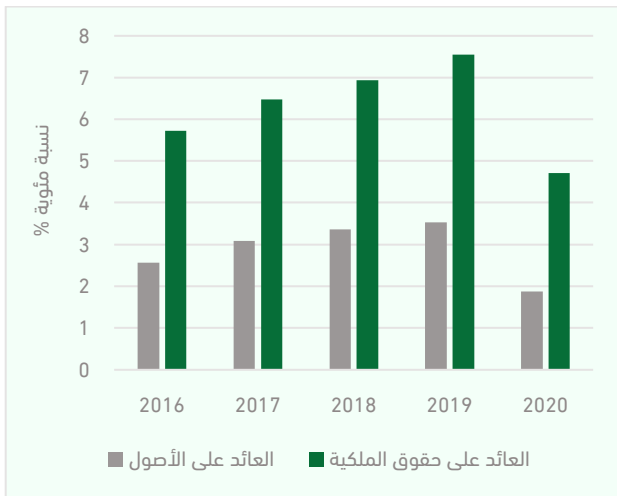
المصدر: البنك المركزي السعودي

### 6.5 متانة شركات التمويل

#### 1.6.5 الربحية

انخفضت ربحية شركات التمويل انخفاضاً كبيراً في عام 2020م، والذي يمكن أن يُعزى إلى أزمة جائحة كورونا. وكان أكبر مساهم في هذا الانخفاض هي أربع شركات عاملة في مجال تمويل السيارات، وبطاقات الائتمان، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبالنظر إلى التطور السنوي، ارتفعت الربحية من 1,536 مليون ريال في عام 2019م إلى 852 مليون ريال بنهاية عام 2020م. وانخفض كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في عام 2020م مقارنةً بالعام السابق، حيث بلغا 1.9 في المئة و4.7 في المئة على التوالي (الشكل البياني 5-9).

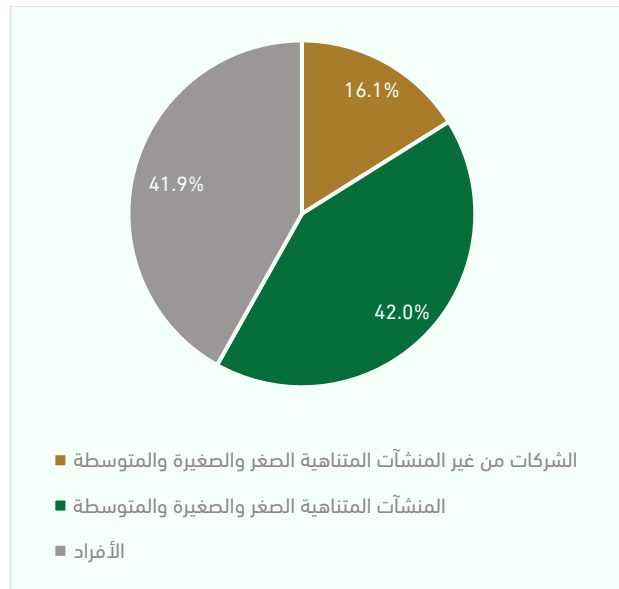
### الشكل البياني 5-9: ربحية شركات التمويل



المصدر: البنك المركزي السعودي

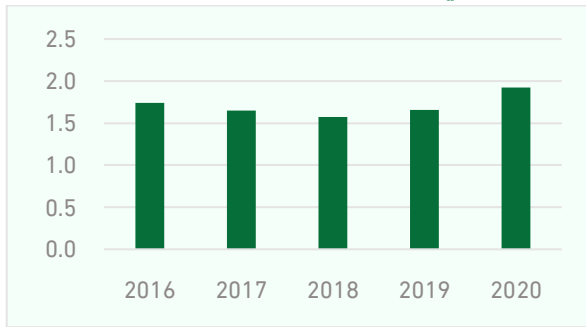
القروض المتعثرة لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إذ بلغت نسبة القروض المتعثرة لقطاع الأفراد 41.9 في المئة في عام 2020م مقابل 42.3 في المئة في عام 2019م. من ناحية أخرى، بلغت القروض المتعثرة للشركات من غير المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما نسبته 16.1 في المئة من إجمالي القروض المتعثرة، مقارنةً بنسبة 12.1 في المئة في عام 2019م (الشكل البياني 5-7). وبالنظر إلى القروض المتعثرة حسب نوع النشاط، يتضح أن أكبر مساهم في إجمالي القروض المتعثرة في عام 2020م هو تمويل السيارات، إذ بلغ ما نسبته 50.8 في المئة من إجمالي القروض المتعثرة في عام 2020م، يليه التمويل السكني بنسبة 13.8 في المئة، ثم التمويل العقاري التجاري بنسبة 9.4 في المئة. في حين بلغت نسبة القروض المتعثرة للتمويل الشخصي 5.3 في المئة. وتتوافق تطورات القروض المتعثرة حسب القطاعات مع تطورات النشاط الائتماني (الشكل البياني 5-8).

### الشكل البياني 5-7: القروض المتعثرة حسب نوع المقرض



المصدر: البنك المركزي السعودي

## الشكل البياني 5-10: نسبة الرافعة المالية لشركات التمويل



المصدر: البنك المركزي السعودي

## 2.6.5 الرافعة المالية

ظلت نسبة الرافعة المالية لشركات التمويل أقل بكثير من الحد الأقصى للمطلوبات التنظيمية<sup>8</sup>. ارتفعت نسبة الرافعة المالية من 1.7 في المئة في عام 2019م إلى 1.9 في المئة في عام 2020م، وقد تُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الإقراض العقاري وغير العقاري. وإجمالاً، تظل نسبة الرافعة المالية ضمن المستويات المقبولة على الرغم من هذه الزيادة (الشكل البياني 10-5).

## الإطار 5-1: الوساطة المالية غير المصرفية

ازدادت أهمية المؤسسات المالية غير المصرفية منذ الأزمة المالية العالمية، وتنامى تأثيرها في الاستقرار المالي. واليوم، تشكل هذه المؤسسات دوراً مهماً في توفير الخدمات المالية، وهي بذلك تسهم في دعم الاقتصاد الحقيقي وتعزيز الشمول المالي. ومع مشاركة المؤسسات المالية غير المصرفية في أنشطة مشابهة لتلك التي تمارسها البنوك، مثل: تحويل آجال الاستحقاق وتوفير السيولة واستخدام الرافعة المالية، فقد تتسبب هذه المؤسسات في حدوث مخاطر تهدد النظام المالي، إما بشكل مباشر أو من خلال ارتباطها بالقطاع المصرفي. وبينما يخضع القطاع المصرفي لإطار تنظيمي صارم، فإن العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية لا تخضع للوائح وتشريعات كافية.

بناءً على طلب قادة مجموعة العشرين في قمة سيئول 2010م، بدأ مجلس الاستقرار المالي منذ عام 2011م إجراء مراقبة سنوية للمؤسسات المالية غير المصرفية ونشر تقرير سنوي بالنتائج. وفي عام 2013م، أصدر مجلس الاستقرار المالي إطاراً للسياسات يتيح للسلطات اكتشاف مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية وتقييم هذه المخاطر من منظور الاستقرار المالي. واستكمالاً لهذه الجهود، قامت اللجنة الدائمة لتقييم مواطن الضعف التابعة لمجلس الاستقرار المالي بإنشاء مجموعة خبراء مراقبة المؤسسات المالية غير المصرفية في عام 2016م.

وتشكل المؤسسات المالية غير المصرفية مخاطر على النظام المالي عبر زيادة مستوى المخاطر في محافظها، إلى جانب تحويل السيولة وزيادة الرافعة المالية بشكل مساهم للتقلبات الدورية. ويساهم التوريق، الذي تنشط فيه المؤسسات المالية غير المصرفية، في خفض معايير الإقراض لمنشئ الأوراق المالية، مما يؤدي على المدى الطويل إلى ارتفاع معدلات التعثر في السداد. وكذلك يزيد التوريق مخاطر المنتج-من خلال تصميم المنتجات المهيكلّة-عندما تكون الأصول مترابطة إيجابياً. إن نموذج عمل صناديق الاستثمار خاصة الذي يعتمد على تمويل الشركات، يجعله عرضة لمخاطر شح السيولة في الأسواق المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات المالية غير المصرفية التي تستخدم المشتقات المالية أو تشارك في إقراض الأوراق المالية، تواجه مخاطر عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته.

وتنشط العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية في مجال الإقراض، وتثير هذه المعاملات، التي لا تخضع للوائح المصرفية التقليدية، مخاوف بشأن المخاطر التي قد تشكلها على النظام المالي. وفي السنوات الأخيرة، توسّع الائتمان غير المصرفي توسعاً كبيراً في جميع أنحاء العالم، حيث دخلت المؤسسات المالية غير المصرفية في هذا المجال من النشاط. وتدعم هذه المؤسسات تسارع زيادة الديون، مما يؤدي بالتالي إلى تضخم أسعار الأصول، وهناك مخاوف جدية بشأن جودة أصولها، ودرجة الرافعة المالية، وانخفاض مستويات رأس المال، إضافة إلى مخاوف ارتباطها بالنظام المصرفي التقليدي وغموض أنشطتها وتعقيدها. هذا وتقدم المؤسسات المالية غير المصرفية تسهيلات كبيرة لا تُرى في النظام المصرفي التقليدي للقيام بغسل الأموال، والتهرب الضريبي، وغيرها من العمليات المالية غير القانونية. ولأن هذه المؤسسات المالية غير المصرفية لا تحظى بشبكة أمان رسمية داعمة لها (مثل: نظام تأمين الودائع والقدرة على الاقتراض من البنك المركزي)، فمن المرجح أن تواجه هذه المؤسسات فترات فقدان الثقة تسارعاً في سحب الأموال (فيما يسمى بالذعر المالي).

وتتفاوت الدول تفاوتاً كبيراً في حجم توفير الائتمان غير المصرفي. وبصفة عامة، يؤدي الائتمان غير المصرفي في الاقتصادات المتقدمة دوراً يفوق دوره الظاهر في اقتصادات الأسواق الناشئة. من جهة أخرى، نما الائتمان غير المصرفي منذ الأزمة المالية العالمية بوتيرة أسرع في بعض الأسواق الناشئة والدول ذات القطاعات غير المصرفية الصغيرة نسبياً. وفي السنوات الأخيرة، بدأ صناع السياسات اكتساب فهم أفضل لطبيعة المؤسسات المالية غير المصرفية المختلفة وتأثيرها المحتمل في الاستقرار المالي، وبدأوا يضعون لها تشريعات أفضل وضوابط أكثر. وفاقمت أزمة جائحة كورونا التأثير السلبي لهذا القطاع في بقية الأسواق، ودفعت الأزمة الجهات التنظيمية إلى النظر عن كثب في هذا القطاع.

<sup>8</sup> تنص لوائح البنك المركزي السعودي المتعلقة بالرافعة المالية على ألا يتجاوز الائتمان الذي تمنحه شركة التمويل العقاري خمسة أضعاف رأس مال الشركة واحتياطياتها، ويمكن أن يزيد هذا الحد إلى سبعة أضعاف بحد أقصى بعد موافقة البنك المركزي السعودي. أما فيما يتعلق بشركات التمويل غير العقاري، فيجب ألا تتجاوز الرافعة المالية ثلاثة أضعاف رأس المال والاحتياطيات، مع حد أعلى يبلغ خمسة أضعاف بعد الحصول على خطاب عدم ممانعة من البنك المركزي السعودي.

على الصعيد المحلي في المملكة العربية السعودية، نمت شركات التمويل والمؤسسات المالية الأخرى، وازدادت حجمًا وترابطًا مع القطاع المصرفي، ولكن حجمها ما يزال صغيرًا نسبيًا، حيث بلغت أصول المؤسسات في فئة «المؤسسات المالية الأخرى» أقل من 4 في المئة من إجمالي أصول القطاع المالي بنهاية عام 2019م. أما أصول المؤسسات المالية غير المصرفية (وفقًا للمقياس الشامل لمجلس الاستقرار المالي)، فقد بلغت 257 مليار ريال بنهاية عام 2019م. وتشمل هذا القيمة أصول شركات التمويل، وشركات التأمين، وصناديق أسواق المال، وصناديق الاستثمار الأخرى، وصناديق الاستثمار العقاري. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات لا تشارك في أنشطة التمويل المباشر باستثناء شركات التمويل، التي تمثل ما نسبته 15 في المئة من إجمالي أصول المؤسسات المالية غير المصرفية.

في المجال التشريعي المتعلق بالمؤسسات المالية غير المصرفية، أصدر مجلس الاستقرار المالي مجموعة من المبادئ وأدوات السياسات ذات الصلة، وسنت كذلك الجهات التنظيمية المحلية (البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية) تشريعات ولوائح تهدف إلى تنظيم شركات التمويل وصناديق الاستثمار بمختلف أنواعها والإشراف عليها.

نظرًا للمخاطر التي تشكلها الوساطة المالية غير المصرفية على الاستقرار المالي، يجب مراعاة بعض التوصيات، من أهمها ما يلي: (1) استخدام بعض الأدوات المعدة لغرض الرقابة الاحترازية على القطاع المصرفي وتطبيقها على قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل: مؤشرات الإنذار المبكر، واختبارات التحمل، وغيرها)، و(2) استخدام طرق قياس دورة الائتمان غير المصرفي ودراسة علاقتها بدورة الائتمان المصرفي، و(3) دراسة تأثير السياسة النقدية والتمويلية والاقتصادية المالية الأخرى في دورة الائتمان غير المصرفي.

# 6

## تطورات سوق الأصول





## 6. تطورات سوق الأصول

### 1.6 نظرة عامة

تراجعت المخاطر ونقاط الضعف الناتجة من تفشي جائحة كورونا بشكل كبير في أسواق الأصول المحلية والعالمية بحلول نهاية عام 2020م، فقد انتعشت أسعار الأصول. وبعد عمليات البيع الكبيرة التي تمت وسط استمرار حالة عدم اليقين بشأن تداعيات الجائحة والتي ظهرت خلال النصف الأول من عام 2020م، وأظهرت التوقعات تحسناً ملحوظاً في عام 2021م.

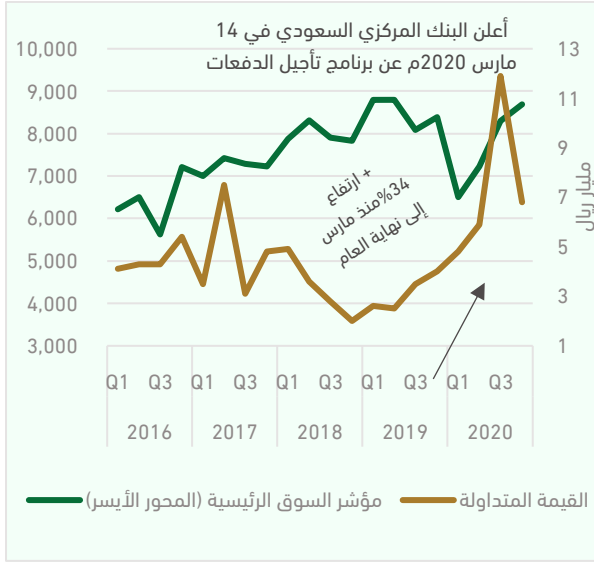
### 2.6 سوق الأسهم

اتخذ البنك المركزي السعودي عدداً من الإجراءات لتوفير السيولة للنظام المالي المحلي، وهو ما أدى بشكل كبير إلى الحد من تأثير تقلب تدفقات رؤوس الأموال، وحافظ القطاع المصرفي السعودي، ثاني أكبر قطاع في سوق الأسهم المحلي من حيث القيمة السوقية (7.6 في المئة من إجمالي السوق)، على متانته بسبب كفاية رأس المال وارتفاع احتياطات السيولة وتنوع محافظ التمويل.

وعلى الرغم من تحديات الاقتصاد الكلي، اختتم مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) عام 2020م بنمو سنوي بلغت نسبته نحو 4 في المئة، ليتجاوز بذلك مستويات ما قبل الجائحة، مما يؤكد متانة السوق المحلية وقدرتها على تحمل الصدمات. وسجلت تقلبات سوق الأسهم السعودية معدل الانخفاض نفسه الذي سجله مؤشر إم إس سي آي للأسواق الناشئة، حيث تراجعت من 32 في المئة في شهر مارس إلى 14 في المئة في ديسمبر 2020م. علاوةً على ذلك، شهد المؤشر السعودي نموًا ثابتًا بارتفاع بلغت نسبته 34 في المئة في ديسمبر مقارنة بمارس 2020م، في حين ارتفع مؤشر إم إس سي آي بنسبة 52 في المئة في نفس الفترة.

أثرت الإجراءات الاحترازية المطبقة للتخفيف من تداعيات الجائحة، ومنها تعليق الرحلات الجوية المحلية والدولية والإجراءات المحلية لاحتواء الجائحة، سلبيًا في الاستهلاك الخاص والطلب في المملكة، وهو ما انعكس أيضًا على الأداء العام للسوق خلال الربع الأول من عام 2020م. وفي الربع الثاني من العام نفسه، انتعش الأداء العام للسوق بصورة ملحوظة (الشكل البياني 6-1).

### الشكل البياني 6-1: حركة مؤشر السوق الرئيسية



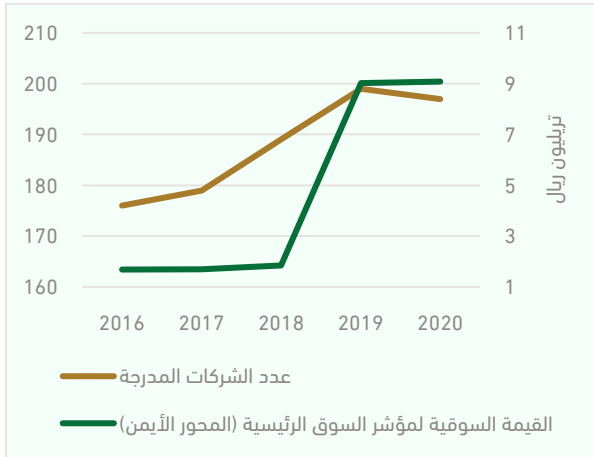
المصدر: هيئة السوق المالية

وفقاً لتقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة في الأوراق المالية في الأسواق الناشئة ارتفاعاً حاداً لتصل إلى 100 مليار دولار أمريكي من منتصف يناير حتى نهاية الربع الأول من عام 2020م. ومع ذلك، بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى سوق الأسهم السعودية أكثر من 18.7 مليار ريال في عام 2020م. وسجل سوق الأسهم صافي تدفقات خارجة في شهر مارس 2020م فقط بلغ أقل من 3.5 مليار ريال (أي: أقل من مليار دولار أمريكي)، وهو ما يعادل 2.3 في المئة فقط من إجمالي ملكية المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم في المملكة.

وفيما يتعلق بأداء سوق الأسهم من حيث القطاعات، سجل كل من قطاع الخدمات التجارية والمهنية، وقطاع البنوك أدنى أداء في سوق الأسهم، بانخفاض نسبته 14.9 في المئة و6.4 في المئة على التوالي. وبغض النظر عن آثار الجائحة، أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى تراجع إيجابية توقعات الربحية للقطاع المصرفي (الشكل البياني 6-2).

ثلاث شركات أسهمها للاكتتاب العام بقيمة إجمالية بلغت 53.7 مليار ريال، تمثل 0.6 في المئة من إجمالي القيمة السوقية (الشكل البياني 4-6).

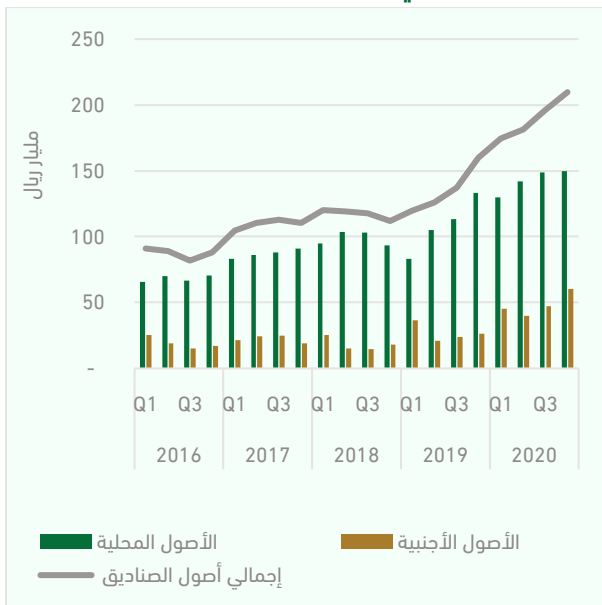
#### الشكل البياني 4-6: عمق السوق



المصدر: البنك المركزي السعودي

ارتفع إجمالي الأصول المحلية لصناديق الاستثمار في عام 2020م بنسبة 12.1 في المئة ليصل إلى 150 مليار ريال (الشكل البياني 5-6).

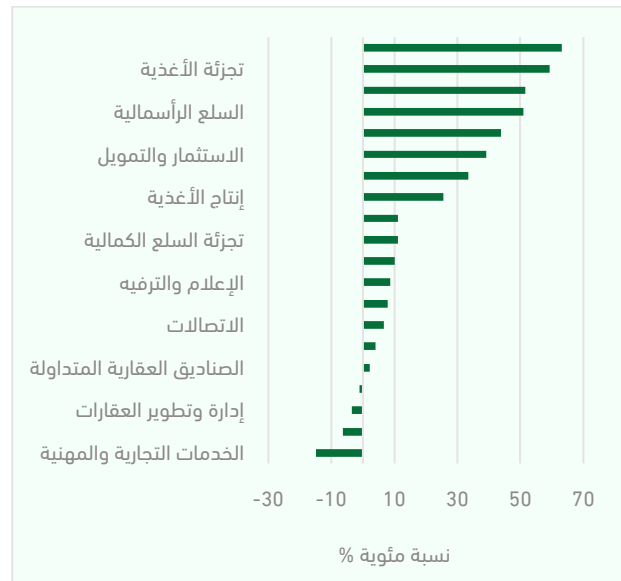
#### الشكل البياني 5-6: صناديق الاستثمار المحلية



المصدر: البنك المركزي السعودي

على المستوى الإقليمي، أظهر مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) نمطًا مختلفًا عن نظرائه، إذ كان المؤشر الوحيد الذي سجل نموًا إيجابيًا في المنطقة بين نهاية عام 2019م ونهاية عام 2020م (الشكل البياني 6-6).

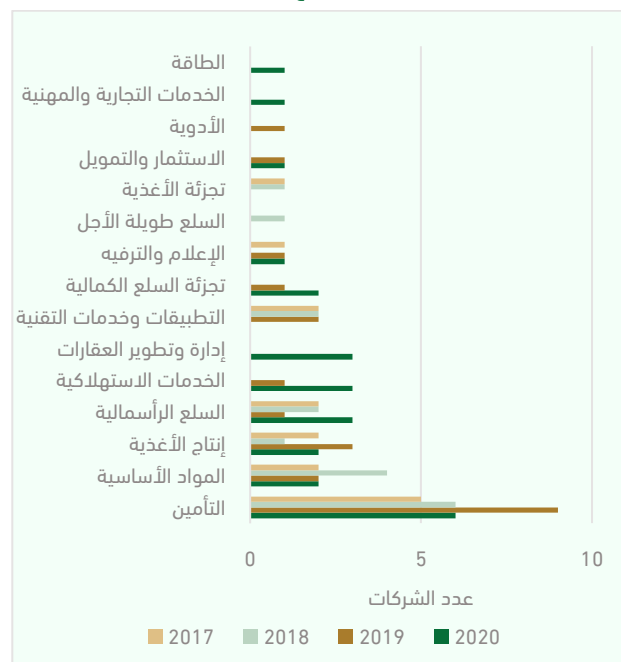
#### الشكل البياني 2-6: أداء السوق حسب القطاع (التغير على أساس سنوي)



المصدر: هيئة السوق المالية

ارتفع إجمالي عدد الشركات المدرجة ذات الخسائر المتراكمة بنسبة 13.6 في المئة مقارنة بعام 2019م ليصل إلى 25 شركة، ويُعزى هذا جزئيًا إلى انخفاض صافي ربح قطاع التأمين، إذ واصلت الجائحة تأثيرها في هوامش الربح في القطاع (الشكل البياني 3-6).

#### الشكل البياني 3-6: الشركات ذات الخسائر المتراكمة حسب القطاع



المصدر: هيئة السوق المالية

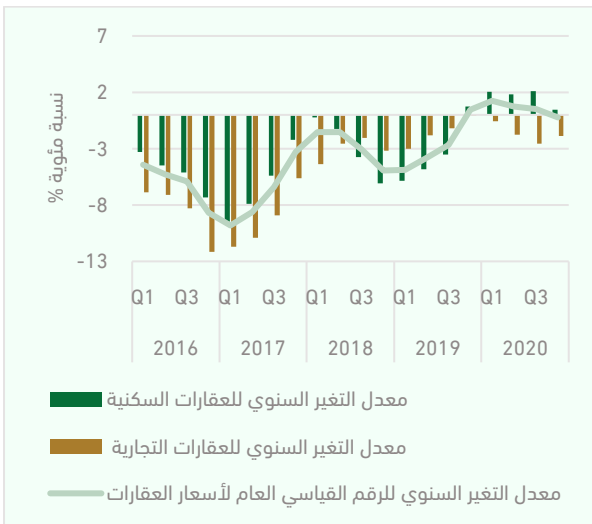
بلغت القيمة الإجمالية لسوق الأسهم 9.1 تريليون ريال، بزيادة سنوية نسبتها 0.8 في المئة. وخلال العام، طرحت

#### 4.6 سوق العقارات

تشهد سوق العقارات في المملكة تغيرات سريعة، حيث يرتفع الطلب على المساكن مع زيادة النمو السكاني. ولذلك، أُطلق عددٌ من المبادرات الهادفة إلى زيادة نسبة تملك المساكن في المملكة تماشيًا مع رؤية المملكة 2030، وهو ما سيعزز بالتالي قطاع العقارات السكنية مستقبلاً. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يوفر فرض ضريبة التصرفات العقارية بنسبة 5 في المئة على معظم التوريدات (تُحتسب على أساس قيمة التصرف في العقار) والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة البالغة 15 في المئة، مزيدًا من الدعم لقطاع العقارات.

خلال عام 2020م، انخفضت أسعار العقارات بعد ارتفاعها في عام 2019م، وبلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار العقارات 80.6 (الأساس = 100 = 2014) في الربع الرابع من عام 2020م، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 0.2 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي (الشكل البياني 6-8). وجاء هذا الانخفاض في الأسعار بسبب تراجع أسعار العقارات التجارية بنسبة 1.9 في المئة في الربع الرابع من عام 2020م على أساس سنوي.

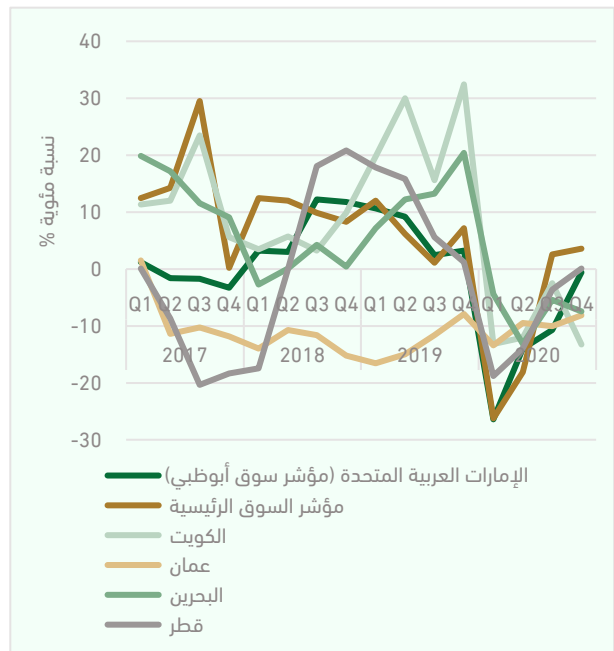
#### الشكل البياني 6-8: الرقم القياسي لأسعار العقارات



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ارتفعت أسعار الأراضي السكنية بنسبة 0.5 في المئة بحلول الربع الرابع من عام 2020م، إلا أن أسعار الأراضي التجارية انخفضت بنسبة أكبر بلغت 1.9 في المئة خلال الفترة نفسها (الشكل البياني 6-9)، وقد يُعزى هذا الانخفاض إلى إجراءات الإغلاق التي أثرت كثيرًا في القطاع التجاري.

#### الشكل البياني 6-6: الأداء الإقليمي (التغير على أساس سنوي)

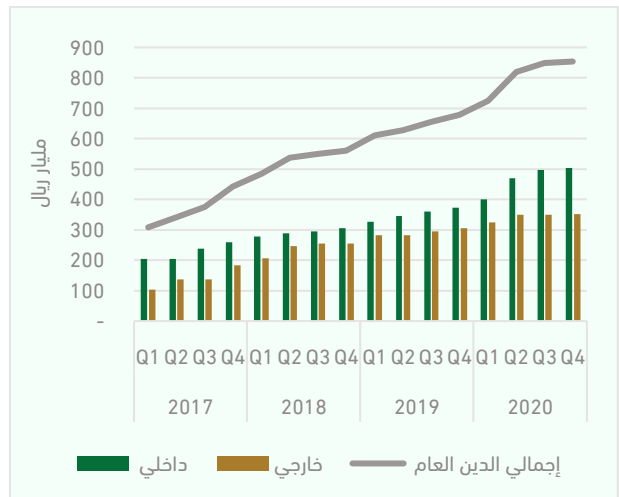


المصدر: بلومبيرغ

#### 3.6 سوق الدين

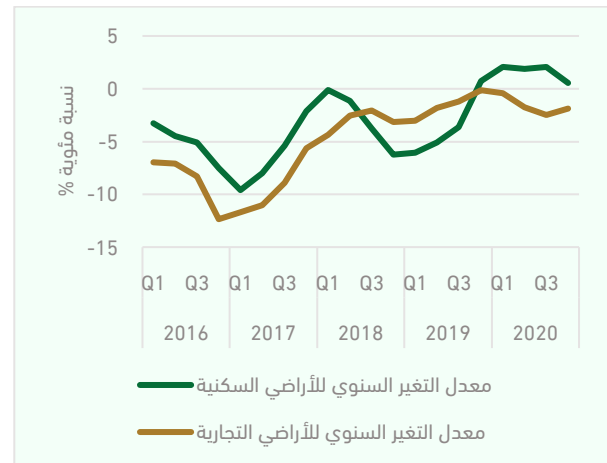
بلغ إجمالي المديونية المباشرة القائمة 853.5 مليار ريال اعتبارًا من الربع الرابع من عام 2020م، بلغت مديونية القطاع الخاص منها 502.6 مليار ريال ومديونية القطاع العام 350.8 مليار ريال (الشكل البياني 6-7).

#### الشكل البياني 6-7: الدين العام



المصدر: وزارة المالية

### الشكل البياني 6-9: الرقمان القياسيان لأسعار الأراضي السكنية والتجارية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

### الإطار 6-1: سوق المشتقات المالية

في ضوء الجهود الاستراتيجية والمستمرة لهيئة السوق المالية لتعزيز جاذبية السوق المالية واستعدادها لاحتضان مزيد من الاستثمارات والسيولة، أُطلق في الربع الثالث من عام 2020م أول منتج مشتقات مالية يتم تداوله في السوق المالية السعودية، وهو مؤشر «إم إس سي آي تداول 30» (العقود المستقبلية لمؤشر إم تي 30)، بالتنسيق مع السوق المالية السعودية (تداول) إبدأً بتداول المشتقات المالية في المملكة.

ويعد إطلاق أول منتج للعقود المستقبلية لمؤشر إم تي 30 إنجازاً بارزاً آخر، إذ من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة حجم الأسهم المتداولة وجذب رؤوس الأموال الإقليمية والدولية من خلال إضافة المزيد من العمق والانتساع إلى المنتجات المطروحة في السوق، وهو أيضاً خطوة رئيسية نحو تحقيق رؤية 2030.

على الرغم من أن سوق المشتقات المالية لا تقدم سوى منتج واحد في الوقت الحالي، إلا أن السوق المالية السعودية تخطط لإطلاق مزيد من منتجات المشتقات المالية بشكل تدريجي في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى تنويع المنتجات. وسيحد هذا التنويع من مخاطر الانكشاف على نوع معين من المنتجات الاستثمارية أو الأوراق المالية، إذ يهدف إلى جعل السوق أقل عرضة للتقلبات.

#### نظرة عامة على المشتقات المالية

المشتقات المالية هي عقود بين طرفين، تُحدد شروطها وأحكامها في وقت شراء العقد، لتسليم أصل معين في تاريخ مستقبلي. وعادة ما تكون هذه الأصول على شكل أسهم، وسندات، وصناديق مؤشرات متداولة، وصناديق استثمار عقاري متداولة، وسلع، وعمليات، ومؤشرات أسواق.

**أولاً: تُستخدم المشتقات المالية لأغراض مختلفة، من أهمها:**

- الاستثمار أو التحوط في المحفظة المالية.
- المضاربة المالية.

**ثانياً: منافع تداول المشتقات المالية ومخاطره**

المخاطر	المنافع
مخاطر الرافعة المالية التي تتمثل في تحقيق خسائر أعلى من رأس المال المستثمر.	يتيح ضخ السيولة في السوق، وبالتالي يزيد عمق السوق.
مخاطر تقلب الأسعار، إذ ينبغي أن يكون المستثمرون على دراية بتأثيره في تقلبات السوق وطلبات تغطية الهامش المحتملة.	يمثل أداة تحوط تساعد المستثمرين على إدارة المخاطر وتنويع محافظهم الاستثمارية.

يوفر فرص عمل محلية جديدة ضمن مجال المشتقات المالية، مثل: صانعي السوق والوسطاء.	مخاطر السيولة، فقد يؤدي انخفاض حجم المشتريين والبائعين في السوق إلى صعوبات في تصفية مركز مفتوح، مما قد يفاقم الخسائر.
---	--

**ثالثًا: أنواع عقود المشتقات المالية**

- العقود المستقبلية: التزام ببيع أصل أو شرائه في المستقبل بسعر محدد مسبقًا.
- العقود الآجلة: الفرق بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية هو أن العقود الآجلة ليست منظمة.
- الخيارات: عقود تعطي صاحب عقد الخيار حق الشراء أو البيع بسعر محدد مسبقًا.
- عقود المبادلة: اتفاقية بين طرفين لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية المستقبلية.

**رابعًا: استخدامات المشتقات المالية**

- مساعدة المصنّعين على الاستفادة من تكلفة إصدار الديون لتمويل الاستثمارات الجديدة.
- دعم المصدّرين للوصول إلى حالة من اليقين بشأن معدل تحويل الإيرادات المستقبلية في الخارج.
- مساعدة منتجي الطاقة وموزعيها على إدارة التغيرات في أسعار الطاقة.
- مساعدة البنوك على إدارة التقلبات في الأرباح من خلال أسعار الفائدة (برامج إدارة الأصول والخصوم).
- مساعدة شركات الطيران على إدارة تذبذب أسعار الوقود.
- مساعدة منتجي الأغذية وموزعيها على إدارة تذبذب أسعار المحاصيل والماشية والوقود.

**خامسًا: خصائص سوق المشتقات المالية**

- تتفاعل بصورة أسرع مع الأحداث الدولية والمحلية.
- تُفتح قبل سوق النقد بثلاثين دقيقة، وتُغلق بعد إغلاق سوق النقد.

## الإطار 6-2: الإجراءات التي اتخذتها هيئة السوق المالية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

- اتخذت هيئة السوق المالية العديد من الإجراءات لمواجهة تداعيات الجائحة، ودعم أنشطة الأسواق المالية والمؤسسات المالية والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة، وتضمنت هذه الإجراءات ما يلي:
- تقليص ساعات التداول بشكل مؤقت لجميع الأوراق المالية المدرجة.
  - إعفاء الشركات المدرجة من سداد المقابل المالي المحصل للهيئة، وتمديد فترة تقديم المتطلبات النظامية والتشريعية.
  - تمديد مهلة استيفاء الشروط والمتطلبات للبدء بتجربة التقنية المالية للشركات الحاصلة على التصريح.
  - تعليق تجميد الحسابات الاستثمارية.
  - حث مؤسسات السوق المالية على اتباع التدابير الاحترازية للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا من خلال تعليق حضور العاملين لمقرات العمل وتطبيق العمل عن بعد لجميع هذه المؤسسات.
  - الاكتفاء بعقد جمعيات الشركات المدرجة عبر وسائل التقنية الحديثة عن بُعد، وتعليق عقدها حضوريًا.
- وبهدف تعزيز الإطار المالي وزيادة كفاءة السوق المالية والحد من المخاطر على النظام المالي، أجرت هيئة السوق المالية التعديلات التالية على الإطار التنظيمي:
- اعتماد لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية، والترخيص لشركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) لتكون أول شركة مقاصة مرخصة في المملكة.
  - اعتماد قواعد وإجراءات التداول والعضوية للمشتقات.
  - نشر السوق المالية السعودية (تداول)، وشركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)، وشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) لمشاريع التعديل التالية على التوالي: (1) قواعد التداول والعضوية، و(2) قواعد مركز مقاصة الأوراق المالية، و(3) قواعد مركز إيداع الأوراق المالية، وذلك لاستطلاع مرئيات العموم عليها.
  - اعتماد تعديل لائحة أعمال الأوراق المالية، ولائحة الأشخاص المرخص لهم، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.
  - نشر مشروع تعديل لائحة سلوكيات السوق لاستطلاع مرئيات العموم.

- نشر مشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار، ومشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار العقاري، ومشروع تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ومشروع تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة لاستطلاع مرئيات العموم.
- نشر السوق المالية السعودية (تداول) لمشروع تعديل قواعد الإدراج لاستطلاع مرئيات العموم.

وبالإضافة إلى ما سبق، وحرصاً من هيئة السوق المالية على تعزيز السوق المالية، تم اعتماد المزيد من المبادرات لدعم نشاط السوق، وهي كالتالي:

- زيادة إدراج الأوراق المالية الحكومية ذات الدخل الثابت وصناديق المؤشرات المتداولة التي تستثمر في الصكوك الحكومية، مما عزز سيولة السوق المالية المحلية.
- زيادة عدد الشركات المدرجة بعد طرح أسهم ثلاث شركات للاكتتاب العام في عام 2020م، ومن المتوقع أن يزيد عدد الشركات المدرجة في السوق في عام 2021م، حيث يتم حالياً معالجة 20 طلب طرح وإدراج.
- زيادة عمليات الاكتتاب العام في السوق الثانوية، حيث ارتفعت إصدارات حقوق الملكية من 0.1 مليار ريال خلال عام 2019م إلى 6.0 مليار ريال في عام 2020م.
- زيادة إصدارات الدين في القطاع الخاص من 8.3 مليار ريال في عام 2019م إلى 28.0 مليار ريال في عام 2020م، بمعدل نمو بلغ 236 في المئة.
- انضمام سوق الأسهم السعودية إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة في النصف الأول من عام 2020م.
- ارتفاع القيمة المتداولة في سوق الدين من 5.1 مليار ريال في عام 2019م إلى 37.5 مليار ريال في عام 2020م، بمعدل نمو بلغ 640 في المئة.
- ارتفاع القيمة المتداولة في السوق الرئيسية بنسبة 146 في المئة، أي ما يعادل 1.2 تريليون ريال.
- السماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين السعودية.
- إصدار استثناءات من بعض أحكام نظام الشركات.

# 7

## تطورات الأطر التنظيمية والسياسات المالية



الاستيلاء عليها أو مصادرتها أو نزع ملكيتها، ولا تخضع لإجراءات الإفلاس بأي شكل كان.

وسيقوم البنك المركزي السعودي وفقاً للنظام الجديد، بإعداد البحوث والدراسات ونشر الإحصائيات في مجال اختصاصه، بالإضافة إلى نشره تقريراً يشمل آخر التطورات المالية والاقتصادية في المملكة بشكل سنوي. علاوة على ذلك، عمل النظام الجديد على تحديث وتعزيز إطار حوكمة عمليات وقرارات البنك المركزي السعودي، حيث رفع عدد أعضاء مجلس إدارة البنك إلى سبعة أعضاء (رئيس المجلس، ونائبه، وخمسة أعضاء من غير موظفي الحكومة) عوضاً عن خمسة أعضاء (رئيس المجلس، ونائبه، وثلاثة أعضاء من غير موظفي الحكومة). بالإضافة إلى ذلك، زادت مدة عضوية عضو المجلس من خمس سنوات إلى سبع سنوات. ورفع النظام الجديد مستوى الشفافية من خلال وضع اللوائح الداخلية، وإطار تعارض المصالح، وإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك المركزي، ونشر تقارير المراجعين الخارجيين بشكل سنوي.

### 2.7 التدابير الاحترازية للبنك المركزي

طبق البنك المركزي السعودي تدابير احترازية جزئية وكلية عملت على ضمان متانة النظام المالي في خضم تفشي فيروس كورونا. ويأخذ التعامل المحاسبي والإشرافي في الحسبان تبعات الجائحة ضمن توقعاته للخسارة الائتمانية جراء الجائحة بهدف التدخل في التوقيت المناسب.

ويقيم البنك المركزي فعالية الأدوات الاحترازية المستخدمة وأيضاً الحاجة لتقوية التنظيم الاحترازي، حيث ساهم اتخاذ التدابير المناسبة ضمن نطاق الصلاحيات المناطة بالبنك المركزي لمواجهة الصدمة المتولدة عن الجائحة في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز فعالية السياسة النقدية.

### 3.7 تطورات سياسات المؤسسات المالية

#### 1.3.7 اللوائح والأنظمة المصرفية

أصدر البنك المركزي السعودي مبادئ توجيهية حول إدارة القروض المتعثرة المرتبطة بقطاعات الشركات الكبيرة والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وحدّث البنك المركزي أيضاً المبادئ التوجيهية حول «خطة التقييم الداخلي لكفاية السيولة».

وأصدر البنك المركزي «المعالجة التنظيمية للانكشافات الائتمانية للبنوك على الأطراف المقابلة المركزية» للحد من المخاطر على النظام المالي.

## 7. تطورات الأطر التنظيمية والسياسات المالية

### 1.7 نظام البنك المركزي السعودي

نص النظام الجديد الصادر بالمرسوم الملكي أن يحتفظ البنك المركزي السعودي باختصار "SAMA" نظراً لأهميته التاريخية ومكانته محلياً وعالمياً. كما أنّ الأوراق النقدية والعملات المعدنية من كافة الفئات التي تحمل مسمى مؤسسة النقد العربي السعودي؛ ستستمر في الاحتفاظ بصفة التداول القانوني والقوة الإبرائية. ويحل اسم "البنك المركزي السعودي" محل اسم "مؤسسة النقد العربي السعودي" أينما ورد في الأنظمة والتنظيمات والأوامر والقرارات ذات الصلة، ويحل البنك محل المؤسسة في حقوقها والتزاماتها. ويؤكد النظام الجديد على مسؤوليات البنك المركزي السعودي تجاه مؤسسات القطاع المالي الخاضعة لإشرافه المباشر (البنوك، وشركات التمويل، وشركات التأمين، وقطاع المعلومات الائتمانية، وقطاع التقنيات المالية)، وكذلك على دوره في إدارة السياسة النقدية واختيار أدواتها وإجراءاتها التشغيلية وإدارة الاحتياطيات. كما أن النظام لا يفرض أي تغيير في السياسة النقدية الحالية للبنك المركزي السعودي، بل يُشير إلى أن البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن وضع السياسة النقدية وتنفيذها.

وقد حدد النظام الجديد أهداف ومهام وصلاحيات البنك المركزي السعودي، أخذاً بعين الاعتبار التطور الكبير للقطاع المالي، بما في ذلك التقنيات المالية وأنظمة الدفع. ويتناول علاقة البنك بالحكومة والبنوك المركزية الأخرى والمنظمات الدولية. وقد تم تحديد أهداف البنك المركزي السعودي بوضوح في النظام الجديد كالآتي:

1. المحافظة على الاستقرار النقدي.
2. دعم استقرار القطاع المالي، وتعزيز الثقة فيه.
3. دعم النمو الاقتصادي.

نص النظام الجديد على أن يتمتع البنك بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط تنظيمياً بالملك -حفظه الله-، مما يعزز استقلاليته عن الحكومة وأجهزتها التنفيذية. كما يعكس سعي القيادة لمنح البنك المركزي السعودي أعلى مستويات الاستقلالية للقيام بمهامه من خلال تطبيق الأدوات اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، نص النظام الجديد على أن أصول البنك المركزي السعودي وإيراداته وممتلكاته تتمتع بالحصانة، ولا يجوز تفتيشها أو حجزها أو



النمو، على نحو سريع وتمكين كافة المواطنين والمقيمين من الحصول بيسر على التغطية التأمينية ميسورة التكلفة. وتماشياً مع الهدف الوطني لقطاع التأمين لدعم النمو الاقتصادي، تم أيضاً إصدار «الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين على العيوب الخفية»، حيث تهدف إلى توفير شبكة أمان لجميع أصحاب المصلحة في قطاع الإسكان والإنشاء، ويُعد هذا القطاع مساهماً مهماً في تحقيق رؤية 2030. كذلك أصدر البنك المركزي قواعدً تشمل أنشطة التأمين المصرفي بهدف زيادة الوعي وجاذبية منتجات الادخار التأميني وتسهيل تسويقها في جميع أنحاء المملكة، بما فيها المناطق النائية.

وكان إصدار «ضوابط التأمين الشامل على المركبات المؤجرة تمويلياً للأفراد» من أبرز التطورات التنظيمية في النصف الثاني من العام، فهي خطوة كبيرة نحو تطبيق إطار عمل لوضع تسعير عادل لعملاء شركات تأجير المركبات المنتهية بالتملك، وتنظيم العلاقة التعاقدية بين شركات التأجير التمويلي للمركبات وعمالها.

كما أصدر البنك المركزي مسودتي لوائح خلال العام تتعلق بالتأمين الشامل على المركبات، وتجميع مخاطر التأمين الصحي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقد خضع كل منهما لمرحلة أخذ الرأي العام عليهما، وهما الآن في مرحلة اعتماد الصيغة النهائية. ويؤكد هذا النشاط المكثف في المجال التنظيمي في الفترة الأخيرة على عزم البنك المركزي أن يصبح سباقاً في الاستجابة لاحتياجات القطاع المتطورة وتطوير سوق تأمين مستدام في المملكة.

### 3.3.7 لوائح وأنظمة شركات التمويل

أصدر البنك المركزي في نوفمبر 2020م القواعد المنظمة لتصنيف الانكشاف على مخاطر الائتمان ومخصصاته، حيث تضع هذه القواعد الحد الأدنى لمتطلبات ذلك. كذلك تمكّن هذه القواعد شركات التمويل من تقييم انكشافات محافظها بصورة احترازية. ومن التطورات الإضافية الأخرى، إصدار ضوابط «السماح بقبول شركات التمويل للودائع الآجلة». ويقتصر قطاع شركات التمويل المسموح لها بقبول الودائع الآجلة على تحصيل ودائع الادخار والودائع الآجلة من العملاء غير الأفراد. وتغطي الضوابط العديد من الجوانب المهمة مثل المتطلبات الاحترازية.

وأصدر البنك المركزي السعودي قواعد «التمويل الجماعي بالدين» كجزء من جهوده لدعم أنشطة التمويل الحديثة وتنظيمها، وتهدف هذه القواعد إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات وتنظيم سلوكها.

وفي فبراير 2020م اتخذ البنك المركزي إجراءً استباقياً وأصدر مبادئ توجيهية ومعايير إضافية للتخصيص للبنوك الرقمية في المملكة. بالإضافة إلى ذلك أصدر البنك المركزي في سبتمبر 2019م، تحت نطاق مسؤولياته، لائحة تنظيمية لغرض البنوك الأجنبية تغطي المتطلبات التنظيمية، مثل متطلبات نسبة التمويل ومتطلبات السيولة.

### 1.1.3.7 إصلاحات بازل (3)

ترمي جهود البنك المركزي حين تنفيذ إصلاحات بازل (3) إلى تقوية التنظيمات والتدابير الاحترازية للقطاع المصرفي. وكان من المقرر أن يبدأ اعتماد بعض الإصلاحات في يناير 2022م، غير أن مجموعة محافظي البنوك المركزية ورؤساء الجهات الإشرافية صادقت على قرار تأجيل التنفيذ إلى يناير 2023م نظراً لتفشي فيروس كورونا، وذلك لمنح البنوك والسلطات التنظيمية مزيداً من القدرة التشغيلية.

علاوةً على ذلك، تبنى البنك المركزي السعودي منهجية هيكلية لتقييم وتحديد المنشآت المالية الهامة في النظام المالي (نظام معالجة المنشآت المالية الهامة في النظام المالي). ويمكن الإجراء البنك المركزي من مراقبة المنشآت المالية الهامة، والإشراف عليها بفعالية لضمان المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وحماية النظام المالي من أي آثار سلبية.

ولأغراض تقديم الدعم الضروري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، طبق البنك المركزي إصلاحات بازل (3) المتعلقة بالانكشاف على المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المصنفة بحيث تصبح نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر لهذه المنشآت 85 في المئة بدلاً من 100 في المئة، مع الاستمرار في تطبيق نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر لمنشآت قطاع التجزئة الصغيرة والمتوسطة عند 75 في المئة.

### 2.3.7 لوائح وأنظمة التأمين

شهد عام 2020م جهوداً حثيثة من البنك المركزي لتطوير اللوائح القائمة، واعتماد أخرى جديدة بغية الاستجابة لبيئة الأعمال المتطورة في توقيت مناسب.

ودخلت «قواعد العمل الإكتواري» الجديدة حيز التنفيذ في النصف الأول من العام، مما عزز دور الخبرة الاكتوارية بشكل كبير في القطاع، وبما يتناسب مع تطور السوق المتزايد ووضع خارطة الطريق لنمو مهنة العمل الإكتواري في المملكة. ودخلت أيضاً القواعد الجديدة المنظمة لأنشطة وساطة التأمين الإلكترونية حيز التنفيذ، التي يتوقع أن تحسن من سلاسة عمليات هذه الفئة، متزايدة

المستهلك، ومواكبة أحدث الابتكارات في القطاع، وتخفيف أي مخاطر مرتبطة بذلك.

وأصدر البنك المركزي السعودي «سياسة المصرفية المفتوحة» في يناير 2021م، وهي توضح الأهداف الرئيسية لتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة في المملكة وأثارها الإيجابية على القطاع المالي. ويتمشى إصدار هذه السياسة أيضًا مع جهود البنك المركزي لضمان جاهزية البنية التحتية للقطاع لتوظيف أبرز التقنيات المالية وضمان تطبيق الممارسات الإشرافية الرائدة للخدمات المالية الجديدة والابتكارية القائمة على التقنية.

### 5.3.7 نظم المدفوعات

يعمل البنك المركزي على وضع إطار تنظيمي يركز على أنظمة المدفوعات ذات الأهمية النظامية بهدف استراتيجي يتمثل في الحفاظ على الاستقرار المالي. وكتحديث تنظيمي، أصدر البنك المركزي في يناير 2020م اللوائح التنظيمية لمزودي خدمات الدفع التي تغطي متطلبات رأس المال. وتهدف هذه اللوائح إلى تنظيم ترخيص شركات المدفوعات وأنشطة خدمات المدفوعات الخاصة بها في المملكة.

وأعلن البنك المركزي السعودي كذلك في يناير 2020م عن تقديم تراخيص خدمات المدفوعات للمؤسسات المالية غير المصرفية، تلاه إصدار أول ترخيص لمؤسسة أموال إلكترونية، وأول ترخيص لمؤسسة مدفوعات في المملكة. وفيما يتعلق برؤية المملكة العربية السعودية 2030، تعاون البنك المركزي مع هيئة السوق المالية، والسوق المالية السعودية (تداول)، كجزء من برنامج تطوير القطاع المالي لتيسير تقدم المملكة لتصبح سوقًا مالية متطورة. ويهدف البرنامج إلى إقامة مركز مقاصة لأطراف مقابلة مركزية، وتقوم شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) بتشغيلها. وتم إطلاق أول سوق للمشتقات في المملكة في 30 أغسطس 2020م يُعنى بتداول أدوات المشتقات المالية للمؤشرات، بهدف جذب شريحة أوسع من المستثمرين. وبدأت شركة مقاصة عملياتها لأول مرة في المملكة بعد هذا الإطلاق.

أطلق البنك المركزي السعودي نظام المدفوعات الفورية (سريع) في فبراير 2021م كجزء من سلسلة من مبادرات يقودها البنك المركزي لتعزيز منظومة المدفوعات الوطنية وتحسين بنيتها التحتية، بهدف تعزيز الشمول المالي.

كما أصدر البنك المركزي القواعد المنظمة لشركات التمويل متناهي الصغر. ويأتي إصدار هذه القواعد ضمن إطار جهود البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي من خلال توفير المزيد من المنتجات التمويلية لتلبية احتياجات المستهلك.

### 4.3.7 تطورات التقنية المالية

حسب نظام البنك المركزي السعودي الجديد، يتولى البنك مهمة الإشراف والتنظيم على شركات التقنية المالية. ويهدف برنامج تطوير القطاع المالي، وهو أحد برامج رؤية 2030، إلى تطوير القطاع المالي، ودعم تنمية الاقتصاد الوطني ونمو القطاع الخاص. وتهدف استراتيجية التطوير والتنفيذ الشاملة لمنظومة التقنيات المالية المحلية إلى تيسير إنجاز أهداف برنامج تطوير القطاع المالي. وقد بلغ عدد التراخيص الجديدة التي تم إصدارها لشركات التقنية المالية 11 ترخيصًا في عام 2020م، في مجال المدفوعات. وتقدم شركتان مرخصتان في مجال التقنية المالية أنشطة وساطة في التأمين، وشركة مرخصة في أنشطة التمويل. وتضاعفت حصة المعاملات غير النقدية لتصل إلى 36 في المئة في إطار تنفيذ برنامج تطوير القطاع المالي، وهي نسبة أعلى بكثير من مستهدف عام 2020م البالغة 28 في المئة. وتعمل 16 جهة من الجهات المشاركة في مجال التقنية المالية في السعودية بترخيص كامل. ونمت أيضًا عمليات نقاط البيع بنسبة 24 في المئة مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 357 مليار ريال سعودي. وأخيرًا، نمت حسابات المحفظة الإلكترونية التي قام الأفراد والشركات بفتحها بنسبة 149 في المئة مقارنة بالعام السابق، متجاوزة حاجز خمسة ملايين حساب.

في ضوء الأبحاث المستمرة للبنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أطلق البنكان مشروع «عابر». وأكد المشروع أن تقنية السجلات الموزعة قد تُمكن من إجراء المدفوعات عبر الحدود بين البنوك التجارية في البلدين باستخدام عملة رقمية جديدة ثنائية الإصدار كوحدة تسوية.

وقام البنك المركزي السعودي بتصميم بيئة تجريبية تنظيمية لها ثلاثة أهداف: (1) تسهيل طرح منتجات مالية جديدة في السوق تلبى طلب المستهلكين وتزيد من كفاءة وجودة الخدمات؛ و (2) مساعدة المبتكرين في قطاع الخدمات المالية على تقصير المدة التي تستغرقها النماذج الأولية كي تتحول لمنتج يطرح في السوق ومعالجة المتطلبات المتعلقة بالأنظمة والتراخيص؛ و (3) السماح للجهات التنظيمية بجمع الأدلة التي يمكن استخدامها لصياغة المبادئ التوجيهية واللوائح للتقنيات القادمة، وحماية مصلحة

ويهدف النظام إلى تمكين البنك المركزي من اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة واستقرار القطاع المالي وحماية أموال المودعين وأصول العملاء وحملات وثائق التأمين. كما يتضمن النظام أحكامًا توجب على المنشآت المشمولة بأحكامه بإعداد خطة "استعادة" وهي تلك الإجراءات والخطوات التي ستتخذها المنشأة المهمة لاستعادة وضعها في حال التعثر أو احتماليته. في حين يقوم البنك المركزي السعودي بإعداد "خطة المعالجة" التي تشمل على الإجراءات (تعديل الحقوق، بيع المنشأة المالية المهمة، وغيرها) والتي ستتخذ عند خضوع المنشأة للمعالجة -وفق أحكام النظام- لغرض تحقيق الأهداف المشار إليها.

#### 4.7 الأمن السيبراني

ساعد التحول الرقمي في تعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي، وأظهر إضافة إلى ذلك أن تعزيز المتانة السيبرانية له أهمية مركزية في تعزيز الاستقرار المالي.

دفعت الجائحة وتيرة التحول الرقمي للتمويل، حيث اتخذ البنك المركزي السعودي في عام 2020م سلسلة من الإجراءات لمواجهة المخاطر السيبرانية، مثل إنشاء مركز استشرافي للأمن السيبراني لرصد التهديدات السيبرانية العالمية والإقليمية، لا سيما تلك التي تستهدف النظام المالي.

وخلال رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين، لاحظ فريق المركز زيادة الجرائم السيبرانية التي استهدفت الفضاء السيبراني للمملكة بشكل عام، والنظام المالي بشكل خاص.

وفي الآونة الأخيرة مع انتشار فيروس كورونا، زاد معدل هجمات التصيد الاحتيالي بشكل كبير في أرجاء العالم، وانضم البنك المركزي السعودي إلى المنتدى العالمي لفريق الاستجابة للطوارئ وأمن المعلومات (FIRST) الذي يضم 423 شركة ومنظمة عامة في مختلف القطاعات الحيوية في 88 دولة حول العالم.

#### 5.7 نظام معالجة المنشآت المالية المهمة

يأتي نظام معالجة المنشآت المالية المهمة حفاظًا على المكتسبات الوطنية، وتحقيق المصلحة العامة، ومواكبة أفضل الممارسات العالمية، مما يمكّن البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية (الجهات المختصة) من الإشراف والرقابة الفعالة على المنشآت المالية المهمة بما يضمن المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وحماية النظام المالي من أي مؤثرات سلبية.

ويُعرّف النظام المنشأة المالية المهمة على أنها "منشأة مالية مصنفة من قبل الجهة المختصة كمنشأة مالية مهمة". وبالرغم من ذلك، فإن أي قرار من الجهة المختصة يتطلب معالجة تصنيف "المنشأة المهمة" يجب أن يراعي حجم المنشأة المالية، وتعقيدها الناتج من تداخلها وترابطها الداخلي والخارجي بمنشآت مالية أخرى، وطريقة عملها، والمخاطر المرتبطة بها.

## الإطار 7-1 الإجراءات المتخذة من البنك المركزي السعودي لحماية استقرار النظام المالي

كانت الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية السعودية سليمة ومتينة في مطلع تفشي الجائحة في أوائل عام 2020م، ولم تكن هناك مخاوف نظامية بشأن الملاءة المالية في ذلك الحين، إلا أن المخاطر أخذت تتزايد أمام حالة عدم اليقين الكبيرة. واستجاب البنك المركزي السعودي إلى جانب ما يزيد على 22 جهة عامة عن طريق اتخاذ إجراءات الدعم المناسبة الموضوعية تحت تصرفهم. ويمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين: أولاً، في فبراير 2020م، من خلال التأسيس السريع لفريق عمل داخلي لتقييم التأثير المحتمل لفيروس كورونا؛ وثانياً، أثناء مجريات شهر مارس 2020م، من خلال عملية تقديم برامج حزم تحفيزية لدعم الاقتصاد. وبالنسبة للفترة المتبقية من 2020م، فقد جُددت برامج الحزم التحفيزية في عدة أحداث لتظل بمثابة شبكة أمان للاقتصاد. وبالرغم من استمرار إطلاق اللقاح في 2021م فإنه يرجح استمرار تأثير هذه الجائحة على الاقتصاد السعودي لبقية العام على الأقل، مما قد يمثل مخاطر على القطاع المالي السعودي.

تشمل الإجراءات الرئيسية التي اتخذها البنك المركزي السعودي للتخفيف من تأثير فيروس كورونا ما يلي:

## جدول 7-1: الإجراءات المتخذة من البنك المركزي السعودي لحماية استقرار النظام المالي

<p>قام البنك المركزي بتعديل أسعاره لاتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بمقدار 50 نقطة أساس (تغيير معدل اتفاقيات إعادة الشراء من 2.25 في المئة إلى 1.75 في المئة، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من 1.75 في المئة إلى 1.25 في المئة)، وقام بإجراء تخفيض ثنائي بمقدار 75 نقطة أساس (تغيير معدل اتفاقيات إعادة الشراء من 1.75 في المئة إلى 1.00 في المئة، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من 1.25 في المئة إلى 0.50 في المئة).</p>	<p>2020/03/03م و 2020/03/16م</p>
<p>إطلاق «برنامج دعم تمويل القطاع الخاص» الشامل، ويشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إعفاء «برنامج دعم ضمانات التمويل» المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تكاليف تمويل برنامج «كفالة» خلال السنة المالية 2020م. وبحلول نهاية شهر يونيو 2020م، بلغ عدد عقود التمويل الممنوحة للمستفيدين من «برنامج دعم ضمانات التمويل» 2,092 عقداً، مع رسوم مقدمة من الدائنين (بنوك وشركات تمويل) بإجمالي بلغ 22.8 مليون ريال. كذلك أبرم 153 عقداً تمويلياً للمنشآت متناهية الصغر بمبلغ 588.5 ألف ريال. وعلى غرار ذلك، تم إبرام 1,619 عقداً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 12.4 مليون ريال، و320 عقداً للمنشآت المتوسطة بمقدار 9.8 مليون ريال.</li> <li>- «برنامج تمويل الإقراض» الذي أعيدت تسميته لاحقاً إلى «برنامج دعم ضمانات التمويل».</li> <li>- «برنامج تأجيل الدفعات» لغرض تأجيل مستحقات القطاع المالي من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد أدى ازدياد عدد المنشآت المتقدمة بطلب الاستفاد من هذا البرنامج إلى ارتفاع المبلغ الإجمالي، حيث دعم هذا البرنامج أكثر من 99 ألف عقد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات مختلفة.</li> </ul> <p>إطلاق «برنامج دعم رسوم عمليات خدمتي نقاط البيع والتجارة الإلكترونية».</p>	<p>2020/03/14م</p>
<p>ينص «برنامج التمويل المضمون» لدعم إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة على ضمان ما نسبته 95 في المئة من إجمالي التمويل الممنوح من البنوك التجارية وشركات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفق الآليات المعتمدة ضمن برنامج «كفالة». وبلغ عدد عقود التمويل الممنوحة ضمن هذا البرنامج حتى نهاية شهر ديسمبر 2020م ما مجمله 4,553 عقداً، بقيمة إجمالية بلغت 4.09 مليار ريال، منها 1,813 عقداً تمويلياً للمنشآت متناهية الصغر، و2,006 عقداً للمنشآت الصغيرة، و734 عقداً للمنشآت المتوسطة، وبقية تعادل 578 مليون ريال، و1,772 مليون ريال، و1,742 مليون ريال على التوالي.</p>	<p>2020/04/24م</p>
<p>إعلان البنك المركزي عن تمديد «برنامج دعم رسوم عمليات خدمتي نقاط البيع والتجارة الإلكترونية» لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر إضافية حتى 14 سبتمبر 2020م.</p>	<p>2020/05/13م</p>

<p>ضمن الجهود المبذولة من البنك المركزي لزيادة الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أصدر البنك المركزي تعميماً للبنوك يتضمن الإسراع باعتماد إصلاحات بازل 3 (الخاصة بمخاطر الائتمان - المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الشركات)، وتخفيض وزن المخاطر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المصنفة في قطاع الشركات من 100 في المئة إلى 85 في المئة مع استمرار تطبيق معدل الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجزئة بنسبة 75 في المئة.</p>	2020/05/31م
<p>- قرار البنك المركزي ضخ 50 مليار ريال لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي، وتمكينه من مواصلة دوره في تقديم التسهيلات الائتمانية لجميع عملائه بالقطاع الخاص، ويشمل ذلك دور البنوك في دعم وتمويل القطاع الخاص من خلال تعديل أو إعادة هيكلة شؤونه المالية دون رسوم إضافية، ودعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، بالإضافة إلى الإعفاء من بعض رسوم الخدمات المصرفية الإلكترونية.</p> <p>إطلاق البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة بوصفها أداة مكملة لأذونات البنك المركزي المطروحة حالياً، وذلك لتعزيز إدارة السيولة على الأجل القصير في النظام المصرفي، ولتلبية الاحتياجات المحتملة للنظام المصرفي المحلي من السيولة على الأجل القصير بسبب تداعيات فيروس كورونا.</p>	2020/06/30م
<p>تمديد البنك المركزي لفترة «برنامج تأجيل الدفعات» لمدة 3 أشهر حتى 14 ديسمبر 2020م، وبالعكس هذا التمديد حرص البنك المركزي على تمكين القطاع المالي من دعم استمرارية الأعمال في القطاع الخاص الذي بدوره يدعم النمو الاقتصادي الوطني والتوظيف.</p>	2020/09/01م
<p>تمديد البنك المركزي لفترة «برنامج تأجيل الدفعات» لمدة ثلاثة أشهر ونصف حتى نهاية الربع الأول من عام 2021م، وهذا بغية الاستمرار في تمكين القطاع المالي من القيام بدوره في دعم قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على التوظيف في القطاع الخاص.</p>	2020/11/29م
<p>- تمديد البنك المركزي لفترة «برنامج تأجيل الدفعات» لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية الربع الثاني من عام 2021م.</p> <p>تمديد البنك المركزي لفترة «برنامج التمويل المضمون» لمدة عام إضافي حتى 14 مارس 2022م.</p>	2021/03/07م
<p>أجرى البنك المركزي - تحت إطار مراقبته المستمرة لتبعات جائحة كورونا على البنوك - تحليلاً للأثر على فئات الانكشافات الائتمانية، والخسائر الائتمانية المتوقعة والأثر النهائي على مؤشرات الأداء الرئيسية، ومؤشرات المخاطر الرئيسية، والنسب التنظيمية للبنوك. بالإضافة إلى سيناريوهات اختبارات التحمل (معتدل-متوسط-حاد) الناتجة عن فيروس كورونا مصحوباً بانخفاض أسعار النفط. كذلك يُجرى تقييم منتظم للتطورات الاقتصادية والمالية الكلية لبناء تصور عن الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، والتخطيط لإيقاف العمل بإجراءات الدعم تدريجياً.</p>	قيد التنفيذ